الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

1955 : مسرحية "ايكس ليبان"

مفهوم "الدولة" لدى قيادة الاتحاد الاشتراكي

الثورة الفلسطينية في مواجهة كل التحديات

مقابلة مع المناضل بسام الشكعة

"المساعدات" ضمن الاستراتيجية الامبريالية

ابن خلدون : هذا العالم الفذ !

ربيع 1981 ★ العدد 52 ★ الثمن 10 ف

كلمة العدد

صدر العدد الاول من جريدة الاختيار الثورى في نهاية سنة ١٩٧٥، أى في أعقاب الانحراف الصارخ الذى فرضه التيار الاصلاحي على مستوى قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من خلال "المؤتمر الاستثنائي" وما رافقه من انحرافات وتغييرات في الشكل والمضمون.

لقد استغل هذا التيار أوضاع التشتت التنظيمي التي كان يعيشها الحزب، بسبب القمع الشرس الذى سلطه عليه الحكم، ليقدم لهذا الاخير ـ أى الحكم ـ العديد من التنازلات السياسية، بما فيها تلك التي تمس المبادئ الاساسية التي قامت عليها الحركة الاتحادية وقدمت في سبيلها أرواح العديد من خيرة أبناء شعبنا، مقابل السماح لهذا التيار بهامش شرعي يثبت من خلاله مواقعه السياسية ويخدم في نفس الوقت مصالح زمرة البيروقراطيين والتقنوقراطيين.

وضمن هذا الاطار رفعت شعارات "المسلسل الديموقراطي" و"الاجماع الوطني" وغيرها من الشعارات التي عبرت وتعبر أحسن تعبير عن مواقف وممارسات هذا التيار التي يمكن تلخيصها اجمالا في مواقف ذيلية للنظام ومستفيدة في نفس الوقت، في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذى لا يلغي في ذهنية الاصلاحيين امكانية المغامرة اذا سنحت فرصتها..

ولا بأس ولا عيب، لو تم كل هذا بشكل ذاتي مستقل، أى لو أن الاصلاحيين عبروا بوضوح عن اختياراتهم الايديولوجية والسياسية، وتشكلوا في اطار سياسي وتنظيمي

منفصل... لو تم ذلك لكان أمرا طبيعيا ولساهم في تبسيط الحياة السياسية المغربية.. لكن التيار الاصلاحي المغامر لم يختر طريق الوضوح هذا.. بل اختار الخلط والغموض له بديلا، وأبى الا أن ينتهز فرصة التشتت والضعف الداخلي للحزب ليستحود على قيادته بهدف فرض توجيهه فوقيا، وتمييع الهياكل التنظيمية الداخلية وتعويمها بـ"الاطر" التقنوقراطية لتغزو مراكزها الحساسة، كل هذا في تناقض صارخ مع مكتسبات الخط الثورى للحزب ونضال جماهيره وتضحياتها الجسام. تلك المكتسبات الايجابية التي شكلت وتشكل ـ رغم المظاهر السلبية للتجربة ـ قاعدة صلبة للعمل على تطوير الحزب وبنائه بناء ثوريا، مع ما يقتضي ذلك من تعميق وتوضيح في خطه الايديولوجي والسياسي، وتمتين وتحصين لهياكله التنظيمية.

صدرت "الاختيار الثورى" اذن، ضمن هذا الواقع المتأزم للحركة الاتحادية، وحملت على عاتقها منذ عددها الاول مهمة التصدى لمواقف وممارسة النظام الرجعي كعدو أساسي وفضحها، لكن أيضا الوقوف أمام الانحراف القيادى وابراز أبعاده الايديولوجية والسياسية، ومخاطره التنظيمية، وطرح الصراع الايديولوجي السليم، والفرز التنظيمي والطبقي داخل الحزب، بديلا للمهاترات وحملات التشويه والدس والتشخيص التي اختراها التيار الاصلاحي كممارسة وسلوك...

ضمن هذا الاطار ساهمت الجريدة قدر الامكان في التعبير عن مواقف متميزة تجاه القضايا الجوهرية المطروحة في الساحة، وخاصة المسألتين الوطنية والديموقراطية، وكذا المواقف الظرفية والاستراتيجية على المستوى القومي وعلى المستوى الدولي عموما. كل ذلك في اطار خطها الدائم المناهض للامبريالية والرجعية المحلية والمكافح ضد النظام الاقطاعي الرأسمالي المغربي تحديدا.

وضمن هذا الاطار أيضا، تم الرد على الانحراف الاصلاحي المغامر، من زاوية التمسك بمكتسبات الحركة الاتحادية، ليس تمسكا جامدا، لكن بهدف تطويرها وصهرها ضمن اختيار ثورى شامل، يجسد نظريا وعمليا البديل الثورى الملموس والواقعي...

لا نقول بأن "الاختيار الثورى" قد أنجزت هذه المهام التوضيحية التي وجدت من أجلها بشكل كامل ناجز ـ خاصة وأن ظروف صدورها لم تكن من طبيعتها تسهيل هذه المهام ـ لكن يمكن القول بدون مبالغة أنها ساهمت ضمن ظروف وامكانية صدورها، وبشكل دورى متواصل، مساهمة ايجابية في ذلك التوضيح المطلوب.

ان تقييم عملها هذا، تقييما موضوعيا، يتطلب ولا شك مراجعة عامة للمواقف التي اتخذتها ودافعت عنها طوال هذه الحقبة، وطرح السؤال حول مدى صحتها وفعاليتها مقارنة بالوقائع الملموسة وبتطورها. وسوف يكون من الايجابي مثلا، طرح السؤال حول القضايا الجوهرية التي شدت اهتمام المناضلين خلال نفس الحقبة: كيف انطلق الصراع حول قضيتنا الوطنية؟ كيف كان موقف الاصلاح وماذا كان موقف "الاختيار الثورى"؟ هل أكدت الاحداث هشاشة وعدم صحة المواقف "الوطنية"

الذيلية والمساومة، أم أنها أكدت ضرورة ربط القضية الوطنية بالصراع الطبقي؟ هل "منحنا" النظام "مسلسلا ديموقراطيا" مكن البلاد فعلا، من مؤسسات ديموقراطية ولو في شكلها البورجوازى الصرف؟ أم أنه أوقف "المسلسل" في حلقته الاولى ليبرز على شاكلة "بطل الديموقراطية" يسخرها ويقننها ضمن الحفاظ على جوهر حكمه المطلق، مع ترك الشكليات ليلتهي بها من توهم بأن "المسلسل" سيذهب حتى نهايته؟ وبكلمة واحدة: هل تغيرت طبيعة النظام؟ أم أن نوعية الصراع مستمرة على ما هي عليه منذ الاستقلال الشكلي، أى الصراع التناحرى الذى تتواجه فيه الجماهير الشعبية على طرف، والطبقة الاقطاعية الرأسمالية وممثلها الساهر على مصالحها: النظام الاوتوقراطي، على الطرف الثاني؟...

سوف نترك التقييمات المفصلة المرتبطة بهذه الاسئلة لمجال آخر، لنعبر عن شعورنا بأن مهام التوضيح الاولي حول القضايا السياسية العامة، والاشكالات الحزبية الداخلية، قد استنفذت جانبها الاساسي، وأصبحت أطروحات التيار الاصلاحي المغامر، واضحة عارية سواء على المستوى النظرى المحض أو مقارنة بالنتائج الملموسة للتجربة التي خاضها وقادها وطنيا وعربيا وكذا دوليا في اطار الاممية الثانية وفروعها المختلفة.. وبالتالي فان الاصلاحيين فشلوا عمليا في فرض الضبابية والخلط والغموض على الحركة الاتحادية، بفضل نضال القواعد الصامدة أساسا، ومختلف المبادرات القاعدية الذاتية، وضمنها المساهمة المتواضعة لجريدة "الاختيار الثورى". بفضل عمل كل هذه الروافد أصبح عمليا كل مناضل أمام مسؤولية الاختيار بناء على قناعاته ووفق التقييم الملموس للاحداث وتأكيدها أو تكذيبها لمختلف المواقف والاختيارات.

انها مسؤلية كل مناضل اتحادى...

.."والاختيار الثورى" ستواصل صدورها في شكل مجلة فصلية، تتوجه بالاساس نحو العمل الدراسي والتحليلي الملتزم، وتفتح أعمدتها لكل المساهمات التقدمية المخلصة...

★

جدلية القمع و"الحوار"

تميز الوضع السياسي العام في المغرب خلال الاشهر الاخيرة بمفارقة ـ قد تبدو غريبة للوهلة الاولى ـ تتمثل في ازدواجية مسلسل القمع من ناحية، مع محاولة انقاذ "الاجماع" عن طريق سلسلة من "الحوارات" و"المناظرات الوطنية" من ناحية ثانية.

ان لجوء النظام الى شن حملة قمعية واسعة لا يخرج عن نهجه الدائم في مواجهة مطالب الجماهير وتحركاتها النضالية بالعنف الاعمى، هذه المطالب والتحركات التي تنطلق من تعمق خطورة الاوضاع بشكل مضطرد، فشلت كل محاولات النظام في تبريرها أو طمسها كليا. ولعل تدهور الاوضاع التعليمية أبرز مؤشر على ذلك. فازاء تنامي وعي الجماهير الطلابية والتعليمية بأوضاعها، وازاء فشل مناورة ايفران التي أراد لها النظام أن تشكل في نفس الوقت اطارا للتحكم في الدخول الجامعي، ومدخلا لفرض مشروع "الاصلاح الجامعي" واحتواء الحركة الطلابية.. لم يبق للنظام، تماشيا مع أساليبه المخزنية في الحكم، الا تشهير سيف الارهاب في محاولة يائسة لتجميد الساحة الجامعية أو اضعافها على الاقل .لكن الجماهير الطلابية بينت من جديد عزمها على سلوك طريق النضال بحزم من أجل الدفاع عن حقوقها المادية والمعنوية، كما أظهرت استياءها من الممارسات الاستسلامية التخاذلية، وادانتها للذهنية المتخلفة التي تتعامل مع المنظمات الجماهيرية بمنطق التحكم والهيمنة.. أو تقديم الخدمة الواضحة لاعدائها كلما أفلتت زمام هذه المنظمات من يد أصحاب الذهنية المتخلفة الضيقة، وتحديدا: الاصلاحيين المغامرين بكل تلاوينهم القديمة والجديدة...

والواقع أن نضالات الجماهير الطلابية، وما تعرضت له من أساليب قمعية خطيرة (اعتقالات ومحاكمات الطلبة في كل من جامعات فاس والرباط ووجدة، اضافة الى انتهاك حرمة المؤسسات الجامعية ومواجهة الطلبة والطالبات بأساليب العنف، مع اقفال كلياتهم...) ما هو في الحقيقة الا تعبير في شكل حاد وجلي عن الازمة العامة التي أدت اليها سياسة النظام، والنضالات البطولية التي تخوضها الجماهير في مختلف القطاعات والتي يواجهها النظام كعادته، بمختلف أساليب القمع والتشريد كالطرد الجماعي للعمال ومحاكمتهم لمجرد قيامهم باضراب شرعي، والمحاكمات السياسية المستمرة، كتلك التي يتعرض لها المناضلون الاتحاديون في كل من أقاليم تزنيت

ومراكش وخنيفرة، أو تلك التي تشمل المناضلين المعتقلين بمكناس سابقا، واعتقال المسؤولين عن جمعية حقوق الانسان أنفسهم. اضافة الى حجز الصحافة الديموقراطية كما حدث مؤخرا لجريدتي البيان، والتضييق على الحريات العامة...

ان النظام، في الوقت الذى يشدد فيه على التنظيمات الجماهيرية وعلى الجماهير الكادحة، يدعو الى "الحوار"، وتنظم له "المناظرات" والمشاورات التي يتهافت عليها البعض دون أدنى استفادة من سابقاتها، بل وتحديا لشعور المناضلين والجماهيـــر.

وليست "مناظرة الفلاحة" الاخيرة الا حلقة من مسلسل متكامل الجوانب، الغاية منه تجنب انفساخ "الاجماع الوطني" المزعوم عن طريق تجريد المشاكل التي تعاني منها الجماهير الشعبية من أسسها الطبقية الواضحة، وتقديمها على شكل "مشاكل وطنية" تستوجب التعاون الوطني، وتظافر جهود كل الاطراف ــ خصوصا منها "المعارضة البناءة" ــ من أجل ايجاد حلول "واقعية" تسمح للنظام بتثبيت شرعيته، وبزرع اليأس والشك في نفوس الجماهير...

واذا كان اللجوء الى سياسة "المناظرات" تعبيرا واضحا عن عجز النظام في مواجهة الاوضاع التي خلقتها اختياراته اللاشعبية، فانه يعبر في نفس الوقت عن عجز الخط الاصلاحي المغامر الذى قبل بالدخول في "مسلسل" يجني ثماره النظام ويدفع به الى آخر نهاياته المنطقية.

وهكذا، نرى أن استعمال لغتي العنف و"الحوار" يندرج في اطار مخطط واحد لا يتجزأ، أساسه حرص النظام على التعامل مع القوى الوطنية كقيادات تستحق "الاحترام والحوار"، وكقواعد مناضلة "تخل" بالامن العام ولا تحترم قواعد ذلك الحوار.. انه دائما منطق نقل التناقضات الى صفوف الحركة الوطنية، وربح الوقت لتحضير مخططات جديدة "لتسوية" الوضع الداخلي، هذا مع العلم أن النظام، على الصعيد الخارجي، يحاول تعزيز مشروعيته عن طريق التظاهر بخدمة القضية الفلسطينية التي كان السابق الى معاداتها وتنسيق الجهود مع الرجعية العربية والامبريالية ضدها، وأيضا عن طريق ركوب موجة "الاشتراكية الافريقية" التي يتزعمها أقطاب الرجعية من بورقيبة الى سنغور...

ان الرد على مخططات النظام وسياسته يتطلب من كل الروافد التقدمية المخلصة في المغرب، الخروج من دائرة رد الفعل التي يريد النظام أن يسجنها فيها، والانتقال الى موقع المبادرة والنضال، عملا، على فك "الاجماع الوطني" المزعوم بكل "تاكتيكاته" الاصلاحية، ومن جهة ثانية، العمل على اعادة بناء الاداة السياسية والتنظيمية في خضم نضال الجماهير ببرنامج واضح الاهداف والاساليب.

انهما مهمتان متكاملتان لا معنى للواحدة بدون الاخرى، وهما مقياس خدمة مصالح الشعب وأهدافه.

الدولة المخزنية قبل الحماية

ان التطرق للدولة المخزنية المغربية في عهد ما قبل الحماية الاجنبية، يفرض بالضرورة تحديد طبيعة القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها هذه الدولة وتدافع عن مصالحها في نفس الوقت، وهذا يقودنا بالضرورة أيضا، الى التطرق الى اشكالية تواجد الطبقة الاقطاعية في مغرب ما قبل الحماية، وبشكل أعم وأشمل : تحديد طبيعة التشكيلة الاجتماعية التي سادت خلال هذه المرحلة . . .

واذا كان المجال لا يسع هنا للتطرق لهذا الموضوع رغم أهميته النظرية الاكيدة، فاننا نرى من الضرورى ـ ونحن نتعرض لوضعية الدولة المخزنية ـ التأكيد على بعض الحقائق التاريخية والموضوعية، التي لا يمكن الطعن فيها مهما بلغ الاجتهاد التنظيرى، وكيفما كانت التدقيقات الاكاديمية، وهذه الحقائق هي :

أولا : الارتباط الجدلي بين دولة المخزن وقاعدتها الاجتماعية التي تمكنت من هيكلة نفسها في شكل طبقة اقطاعية، على الاقل ابتداء من قيام دولة السعديين وبعدها دولة العلويين، تتكون من فئة الملاكين العقاريين، وفئة التجار الكبار ورجال الحكم والاعيان في المدن، وفئة "الشرفة" ورجال الزوايا المساندة للحكم والتابعة له. وهذه الطبقة، التي تضم هذه الفئات ذات المصالح المشتركة، لا يمكن وصفها بشيء آخر سوى أنها اقطاعية.

ثانيا : أما محاولة المقارنة الجامدة بين أوضاع هذه الطبقة، وأوضاع الاقطاعية التي عرفت بأوروبا، فهي محاولة خاسرة من أساسها، اذ أن كلا منهما نتاج تطور

تاريخي خاص، في حين أن قاسمهما المشترك يبقى هو علاقتهما مع باقي الجماهير، تلك العلاقة المبنية على الاستغلال الاقطاعي، واللجوء الى الغزو العسكرى وشتى أشكال البطش والاكراه لفرض هذا النوع من الاستغلال وذلك النوع من العلاقات الاجتماعية.

واذ نكتفي من خلال هذا العرض، بالتطرق لبعض مظاهر الدولة المخزنية والوظائف التي قامت بها، فان هذا العمل في حد ذاته، يعتبر مساهمة في توضيح جانب من الاشكالات النظرية السالفة الذكر.

الدولة المخزنية أداة استغلال

هذه هي بدون شك الظاهرة الاساسية التي امتازت بها الدولة المخزنية التي لم توجد أساسا الا لخدمة مصالح النخبة الاقطاعية التي تخضع باقي الجماهير لكل أنواع الاستغلال والقهر والاهانة. وبما أن المخزن لا يتمكن من فرض نفسه الا بواسطة القوة والغزو العسكرى، فانه يرى "بلاد المخزن" التي يسيطر عليها بالقوة ــ والتي تتغير حدودها مع تغير ميزان القوى العسكرى بينه وبين الشعب ــ عبارة عن بلاد محتلة، أرضها ملك للدولة، وسكانها معرضون لكل أنواع الغرائم والضرائب التي يختلف حجمها ونوعيتها مع اختلاف درجة الارتباط بالمخزن.

ومن البديهي، والحالة هذه، أن يكون "الغزاة"، أى الملاكين الاقطاعيين وزمرة التجار الكبار و"الشرفة"، كلهم معفيين من جميع الضرائب، في حين أن الجماهير الشعبية تتعرض لشتى أنواع الجبايا التعسفية، نذكر من بينها على سبيل المثـــال:

ــ "الفريضة" التي تختلف طبيعتها وحجمها ودوريتها (سنوية، شهرية أو أسبوعية) مع تغير مزاج "الشيخ" أو "القائد" المحليين.

ــ "السخرة" التي يأخذها "المخازنية" بمناسبة قيامهم بجمع الضرائب...

ــ "الغرامة": في حالة وقوع حدث يسيء لرجال المخزن (وفاة أحدهم أو احدى ماشياتهم) أو في حالة حدوث اجرام لم يتم العثور على مرتكبه، فان القبيلة المعنية تؤدى بشكل جماعي ضريبة "الغرامة"، التي تحدد أيضا بشكل مزاجي حسب خطـورة الحـدث.

ــ "المونة": وتعني تموين وتلبية كل حاجيات الموظفين العسكريين أو المدنيين اذا ما أتوا الى القبيلة لمعالجة مشكلة من المشاكل. ويختلف حجم هذه الضريبة مع اختلاف نوعية وأهمية هؤلاء الموظفين.

ــ "الهدية": وتقدم سنويا بشكل اجبارى للسلطان، كما يتم تحديد حجمها مسبقـــا.

هذه بعض النماذج عن الضرائب والجبايات التي جعلت الدولة المخزنية

من جلبها وظيفتها الرئيسية والدائمة. ويتكامل هذا الاستغلال الفاحش عن طريق الضرائب مع ما يمارسه الملاكون الاقطاعيون تحت رعاية المخزن، من علاقات انتاجية اقطاعية عرضت جماهير "الخماسة" و"الخبازة" لابشع أنواع الاستغلال والاستعباد، تلك الجماهير التي لم تكن أوضاعها تختلف في العمق والجوهر عن أوضاع "الاقنـــان" وذلك بغض النظر عن الجانب القانوني الشكلي. وهذا التكامل بين نظام الجبايات وعلاقة الانتاج الفلاحي الاقطاعية، هو الذى جعل من وظيفة الاستغلال، وظيفة أساسية وظاهرة بارزة لدى الدولة المخزنية.

الدولة المخزنية: أداة لصيانة الدولة الاقطاعية

أما الظاهرة البارزة الثانية، فهي ظاهرة العنف وعدم الاستقرار، التي ترجع أسبابها من جهة، الى المقاومة الشعبية المستمرة التي تقوم بها القبائل لتضييق دائرة "بلاد المخزن" وتحرير مناطقها من قبضته، وبالتالي وضع حد للجبايات والاستغلال، واسترجاع العلاقات التضامنية والتعادلية داخل القبيلة، ومن جهة أخرى، الى العمل الذى يقوم به المخزن هو نفسه، للحفاظ على هذه الظاهرة ــ ظاهرة عدم الاستقرار ــ لانه يستفيد منها...

وهكذا، فان المنطق المخزني يرى في الضرائب والجبايات غنيمة تؤخذ بواسطة الحرب ("الحَرْكة")، كما يرى في التهديد والقمع المستمرين، وسيلة لتخويف الفلاح والدفع به الى "الاحتماء" برجال الطبقة الحاكمة، وعن طريق ذلك، خلق شبكة من العلاقات الحمائية والمشخصة، تبدأ عند الفلاح لتصل الى قمة السلطة، أى أن نظام العنف والتخويف هذا، يدفع بالضعفاء الى الاحتماء بالاقوياء محليا، الذين يشكلون اقطاعيات محلية تعمل السلطة بدورها على شد التوازن فيما بينها عن طريق الترغيب والترهيب. فنراها تارة تقتطع الاراضي لفائدة بعض رؤساء القبائل والمجموعات بهدف دمجهم في جهاز الدولة، وتارة أخرى تعمل على ضرب مصالح البعض الاخر، واضعاف القبائل وتشتيتها عملا بشعارها الدائم: "فـرّق تسـد".

وهكذا، يعمل المخزن باستمرار على ممارسة العنف والتهديد وتكوين حالة من عدم الاستقرار الدائمة، حفاظا على التوازن الذى يقوم النظام الاقطاعي على أساسه، وتلك هي الوظيفة الثانية الاساسية لجهاز الدولة المخزنية، أى الحفاظ اجمالا على استمرارية النظام الاقطاعي بكل وسائل الاكراه الممكنة.

طبيعـــة الحكـــــم

وهذه الوظائف الاساسية التي خوّلت لجهاز الدولة المخزنية، تنسجم تمام

الانسجام مع طبيعة الحكم الاقطاعي في عهد ما قبل الحماية، باعتباره حكما مطلقا في مبدئه ومن أساسه، يفرض نفسه بقوة السلاح، وحتى داخل نفس السلالة، فان الاستيلاء على الحكم، غالبا ما كان يتم عن طريق الاقتتال فيما بين المتنافسين على العرش، ويجسد مظهريا كل السلطات في شخص السلطان المالك للارض ومن عليها، عملا بالمقولة: "السلطان له رعايا، والرعايا لهم سلطانهم"...

والشيء الذى يعمق هذه الطبيعة المطلقة، هو من جهة وراثية الحكم، اذ أنه يعتبر ملكا للعائلة التي نالته بالقوة، ومن جهة أخرى الايديولوجية الغيبية التي يعتمد عليها، واستعماله للدين الاسلامي بما فيه خدمة لاستمراريته، معتمدا في ذلك على انتساب "شريف" وهمي وزائف في جل الاحيان، لفرض نفسه كحكم منزل تتجاوز شرعيته اطار المجتمع الذى يسود فيه، وهو بالتالي حكم معصوم لا يمكن معارضته أو الطعن فيه.. وأى اعتراض من هذا القبيل يستدعي القمع الدموى...

ان طبيعة النظام هذه، لم تترك للمواطنين أسلوبا آخر للدفاع عن أنفسهم، عدى رفض السلطة المركزية وتحرير مناطقهم من قبضتها والتمرد الدائم عليها... وهذه الوضعية هي التي حددت الطابع الاساسي والدائم لجهاز الدولة المخزنية باعتبارها جهازا مسخرا للاحتلال، بهدف الاستيلاء على كامل التراب الوطني واخضاع بلاد "السيبة" الرافضة للاحتلال وتوابعه من ضرائب وجبايات واستغلال اقطاعي من أجل أن تحافظ القبائل على طرق وأساليب الحياة الجماعية والعشائرية الخالية من الهيمنة المخزنيـــة.

واذا كان الحكم المخزني قد تمكن بين الفينة والاخرى من بسط نفوذ دولته على نطاق واسع (في عهد المنصور الدهبي واسماعيل والحسن الاول) فانه لم يتمكن أبدا من القضاء على الهياكل القبلية الجماعية، وظلت بعض القبائـل ترفض شرعيته، وتقاوم دخوله، وترفض أى تدخل في حياتها الاقتصادية والاجتماعية المسيّرة ذاتيا، وهذا ما يطلق عليه المخزن مصطلح "بلاد السيبة".

جهـــاز الدولـــــة

ان الدولة المخزنية، المنسجمة مع طبيعة الحكم الاقطاعي المطلقة، هي كأى دولة أخرى ــ جهاز مسخر لخدمة مصلحة الطبقة الاقطاعية التي أنجبتها، وتلبية حاجياتها، والحفاظ على بقائها، وتكريس وصيانة علاقة الاستغلال فيما بينها وبين بقية الشعب. ومن تم، واستجابة لهذه الاغراض، فان جهاز الدولة لم يكن يتعدى جهازين متكاملي الادوار، وهما الجهاز القمعي والجهاز الادارى.

فالجهاز القمعي كان يعتمد أساسا على تجنيد قبائل "الگيش" الموالية، لممارسة الحرب (الحركة) ضد جماهير الفلاحين، وبهدف اخماد الثورات المحلية

المستمرة. وتتم مركزة شؤون هذا الجيش المخصص في القمع الداخلي في اطار الوزارة المكلفة بتسييره وتمويله، والتي يرأسها "وزير الحرب"، مع العلم أن السلطان يبقى صاحب الحل والعقد بهذا الشأن. ولقد عمل بعض السلاطنة (المنصور الدهبي أو اسماعيل مثلا) على تقوية هذا الجهاز وتنظيمه بشكل يستجيب مع أهدافه القمعية بالفعالية المطلوبة، ويجنب النكسات أو التمردات الداخلية، ومن أجل ذلك عملوا على بناء عموده الفقرى من الاجانب، سواء منهم العبيد الافريقيين المغلوبين على أمرهم والمربوطين عضويا بالقصر، أو في مرحلة لاحقة، الاوروبيين المستعمرين الذين أوكلت لهم مراكز التأطير والتوجيه داخل هذا الجيش.

أما بالنسبة للجهاز الادارى، فان مهامه لم تكن تتجاوز تحقيق هدفين أساسيين: تمكين المخزن من الموارد الضرورية لاستمرار بقائه عن طريق جمع الضرائب ــ مع ممارسة الضغوط اللازمة لذلك ــ من جهة، ومن جهة ثانية تمكين الاقطاعية من صيانة وتوسيع أملاكها الخاصة عن طريق الوظيفة واستغلال النفوذ. ولتحقيق هذين الهدفين لم يكن المخزن بحاجة الى مؤسسات، بل اقتصر على تنظيم جهازه الادارى بشكل هرمي مشخص عن طريق تعيين القواد الكبار في البوادى والباشوات في المدن، الذين يعينون بدورهم "الشيوخ" و"المقدمين" المكلفين بجمع الضرائب في البوادى، و"الامان" و"المتحسبين" المكلفين بنفس الدور في المدن. ويعتمد المخزن في استقطاب رجاله على رؤساء القبائل بالنسبة للبوادى ــ اما بواسطة الاكراه أو بالاغراء ــ وعلى العائلات الكبيرة والوجهاء بالمدينة، يخضعون كلهم للهرم الادارى، الذى يأتي على رأسه السلطان نفسه. ولا يخضع تعيين كل هؤلاء الموظفين لاى مقياس من المقاييس المحددة (كالكفاءة مثلا) بل ان النفوذ والعلاقات الشخصية وحدهما يتحكمان في هذا التعيين. وبما أن وظيفة رجال المخزن مبنية بالاساس على الابتزاز والاستغلال، فان منطق الدولة يخـوّل لهم كل الصلاحيات لتنمية مصالحهم الشخصية بكل الوسائل التي يرونها ملائمة، شريطة أن تؤدى للمخزن "الواجبات المطلوبة". وهكذا، فغالبا ما يكون تعيين قائد منطقة في البادية مثلا، مقرونا بتحديد مسبق لحجم الجبايات التي يجب أن يؤديها للسلطة المركزية سنويا، على أن تترك له كامل الحرية لنهب وسلب السكان المحليين على هواه... وهذا ما جعل من الوظيفة الادارية داخل جهاز الدولة المخزنية هدفا في حد ذاته بالنسبة للاقطاعيين، اذ أن الوصول اليه يسمح بالمزيد من الاستفادة وتنمية المصالح الذاتية، وذلك بعيدا كل البعد عن الاهتمام بحسن سير الادارة أو بأوضاع المواطنين. وهذا أيضا ما جعل من الرشوة أسلوبا قائما ومشروعا ضمن اطار أساليب المخزن في الحكم، من القاعدة الى القمة.

وتجدر الاشارة الى أن مجمل هذه المناصب والوظائف كانت بطبيعة الحال، محط التسابق والتنافس المشخص فيما بين الاقطاعيين والوجهاء المحليين، الذين لا يتورعون في استعمال كل الوسائل للوصول الى أهدافهم (الرشوة، استغلال النفوذ،

الجريمة، الخ...) ومن الطبيعي أيضا، أن يخلف هذا التنافس التناحرى والمشخص بعض الضحايا الاقطاعيين علما بأن السلطة المركزية تستفيد من ذلك وتعمل باستمرار على شد التوازن الذى يسمح باستمرارية النظام الاقطاعي ككل، وصيانة مصالح الطبقة الاقطاعية بشكل شامل.

الطبقـــة والدولـــة

وضرورة هذا التوازن الذى امتازت به الدولة المخزنية، تأتي من كون المخزن يعتمد على الاقطاعيين لتكريس الاستغلال من جهة، لكنه من جهة أخرى يعمل باستمرار على اضعاف وضرب أولئك الذين من شانهم منافسة السلطة المركزية أو تهديدها، والنتيجة العملية لذلك، نجدها في كون العلاقة بين السلطة المركزية والاقطاعيين المحليين تخضع لعملية تغيّـر وهيكلة مستمرة، يذهب ضحيتها البعض، ويرتقي بواسطتها البعض الاخر، الخ...

واذا كانت السلطة المركزية، أى المخزن، هي في نهاية المطاف انعكاس شامل للسلطة الجزئية التي يملكها الاقطاعيون المحليون، وهي بالتالي نتاج مباشر لطبقتهم، الا أنها تتمتع باستقلالية نسبية في التنفيذ، تجاه الفئات المكونة لهذه الطبقة، بل أنها تعيش من خلافاتها وصراعاتها، وبالتالي ضعفها الذى يجعلها تحت رحمة المخزن...

واذا كانت هذه الظاهرة المتميزة، ظاهرة اذكاء الفتنة والبدعة وعدم الاستقرار، فانها لا تمس في شيء العلاقة الجدلية بين الطبقة الاقطاعية ككل من جهة، ودولتها من جهة ثانية. فالدولة المخزنية كما أسلفنا، تشكلت ووجدت أساسا كأداة قمع في يد الطبقة الاقطاعية من أجل السيطرة على الارض واستغلال واضطهاد من عليها.. كما أن القاعدة الاجتماعية لهذه الدولة ليست الطبقة الاقطاعية بمختلف فئاتها من ملاكي أرض وتجار كبار و"شرفة"... بمعنى أن انتقاء ممثلي الطبقة للالتحاق بجهاز الدولة يتم داخل هذه الطبقة وليس خارجها. وهذا الانتقاء يتم بمقياس واحد ألا وهو القدرة على خدمة مصالح المخزن وخاصة جلب "زبائن" الضرائب التعسفية. فتعيين قائد مثلا، يخضع بالدرجة الاولى، لمدى قدرته على التأثير في قبيلته ومجموع القبائل المجاورة، ومن ثم الاعتماد في هذا الانتقاء على "العائلات الكبيرة"، أى ذات النفوذ المادى والمعنوى، التي تعمل بدورها على تقنين سلطتها المحلية بشكل وراثي، تلك السلطة التي تبسط نفوذها أحيانا على مناطق شاسعة وجماهير واسعة. وهكذا تكونت "سلالات" محلية من القواد والباشوات الذين يعتمد عليهم المخزن لانهم يتحكمون في قبائلهم ويجبون الضرائب الكثيرة ويقدمون الرجال للمشاركة في الحرب ("الحركة") ضد القبائل الاخرى...

واذا كانت العلاقة الجدلية بين الطبقة الاقطاعية ككل ودولتها المخزنية علاقة ثابتة واضحة، فان المخزن كنظام وكسلطة مركزية قد ظل يعيش تناقضا داخليا، اذ أنه بطبيعته يخشى تكوين وتقوية الاقطاعيات المحلية التي من شأنها أن تهدد وجوده ــ وهذا التناقض عاشته كل الانظمة الاقطاعية الغربية منها والشرقية ــ ولذلك نراه يعتمد العنف وعدم الاستقرار كأسلوب في الحكم ثابت ودائم، من شأنه أن يوفر التوازن اللازم ما بين خدمة الدولة لمصالح طبقتها من جهة، ومن جهة ثانية عدم تقوية هذه المصالح بالشكل الذى يهدد الدولة نفسها...

ومن أجل ذلك، نرى المخزن يحول باستمرار دون استقرار الملكية وتوسعها بشكل مفرط. فالمخزن يعتبر أن الارض ملك السلطان، وكل عمل يرمي الى استثمارها مدين للسلطان... الا أن الطبيعة الجغرافية للبلاد، خاصة بالنسبة للمناطق النائية والجبلية، وتوزع السكان على هذه المناطق، تجعل السلطان غير قادر على ممارسة السلطة بشكل مباشر، فيوكلها للاقطاعيين المحليين الذين يجنون بعض فوائدها بالمناسبة. الا أن اغتناء هؤلاء، وتوسع نفوذهم، يهدد المخزن باستمرار، الشيء الذى يجعل هذا الاخير يلجأ الى تجريدهم من الملكية دوريا، وتسليط القمع القاسي على كل من تجاوز نفوذه وقوته حدود أمن المخزن، والعمل باستمرار على تقسيم الاقطاعيات الكبيرة وتحجيمها، وتشجيع التفرقة والتنافس التناحرى في كل المستويات: فيما بين الاقطاعيات المحلية، وبين القبائل ورؤسائها، الخ... هذا الى درجة أن عدم الاستقرار الناتج عن هذه الصراعات والمنافسات الداخلية، قد جعل الفوضى والابتزاز والرشوة والعنف بشتى أشكاله كلها ممارسات ترتقي الى درجة أساليب دائمة في الحكم، وهذه هي الخاصية البارزة لدى المخزن. ولعل هذا هو الطابع البارز الذى تميزت به الدولة المخزنية كأداة في يد الطبقة الاقطاعية لقمع الجماهير وتكريس النهب والاستغـــلال.

★

مفهوم "الدولة الديموقراطية الوطنية" لدى قيادة الاتحاد الاشتراكي

نشرت مجلة "المشروع" في عددها الاول، مقالا تحت عنوان: مفهوم "الدولة الوطنية الديموقراطية" في البرنامج المرحلي للاتحاد الاشتراكي.

وان ردنا على هذه المحاولة يعتبر مشاركة منا في النقاش القائم حول طبيعة الاختيارات الايديولوجية والاستراتيجية المتحكمة في الصراع الطبقي بالمغرب، وهي تستوجب علينا التأكيد على منطلقين أساسيين، أولهما العمل على الوقوف دون محاولات المد الاصلاحي لافراغ الشعارات والممارسات النضالية للشعب المغربي من مضمونها الثورى، والركوب عليها من أجل تبرير وتمرير الاختيارات الاصلاحية التي لا تمت بصلة الى هذه التطلعات الثورية. وثانيهما هو العمل على تفنيد الاطروحات "اليسراوية"، واظهار سلبياتها على هذا الصراع.

وسنعمل جاهدين على الرد على كل المحاولات في هذا الاتجاه، لا كمجرد رد الفعل أو اغترارا باحتكار الحقيقة، بل وعيا بمسؤولياتنا في المشاركة الفعالة في توضيح الرؤية وتعميق النقاش حول المنطلقات الثورية لنضال جماهير الكادحين بالمغرب.

والحقيقة أن استحضار مقولة واحدة للعلامة المغربي الكبير ابن خلدون الذى قال ان "الملك والدولة هما بالنسبة للاجتماع البشرى بمثابة الشكل بالنسبة للمادة"، كافية لوحدها لتفنيد ونسف كل ما جاء في المقال المذكور من مغالطات وتشويه. الا أن صاحب المقال اعتمد في محاولته هذه نظرية الاشتراكية العلمية كما يفهمها أو يريدها، وأبى الا أن يشخصها في شخص انجلز. لذلك، وبالرغم من ايماننا العميق في أن

الاشتراكية بمفاهيمها العلمية الحقيقية، هي نتاج تطور نظرية الطبقة العاملة عبر كل المراحل التاريخية، واغنائها بالتجارب التي خاضتها وتخوضها الشعوب من أجل التحرر والبناء الاشتراكي، وأنها ليست مشخصة في فلاسفة ومناضلين معينين، ولا احتكارا لهم كيفما كانت مساهماتهم الخلاقة... رغم كل ذلك فاننا مضطرين للرد على الكاتب وفقا لمنطقه ـ أى التشخيص ـ كما سنحاول ابراز التناقضات والمغالطات التي تضمنها المقال ضمن هذا المنطق نفسه...

وان كرسنا الاشارة الى صاحب المقال المعبر عن هذه الاختيارات، فليس قصدنا الشخص ذاته، بقدر ما نوجه نقدنا للافكار والمنطلقات التي يعبر عنها.

ان الملاحظة التي تواجهنا أول وهلة هي محاولة الكاتب اقصاء كارل ماركس وابعاده من صف الذين تبنوا المنهج العلمي عند وضعه لتعريف مفهوم "الدولة". وقد حاول الكاتب أن يبرهن لنا على أن الدوافع التي أدت بكارل ماركس الى أن يتوصل الى تعريف "مخالف" لانجلز حول مفهوم الدولة، هي أصلا دوافع ذاتية ومسبقات ايديولوجية، ومحض التنظير، عوض اللجوء الى استنطاق الواقع واستقصاء التاريخ. فهو يقول أن "الامر يتعلق بنظرتين: نظرة تحليلية علمية موضوعية تعطي ما هو كائن دون أن تنص على ما ينبغي أو ما يجب أن يكون". ويقصد هنا مقولة انجلز "أن المجتمع يخلق بعض الوظائف العامة... والبشر الذين ترتبط بهم هذه الوظائف يشكلون فرعا جديدا من انقسام العمل في المجتمع... تصبح لهم مصالح خاصة حتى ازاء من عهدوا اليهم بالحكم، ويصبح لهم استقلالهم بالنسبة اليهم، ومن هنا تكوّن الدولة".

ويذهب منطق الكاتب ليستنتج من هذه المقولة، أن استقلال هذه الفئة الحاكمة "ذات المصالح المتفاوتة والمتضاربة" مع مصالح الطبقة الاولى التي عهدت اليها بالسلطة، يؤدى الى نشوء طبقة جديدة: "ان الدولة اذن ـ يقول الكاتب ـ هي التي تخلق... الطبقة الاقتصادية التى ترتكز عليها وتخدمها في ذات الوقت"!

ويقف الكاتب عند هذا الحد في استدلاله بمقولات انجلز، دون أن يطلعنا ـ قصدا أو اهمالا ـ على مفهوم الطبقة في النظرية الاشتراكية العلمية.

فالمعترف عليه هو أن الطبقة تتشكل من فئات اجتماعية تلعب نفس الدور في الانتاج الاقتصادى، ولها نفس علاقات الانتاج مع باقي الطبقات داخل المجتمع (اما علاقة مستغلين أو مستغلين أو وسطاء في الاستغلال...). فالطبقة السائدة مثلا، هي مجموع تلك الفئات المالكة لوسائل الانتاج من أراضي زراعية وورشات عمل ومصانع... والداخلة في صراع مصلحي مع الطبقات التي لا تملك شيئا من هذه الوسائل بل هي أجيرة لدى الطبقة الاولى، كالعمال المزارعين والصناعيين والفلاحين المعدمين...

والطبقة أيضا، لا تتشكل بمجرد التواجد العددى لفئات بشرية معينة، بل ان

للطبقة ثقافتها وايديولوجيتها ـ كانعكاس لاوضاعها الموضوعية ـ تستعملها لخدمة مصالحها وضبط علاقاتها الاجتماعية والانسانية .

ولقد قصر الكاتب هنا أيضا اطلاعنا عن الفكر والثقافة ـ أو الاديولوجية ـ التي كانت مفروضة على الشعب المغربي طوال قرون، وأصبحت سائدة في مجتمعنا، وكونت "الرقيب الفكرى والثقافي" لدى الفئات المستغَلة المقهورة التي لم تنل طوال هذه العصور حظ تطوير فكرها وثقافتها بشكل ذاتي ومتكامل، ولم تستطع تنمية وعيها الطبقي حتى تسخره في فرض وجودها في ميزان القوى المؤثرة في المجتمع المغربي .

وانتفاضات الشعب المغربي المتعددة، سواء ضد الدخلاء أو السلطة المركزية (المخزن) كافية لكي ندرك أن التناقض الاجتماعي والصراع داخل المجتمع المغربي لم يكن ساكنا وهادئا . ولم يقم هذا الصراع لفوارق قبلية أو دينية مجردة ـ كما يريد الكاتب أن يوهمنا به ـ ولكن بالاساس دفاعا عن مصالح اقتصادية، ومن أجل الحصول على مناطق نفوذ أوسع . والمعروف أن المسألة الدينية والقبلية أو العرقية كثيرا ما تم استغلالها من طرف الطبقة الحاكمة لتسخير الفلاح والمواطن المغربي في خدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية المحضة . وليست تجارب الغير وحدها هي الدليل على ذلك، بل أيضا التجارب المتعددة في التاريخ المغربي الجديد منه والقديم .

ونذكّـر في هذا المجال ـ لمن في حاجة الى تذكير ـ أن ليس هناك صراع طبقي وبجانبه ومستقل عنه ما يسمى بالصراعات القبلية والدينية (الايديولوجية) . اذ هي كلها تابعة ومكملة للصراع الاساسي : ألا وهو الصراع الطبقي، وليست مفصولة عنه بالطريقة المكانيكية التي أوردها الكاتب في تصنيفه "لدينامية الحياة الاجتماعية" .

ونشير أيضا الى أن الخدمات العامة التي تستعين بها الدولة في ادارة شؤونها، لا تتناقض أساسا مع مصلحة الطبقة الحاكمة، لا من الناحية القانونية ولا من الناحية الادارية أو طبيعة البنيات التحتية، بل انها لم توجد أصلا الا لخدمة هذه المصالـــح .

"الدولة تخلق طبقة جديدة"

وبالرغم من أن ممارسة فئة معينة للسلطة يمكن أن يدخلها في تناقض مع فئات أخرى داخل نفس الطبقة السائدة، والى احتدام الصراع بينها، فلا يعني هذا بأى حال من الاحوال المساس بأوضاع الطبقة ككل، من الناحية الاقتصادية والسياسية أو الايديولوجية، وبالاحرى نشوء أو "خلق طبقة جديدة" مناقضة للاولى .

ولحد الان لا نعرف ـ لا في التاريخ القديم أو الحديث ـ أن طبقة سائدة قد سلمت عن وعي أو غير وعي مقاليد السلطة (الدولة) لطبقة تتناقض معها . فالاقطاع لم يسلم مقاليد الحكم للبورجوازية ولم تسلم هذه بدورها السلطة للطبقة العاملة .

ومحاولة الكاتب مغالطتنا بالمنطق الاعرج، والاقدام على استعمال القاعدة العامة في الاتجاه المعكوس، عبارة عن استخفاف بتفكير الشباب المغربي الذى يريد ارشاده، وتهجين الفلسفة الاشتراكية، اذ أنه من غير الصحيح أن "الدولة تنتج الطبقة التي تخدمها وترتكز عليها . . . " فقط لان الاشتراكية العلمية قد توصلت الى أن "الدولة هي نتاج الطبقة المهيمنة اقتصاديا وجهاز قمع في يدها" !

وهذه في نظرنا محاولة تنظيرية واستنتاجية محضة من طرف الكاتب، يريد من ورائها اختلاق تناقض بين تعريف كارل ماركس الشامل لطبيعة الدولة ودراسة فريديريخ انجلز في استكمال هذا التعريف .

ولقد عمل على ازاحة ماركس واعتمد فقط على انجلز، كأنه ينوى أن يضع نفسه موضع الاول، اذ يقول : "يوجد مفهوم آخر مرتبط بنظرية الاشتراكية العلمية في الدولة . . . نقصد بذلك مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا . . . " والتي تقول أنه "عندما يتم القضاء على الطبقة البورجوازية تفقد البروليتاريا هويتها، بل مبرر وجودها كطبقة، ويصبح المجتمع مجتمعا لا طبقيا، وعندما يتحقق ذلك، تزول الحاجة الى الدولة فتتلاشى من ذاتها وتضمحل" .

ويعلق الكاتب على مقولة ماركس هذه قائلا : "ولا شك أن عنصر الاغراء كبير، وكبير جدا، في هذا التماسك المنطقي المريح المقترن بتطلع الانسان الى تعميق حلمه في حياة هادئة مطمئنة لا مجال فيها للضغط أو للاكراه" . ويستمر في تعليقه مستخفا بمقولة ماركس قائلا : "ولكن الواقع شيء والتماسك المنطقي والتطلعات النبيلة شيء آخر" . والكاتب لا يتورع في طريقته هذه بضرب ماركس بسلاحه اذ يقول : "ولعل أهم ميزة للاشتراكية العلمية كمنهج، هي اعتمادها التحليل الملموس للواقع الملموس، التحليل الذى يكبح جماح الانسياق مع التوقعات والتطلعات التي تلعب فيها الرغبة الذاتية دورا لا يستهان به . . . " !

فهو يدعي هنا بكل وضوح أن كارل ماركس مزاجي في تحليله وذاتي في منطلقاته الفلسفية ولا يعتمد "التحليل الملموس للواقع الملموس" ! وبالطبع، يعتبر الكاتب نفسه متصفا في تحليله بالواقعية ويعتمد على الملموس في استنتاجاته التي يريد أن يوصلنا اليها فيما بعد . كما أن لا أثر للذاتية في منطلقاته الفكرية ولا ينساق مع "الاحلام" في التطلع الى حياة هادئة مطمئنة، كما يفعل كارل ماركس !

فهو بعد أن وصف النظرية العامة لدى ماركس حول طبيعة الدولة والصراع الطبقي أنها أدت به الى وضع استنتاجات لا تمت بصلة مع الواقع الملموس، بل نتيجة استراتيجية متخمرة في عقل ماركس، الذى سخر كل ملكات خياله عندما وضع هذه النظرة "المخالفة" ـ حسب رأيه ـ لنظرة انجلز لطبيعة الدولة ! فبعد أن قام الكاتب بذلك نراه يعمل في عرضه جاهدا في اقناعنا أن الواقع المغربي الملموس وخصوصياته الاجتماعية تشكل كلها حالة شاذة لا علاقة لها باستنتاجات كارل ماركس السابقة .

النظرة "العلمية المحايدة"

ويستمر الكاتب في عرضه ويتساءل : "هل نأخذ اذن بالنظرة العلمية الموضوعية "المحايدة" ؟ أم بالنظرة الايديولوجية الهادفة ؟" .

ويريد أن ينسب الاولى الى انجلز والصفة الثانية الى ماركس . وهو بذلك قد شخص التنظير العلمي الاشتراكي في أفراد ، الشيء الذى يتنافى والنظر الى المنهج العلمي الاشتراكي كنظرية شاملة لا ترتبط بأى شخص من الاشخاص .

ثم ان الكاتب استهدف المغالطة عندما وصف مقولة فريديريخ انجلز بأنها نظرة علمية "محايدة" . فيا ترى أين كان منطق الكاتب عندما هفى هذه الهفوة . فمن ناحية لا يعرف عن انجلز أو أى فيلسوف من فلاسفة المنهج العلمي أنه قال أو ادعى بوضع تحليل محايد أو نظرة الى الاشياء غير هادفة . فهناك علاقة جدلية بين النظرة والتحليل للاشياء ، وبين الانتماء الطبقي للفكر الذى وضع هذه النظرة وهذا التحليل وكذا صاحب النظرة . وخير دليل على هذا ما قاله الكاتب نفسه في بداية مقاله بان "أحسن طريق ــ وهي في نظرنا الطريقة العلمية الوحيدة ــ لتحديد مدلول مفهوم من المفاهيم هو "قراءته" ، أى التفكير فيه ، داخل الفكر الذى استعمله . فكلية هذا الفكر هي التي تعطي لكل مفهوم من المفاهيم التي يستعملها معناه ودلالته" !! .

فمن باب المغالطة المبيتة أن يحاول الكاتب وصف مقولة انجلز بأنها نظرة "محايدة" ، وأن لكارل ماركس نظرة أخرى مناقضة و"هادفة" .. وبالتالي فالاولى علمية موضوعية والثانية ناتجة عن خلفية ايديولوجية ، اذن ، فهي غير موضوعية ولا علمية !

والدليل على عدم حياد مقولة انجلز هو نفسه ما سرده الكاتب في سياق هذه المقولة في أن الدولة "هي كقاعدة عامة دولة الطبقة الاقوى السائدة سياسيا أيضـــا" .

وبالرغم من أن الكاتب فاهم تماما للنطاق العام ــ وحسب تعبيره ــ "لكلية الفكر الذى استعمل هذا المفهوم" ، فانه يتغاضى عنه عن قصد ، ليقودنا الى طريق آخر والاعتقاد بأشياء هو أعرف الناس بكنهها . وهو عندما حاول وصف ماركس بالذاتية في تحليله السابق وانسياقه مع استراتيجية كانت مختمرة سابقا في ذهنه ، قد ارتكب ما يسمى في علم النفس "بغلطة فرويدية" ، كشف بها عن حقيقة منطلقاته .

فهذه الحقيقة و"المغازلات" السابقة من طرف الكاتب للاشتراكية العلمية ، التي لم تكشف عن حبه الحقيقي لها ، كان الهدف منها هو تمرير منظـر للتحليل الذى قدمه التقرير الايديولوجي للاتحاد الاشتراكي في موضوع طبيعة الدولة وتطورها في المغرب .

وان ادعى منظرو قيادة الاتحاد الاشتراكي أن ما يسمى بأدبياتهم "لا تتردد في طرح القوالب الجاهزة الجامدة جانبا" ، فانهم في الواقع انما لم يترددوا في طرح

منهج الاشتراكية العلمية جانبا ، لتبني النظرية الاصلاحية الداعية الى التعايش بين الطبقات وتبني مفهوم الدولة المحايدة المترفعة على التناقضات الاجتماعية .

التقرير الايديولوجي وطبيعة الدولة المغربية

لقد حاول الكاتب تقديم تبرير نظرى لما جاء في التقرير الايديولوجي للاتحاد الاشتراكي حول طبيعة الدولة المغربية قبل الحماية والذى يقول ان "لا شكل الدولة ولا وظيفتها ولا السلطات المعترف بها للحاكمين ، لا شيء من ذلك كله ، كان يشكل التعبير الفوقي ، أو البنية الفوقية لطبقة من المالكين تحتكر السلطة العامة السياسية ، وتستمد هذه السلطة من قوتها الاقتصادية . . . " .

ويكفي الرجوع الى الدراسة الواردة في هذا العدد من الاختيار الثورى تحت عنوان "الدولة المخزنية قبل الحماية" لكي يتضح بطلان هذا الادعاء ، بل لكي نطلع على مدى التزوير الذى أقدم عليه هذا التقرير الايديولوجي للتاريخ المغربي .

وفي المرافعة التنظيرية للكاتب حول هذا التقرير ، نلاحظ قفزات بهلوانية على مراحل مهمة من تاريخ النضال الشعبي في المغرب ، وخاصة على تلك المراحل التي تحالف فيها الاقطاع ، بقيادة المخزن ، مع القوى الاجنبية للتآمر على مصير الشعب الثائر ، الامر الذى أدى الى ادخال الاستعمار الى بلادنا من باب مفتوحة المصراعين . ولم يورد منظرنا أكثر من جملة كاملة في تحليل هذه المرحلة المهمة بقوله : "وتفرض فرنسا الاستعمارية حمايتها على المغرب ، وتقضي على كل وجود فعلي للدولة فيه . . . وتستمر الحال كذلك الى أن قامت الحركة الوطنية" .

نعم ، هكذا يكون "التحليل العلمي للواقع الملموس" ، وهكذا يتم الاعتماد على التاريخ لاستخلاص نتائج مبنية على حقائق تاريخية : !! .

وبنفس الاسلوب الارتجالي يستمر الكاتب في تبرير هذا التقرير الايديولوجي الذى يدعي أنه "في الاقتصاد الاستعمارى لا يشكل الجهاز السياسي ــ الادارى ، جهاز التسيير والقمع ، انعكاسا ونتاجا لعملية الانتاج ولعلاقات الانتاج ، بل انه بالعكس من ذلك (يشكل) الجهاز المحرك والمنظم في هذا الاقتصاد" ، ويستدل بهذا القول لكي يصل الى أنه "هنا أيضا تبدو واضحة أسبقية السيطرة السياسية على السيطرة الاقتصادية في المجتمع" ، وهو لم يكلف نفسه عناء اطلاعنا على طبيعة المرحلة الكولونيالية وعلاقتها باحتدام الصراع الطبقي في المتروبول وفي البلدان التي تم الاعتداء عليها واستعمارها بالتحالف مع الاقطاع . ومروره مر الكرام على هذه المرحلة يكاد يوهمنا كأن فرنسا "الحبيبة" لم تقم الا باعارة مجموعة من التقنيين الاداريين والعسكريين للمغرب ليساعدوه ــ عن طيب خاطر ــ في تطوير وسائل الانتاج وادخال تجديد في جهازه الادارى وبنياته التحتية ، وكأن الاستعمار لم ينطلق من دوافع اقتصادية محضة لتوسيع

نفوذه، وذلك استجابة لمصالح الطبقة السائدة في البلد الاصلي !

وخوفا من "تسويد صفحات وصفحات" ـ حسب تعبير الكاتب ـ نراه يضطر الى ترك صفحات أخرى من تاريخ المغرب مظلمة سوداء دون أن يلقي عليها بعض الاضواء، حيث يقفز مرة أخرى في استعراضه للاحداث التي مرت البلاد ليقول : "ويدخل المغرب في عهد الاستقلال دون أن يحدث أية قطيعة مع عهد الحماية في أي ميدان من الميادين" ! وهو يكرر بهذا نفس ما جاء في التقرير الايديولوجي للاتحاد الاشتراكي دون أن يتطرق الى تحليل الدوافع التحررية التي قادت نضالات الشعب المغربي في هذه الحقبة ضد التبعية والاستغلال، ودون أن يذكر أيضا الاسباب التي أدت الى فرض الحفاظ على جهاز الدولة الموروث عن الاستعمار، كما أنه لم يتطرق الى الصراع الحقيقي خلال هذه المرحلة، والذي حاول الرفيق الراحل المهدي بن بركة توضيح أبعاده وأسبابه في كتابه "الاختيار الثوري في المغرب" . ولكن الكاتب ـ حسب اعتقادنا ـ لا يولي اعتبارا لهذه الادبية، وغيرها من الادبيات المشابهة، من "أدبيات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" . فهو يتجاهلها عمدا ويتنكر ـ مثل أصحابه ـ للاختيارات الحقيقية للمد الثوري في الحركة الاتحادية عبر نضالاتها الطويلة والمستمرة .

"تأميـــــم جهـــاز الدولـــــــة"

وكلما تقدمنا في الاطلاع على المقال كلما ازداد وضوح الهدف الحقيقي الذي كان من البداية يكمن وراء هذه المرافعة التنظيرية . وكلما مسكنا بخيوط هذا النسيج، التي رغم تناسق نسجها كتناسق شبكة العنكبوت، كلما اتضح الغرض من ورائها في اصطياد بعض المغفلين من أجل الاستعانة بهم في تمرير محاولة الطعن في مبدء قيام "صراع طبقي حقيقي" بالمغرب، والتغطية على النظام القائم والسائد بأنه لا يستند على مصالح طبقية اقتصادية، وأن بعض الانتهازيين فقـط، هم الذين يستغلون امكانية هذه الدولة لارضاء مصالحهم الشخصية، بعد أن "تسربوا الى مراكز التوجيه والتقرير والتنسيق . . . "

وهنا "يتعلق الامر ـ اذن ـ بواقع مشخص يختلف كليا عن الواقع الذي أوحى بنظرية انجلز وماركس في الدولة : واقع أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر" .

وحسب اعتقاد الكاتب، تكفي ازاحة هؤلاء الطفيليين لكي يتم التوفر على جهاز دولة متناسق يستطيع عند حسن الاستعمال، أن يستجيب لكل التطلعات الوطنية الديموقراطية . أي أن مسألة السلطة بالمغرب لا ترجع الا الى طبيعة الاشخاص الذين يتحكمون في مقاليد هذا الجهاز، وتبديلهم بأشخاص آخرين كفيل أن يضع بين أيدينا دولة، هي حسب رأي الكاتب "تملك قانونيا، ـ ولكن لا تتصرف عمليا ـ كل ما يمكن أن تبدأ به عمليات التأميم التي يراد منها أن تحول بلدا رأسماليا حقيقيا الى بلد اشتراكي . . . " .

ان طريق الانتقال الى الاشتراكية اذن، لاقرب الينا نحن المغاربة المغفلين، من حبل الوريد، الا أننا نتعامى عنه ونتيه في عالم الشعارات الجذابة، من صراع طبقي وثورة وطنية ديموقراطية ! . . .

وحتى وان صح هذا التأويل، فان الكاتب لم يكشف لنا لا عن هوية الاشخاص الذين سيتحولون محل أولائك الانتهازيين، كما أنه لم يرفع الستار في مسرحيته هذه، عن ماهية الطريق التي ينوى بها وأصحابه الوصول الى "تأميم جهاز الدولة" !

وكما أقدم الكاتب منذ البداية على ازاحة كارل ماركس من صف "الواقعيين في النظرية الاشتراكية العلمية"، فانه يأتي في النهاية ليتجاهل لينين نهائيا، ودوره في نقل النظرية الى ميدان الممارسة خلال الثورة الروسية، فيؤكد على "أن مفهوم "الثورة الوطنية الديموقراطية" في روسيا الثورة عام ١٩١٧، لا علاقة له مع مفهوم "الدولة الوطنية الديموقراطية" لدى قيادة الاتحاد الاشتراكي" . ويقول، أنه حتى نبقى في خصوصيات المغرب لا حاجة لنا بالاستشهاد بالتجربة الروسية ضد الاقطاع، اذ أن الكاتب الاول للحزب قد "عبر عن اجراء حاسم أصبح يتوقف عليه كل عمل انقادي في هذه البلاد" ألا وهو اجراء "تأميم الدولة" ! هذه الدولة المغربية التي هي الان "من الناحية القانونية الصرفة، أقرب منها الى الدولة التي تعيش في بداية التحويل نحو الاشتراكية، منها الى الدولة التي تعيش بداية الانطلاقة الرأسمالية . . . "

ان الكاتب كان يريد من "تحليله" هذا أن يوضح للشباب المناضل اعتماد قيادة الاتحاد الاشتراكي منهج "الاشتراكية العلمية"، والانطلاق من الناحية الاستراتيجية من خصوصيات المجتمع المغربي .

ولذلك نراه يركز في الاشادة بظاهرة من مظاهر نشوء الدولة، والتي أوردها انجلز في دراساته حول طبيعة الدولة، وادعى كاتب المقال أنها هي وحدها التي تستجيب لطبيعة الصراع الطبقي في المجتمع المغربي . كما أنه حاول من جهة أخرى، تشخيص النظرية الاشتراكية في الافراد (انجلز من جهة وماركس من جهة ثانية مع تجاهل لينين)، محاولا اصطناع تناقض مبدئي بين هذه الشخصيات في نظرها لطبيعة الدولة، والبرهان الى اختلاف رأيها في هذا الموضوع، وبالتالي يعود الامر مجرد آراء لا منهجية وراءها ولا تعبر عن نظرية متكاملة، الامر الذي يعطي الفرصة للكاتب أن يكون من بين "المنظرين"، ويضع بدوره استراتيجية خاصة تستجيب لمنطلقات واختيارات قيادة الاتحاد الاشتراكي، وهي أن خصوصيات طبيعة الدولة المغربية الحالية تستجيب لكل متطلبات الانتقال الفوري الى بناء المجتمع الاشتراكي، ولا تبقى أمام القوى الراغبة في ذلك سوى الاقدام على ما يسميه "تأميم الدولة" !

والحقيقة المرة التي يتجاهلها الكاتب هي أن لا التقرير الايديولوجي للاتحاد الاشتراكي، ولا محاولاته هو لتمريره من الناحية النظرية، لا يستجيبان لاختيارات

ومنطلقات نضالات الجماهير المغربية، سواء السابقة منها أو اللاحقة. وهذا وحده واقع يبطل كل المحاولات المعروفة أو الخفية في مغالطة الجماهير والمناضلين.

وقد كان من باب الانصاف لو أن المنظرين الجدد ـ الذين يحاولون ادخال الغموض في الاختيارات التي وقع فيها الفرز وسط الحركة الاتحادية ـ لو أنهم أفصحوا بكل وضوح وشجاعة أدبية عن هويتهم كخط اصلاحي، له اختيارات واستراتيجية معروفة، ألا وهي اختيارات واستراتيجية "السوسيال ديموقراط المغربية".

فلم يعد أحد من المناضلين (الشباب أو غير الشباب) يقبل السكوت على المغالطات والتحويرات الواقعة في الجو السياسي المغربي.

ولذا ندعو منظرى "قيادة الاتحاد الاشتراكي" هؤلاء، ألا تكون عندهم أية عقدة في الكشف عن هويتهم الحقيقية، اذ أن الجميع على معرفة تامة بما وراء كل هذا الطلاء. فلا داعي اذن لمحاولة اسدال "سلهام" الاشتراكية العلمية على الاختيارات والممارسات الاصلاحية.

★

الاستقلال الشكلي ومسرحية "ايكس ليبان"

من محضر جلسات "المفاوضات"
حسب بيير جولي.

شكلت مفاوضات "ايكس ليبان" حول استقلال المغرب منعطفا أساسيا في المسار التاريخي لبلادنا خلال العصر الراهن. ورغم مرور ربع قرن على هذا الحدث، فلا تزال ظروفه وملابساته غامضة مبهمة، وللاسف، فان الشباب المغربي بشكل عام، لا يجد أى مستند جدى صادر عن الاوساط الوطنية، يمكن الاعتماد عليه لفهم وتحليل هذا الحدث وغيره من الاحداث الاساسية التي طبعت مسيرة شعبنا خلال نضاله الطويل من أجل الاستقلال والتحرر.

والحالة هذه، فان المستندات المتوفرة حاليا هي تلك الصادرة عن الاوساط الاستعمارية. لكن، ورغم التوجه الاستعمارى المفضوح لهذا النوع من الوثائق، فان استقراءها يمكنه أن يلقي بعض الاضواء على تلك الاحداث التاريخية.

في هذا الاطار، نضع بين أيدى القارئ بعض المقتطفات المتعلقة بمفاوضات "ايكس ليبان" من كتاب نشره "بيير جولي" تحت عنوان "جمهورية من أجل ملك" (دار النشر فايار ـ باريس ـ ١٩٧٤). وبيير جولي هذا، شغل منصب كاتب الدولة لدى رئاسة الحكومة الفرنسية (١٩٥٣) ثم عين وزيرا للشؤون المغربية في حكومة "ايدغار فور" سنة ١٩٥٥. ومن المعروف أن "ايدغار فور" هو من أبرز أقطاب نظرية الاستعمار الجديد الذين خاضوا صراعات ضارية ضد أنصار الاستعمار العتيق، وذلك للحفاظ على المصالح الجوهرية للاستعمار وصيانتها على المدى البعيد. أما بيير جولي ـ صاحب الكتاب ـ الذى يتبنى نفس النظرية الاستعمارية الجديدة، فانه يعتبر الرجل

العملي والمنفذ الاساسي لتلك النظرية على الساحة المغربية، والساعد الايمن "لادغار فور" خلال مفاوضات "ايكس ليبان" بالذات.

أما الوثيقة التي ننشرها، فهي عبارة عن مقتطفات من محضر جلسات مفاوضات "ايكس ليبان"، ولا يفوتنا هنا على أن نؤكد أن كل ما يرد فيها هو من مسؤولية صاحب الكتاب السيد "بيير جولي".. ويبقى من مسؤولية المعنيين بالامر تزكية أو تكذيب ما ورد في المحاضر المذكورة، أو تزويد الرأى العام بالحقيقة كما يرونها...

يقول "بيير جولي":

" لقد استدعينا (للمفاوضات) ممثلين عن مختلف الاتجاهات يبلغ عددهم ٣٧ شخصية من بينهم ١٨ من التقليديين، و١٠ من اتجاه الكلاوى، و٨ وطنيين معتدلين، و٩ وطنيين ضمنهم ٥ أعضاء من حزب الاستقلال ونقابيين اثنين.

وكان البروتوكول يحدد لنا ترتيبا معينا بالنسبة للقاءات التمهيدية، اذ كان من اللازم أن نستقبل أولا المخزن، ثم تركت لنا الحرية الكاملة في ترتيب اللقاءات اللاحقة".

مقابلات يوم الاثنين ٢٢ غشت ١٩٥٥

"وبالفعل، استقبلنا يوم الاثنين ٢٢ غشت، وفد المخزن برئاسة الوزير الحاج محمد بن عبد السلام المقرى... يساعده ولده التهامي المقرى. وهذا الاخير، الذى ازداد سنة ١٨٩٩، وكان أول مغربي تحصل على شهادة الباكالوريا، وتخرج كمهندس زراعي من جامعة "مونبوليي"، كان يعتبر المع وأرقى شخصية مخزنية. وهو في نفس الوقت رجل أعمال متفتح على كل مظاهر العصرنة، وعضو في نادى "الروتارى". وكان السي التهامي متمسكا بشكل شديد بضرورة الحفاظ على علاقات وثيقة بين المغرب وفرنسا. وبالنسبة لهما معا (الوزير وابنه)، فان محاولة ترميم سلطة ابن عرفة هي محاولة عديمة الجدوى. ولقد صرح لي السي التهامي المقرى بما يلي:

"ان ابن عرفة، الرجل المسن والمريض والبشع والاعور، لم يكن أبدا الرجل المناسب. أما "كرانفال" (المقيم العام)، فان الخطأ الذى ارتكبه هو معاملته الحسنة للوطنيين واهمال أصدقاء فرنسا... ان "كرانفال" كان ينظر للامور بأعين حزب الاستقلال الذى هو حزب يسارى متطرف، وبنبركة الذى يغازل الشيوعيين هو المسؤول عن قسط وافر من الاحداث الراهنة. ويتوجب أيضا معاملة الكلاوى بمرونة، والاخذ بعين الاعتبار تعنته البربرى وحقده على بن يوسف، وبالتالي، تجنب مواجهته، اذ سيكون من الافضل استلطافه بذل ارغامه على الالتجاء الى منطقة تالويت وتجنيد ألف فارس."

ولقد برزت ضمن مجموعة المخزن، شخصية غريبة سيكثر الحديث عنها فيما بعد: الحاج عبد الرحمان الحجوى، مدير البروتوكول ورئيس فدرالية الغرف التجارية المغربية، الذى حصل على "وسام الشرف" (الفرنسي). والحجوى هذا، المزداد سنة ١٩١٥، كان عدوا لذوذا للوطنيين الذين كانوا يهددونه دوريا بالتصفية. وهو يعتبر حارسا للسلطان وخادما له، ومفكرا للكلاوى في نفس الوقت.

ولقد تولى سنة ١٩٥٢، ادارة جريدة "الوداد" الممولة من طرف الاقامة العامة والتي شرعت في محاربة حزب الاستقلال والدفاع عن قضية التعاون المغربي الفرنسي من الزاوية التقليدية. ولقد لعب الحجوى ورقة بن عرفة، وربط مصيره بمصير هذا السلطان.

وفيما بعد، استمعنا الى السي برادة نائب الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية الذى أظهر تفضيله لحل يقضي بتكوين خلافة في المغرب باشراف بن يوسف.

ولاختتام هذا اليوم الاول، استمعنا الى محمد الخلطي، ممثل فكرة الدمج بين السكان الفرنسيين والمغاربة. ومحمد الخلطي الذى تخرج من باريس، كان متزوجا بمعلمة فرنسية ابنة نقيب متقاعد. ولقد عبر هو أيضا عن رغبته في تنحية بن عرفة".

مقابلات يوم الاربعاء ٢٤ غشت ١٩٥٥

ابتدأت مقابلات يوم الاربعاء ٢٤ غشت ب"قطعة مختارة"، ألا وهي مقابلة الكلاوى. لقد عمّ الصمت في القاعة، وقام الكلاوى، ورتب هندامه، ثم قال:

"أيها السادة، سأبتدأ بالمؤاخذة التالية: لو تم القيام بالاصلاحات الضرورية بعد ذهاب بن يوسف، لما كانت الحالة على ما هي عليه الان"...

هذا ما كنا نعرفه، ولهذا السبب نظمنا هذه المفاوضات... ثم أضاف الكلاوى قائلا: "يتوجب على فرنسا أن تعلن رسميا أن بن يوسف ولا أولاده لن يصعدوا أبدا فوق العرش. وهذا يعني رسميا، أيها السادة، أن فرنسا تلتزم باحترام كلمتها... وانكم تدركون أننا في بلادنا لا نتسامح مع مبدأ العهد. وتحت هذا الشرط، وهذا الشرط وحده، سأنفذ تعليمات فرنسا"...

وبعد هذا جاء دور الاخوين الناصرى: السي محمد مندوب عن الشؤون الادارية، والسي جعفر مندوب الوزير في الاشغال العمومية. والسي محمد المزداد سنة ١٨٩٥، تحصل على شهادات في اللغة العربية، وشهادات عليا في الشؤون الاسلامية والقضائية والادارية، اضافة الى ليسانس في الحقوق من كلية بوردو. ولقد تبوأ سنة ١٩٢٢، مسؤوليات أساسية في ديوان المارشال ليوطي، كما أنه تعرض سنة ١٩٥٥، لمحاولة اغتيال أصيب على اثرها بجروح بليغة. والناصرى الموشح بوسام الشرف من درجة "قائد"، كان هو المستشار القانوني لابن يوسف. قال الناصرى:

"انني قد احترمت القرارات التي تم اتخاذها، لكنه كان من اللازم مباشرة بعد ذلك، اجراء الاصلاحات الضرورية. وابن يوسف يعتبر منذ أن تم نفيه ضحية وبطلا في نفس الوقت. أما بن عرفة، فيجب أن يذهب الى حال سبيله، ويجب ترتيب كل هذا باتفاق مع اسبانيا، لان العديد من مشاكلنا يأتي من المنطقة الاسبانية".

وكان آخر متدخل خلال هذا اليوم هو الكاتب العام لحزب الشورى والاستقلال، هذا الحزب اللائيكي ذى الاتجاه الجمهورى، والذى كان قريبا للغرب أكثر من منافسه حزب الاستقلال. وكان عبد القادر ولد جبيقة بن جلون محاميا مرنا وذكيا متأثرا بالثقافة الفرنسية. لقد تزوج امراة فرنسية أبوها ألماني، وكان موقفه متدبدبا تجاه بلادنا، خاصة خلال الحرب الاخيرة. لكنه غيّر موقفه منذ أن استقر بباريس سنة ١٩٥٣، ثم بسويسرا بعد ذلك. وكان معاديا لاعمال العنف، ومؤيدا للتعاون بين المغرب وفرنسا. ولقد أدلى لنا بما يلي:

"ان ابن يوسف هو رمز السيادة المغربية. وما تعلقنا بشخصه سوى احتجاج ضد انتهاك الشخصية الشريفة. وان حزب الشورى والاستقلال الذى يعبر عن المقاومة المغربية والمناضل من أجل سيادة المغرب واستقلاله، يرى أن السلطان هو، ضمن هذه الافاق، رمز للدولة المغربية وحارسها".

وبعد هذا، قابلنا الوطنيين المعتدلين، ومن بينهم السيد الفاطمي بن سليمان الباشا السابق لمدينة فاس، والحاج عباس التازى، والمنصورى قائد الرحامنة، الذين أخذوا الكلمة... قال الفاطمي بن سليمان:

"ان الحكومة الحالية هي حكومة مكونة من أناس شكليين. والذى نحن بحاجة اليه، هو حكومة ائتلاف وطني بموافقة بن يوسف، الذى ليست له أية نية في الصعود من جديد فوق العرش. وانني أريد في النهاية أن أتوجه بعبارات التقدير للسيد كرانفال. اذ أن أى مقيم عام لم يتمكن من كسب ثقة المغاربة أكثر منه، وذلك منذ عهد ليوطي".

مقابلات يوم الخميس ٢٥ غشت ١٩٥٥

أما يوم الخميس ٢٥ غشت ١٩٥٥، فلقد خصصناه لاستقبال باشوات الدار البيضاء وأزمور ومكناس وآيت عياش وزعير وأكادير. ولم نكن ننتظر منهم أن يطالبوا بعودة بن يوسف. ان هؤلاء الرجال الاغنياء والفقهاء أكدوا كلهم من جديد وفاءهم لفرنسا. ولقد عبر باسمهم السي المدني باشا مدينة أكادير، عن قناعته بأن المغرب لم يكن ناضجا لنيل الاستقلال كما يطالب بذلك حزب الاستقلال، وأنه يتعين على فرنسا فرض بن عرفة ومساندته وحمايته.

أما التدخل الثاني، فلقد كان لعبد الرحيم بوعبيد الذى قال:

"ان بن يوسف يجسد المغرب بالنسبة للشباب والنساء. ولا يمكنكم أن

تغيروا شيئا من هذا. وحزب الاستقلال لن يقبل بمبدا تكوين مجلس العرش الا اذا كان مرفوقا باتفاق بن يوسف. لكن المشكل الاساسي ليس هو هذا أيها السادة. المشكل الاساسي هو العلاقات الفرنسية المغربية. ان الحماية الفرنسية قد جعلتنا على صلة بالعالم بعد أربعة عشر قرنا من الانعزالية المتوحشة حتى تجاه الاسلام. وبفضل فرنسا تأكدت شخصيتنا. وهذه الشخصية لا تطالب الا بأن تتبلور، دائما بفضل فرنسا. وبمساعدة فرنسا، فاننا نريد أن نصبح دولة حرة وذات سيادة، لكننا مستعدون لاحترام المراحل التي تتطلبها الظروف. والاستقلال لن يتم بكل تأكيد اليوم، ولا حتى غدا. ان الهدف النهائي لكفاحنا هو الاستقلال، لكن اذا كان من المستحيل منحنا اياه، فيتوجب على فرنسا أن تعترف رسميا، على الاقل بهوية المغرب في هذا الاستقلال".

ولقد هزّ هذا الكلام الموزون مشاعر السيد أنطوان بينيه الذى كان يعارض فيما قبل مقابلة "المجرمين وأعداء فرنسا"، فأجاب (على بوعبيد) قائلا:

"ان فرنسا ليست لها أهداف أخرى سوى تلك التي عبرتم عنها. ولا يتعلق الامر الا بضبط مراحلها وتحديد وسائلها".

مقابلات يوم الجمعة ٢٦ غشت ١٩٥٥

لقد ابتدأ يوم الجمعة ٢٦ غشت باستقبال الشريف الكتاني المنحدر من سلالة مولاى ادريس، وهو كثير الذكاء وفقيه مشهور في كل العالم الاسلامي، وشيخ الزاوية الكتانية التي لها أنصار في شمال افريقيا كلها. قال الشريف الكتاني:

"اننا نعيش منعرجا تاريخيا هاما. فبرلين الشرقية محتلة من طرف قوات هائلة، واذا ما فقدت فرنسا افريقيا الشمالية، فلن يبقى لها سوى الارتماء في أحضان الروس. ولقد لعب "بيتان" دورا سيئا تجاه هتلر عندما حافظ على افريقيا الشمالية وأدخل الامريكان اليها. ان على هؤلاء البدء بتحرير السود الموجودين عندهم قبل التفكير في اعطاء الدروس لفرنسا (...) ان الوطنية تأتي من روسيا، وتنضج في القاهرة، ثم تتبلور في تطوان"...

وكجواب عليه، أعطاه "ادغار فور" الضمانة على أن فرنسا ستظل بأى ثمن في افريقيا الشمالية، وأنها ستعمل على حماية أصدقائها مثله ومثل الكلاوى...

وبعد هذا جاء دور الجالية اليهودية، وكان جاك دحان ــ خريج في الفلسفة والعلوم الدينية ــ هو أبرز شخصية ضمنها (...) ولقد طرح هذا الاخير أنه سيكون من الخطير الاعلان رسميا عن عدم عودة بن يوسف، كما انتقد القادة الوطنيين ووصفهم بأنهم تنقصهم الشجاعة، ثم عبر عن اتفاقه مع مبدأ تكوين مجلس للعرش مع التطبيق الفورى للاصلاحات دون انتظار أن يعود الامن للبلاد (...)

يـــوم السبـــت ٢٧ غشـــت ١٩٥٥

لقد بقي لنا يوم واحد لاجراء آخر اللقاءات، وهو يوم السبت ٢٧ غشت. وعلى الساعة العاشرة صباحا، استقبلنا الوزير (الصدر الاعظم) وولده السي التهامي، بهدف تحديد مسطرة خلع بن عرفة (...) وقد أكدا لنا استعدادهما لمساعدتنا كما أكدا من جديد أن بن عرفة مستعد للذهاب الى طنجة. ولقد صرح لهما هذا الاخير: "ان الله لا يمكن أن يكون معي وحدى ضد شعب بأكمله"...

وكنا نرغب في الالتقاء بعد الظهر مع ممثلي حزب الاستقلال ثم حزب الشورى والاستقلال للبحث معا على حل مقبول من طرف الجميع للمسألة المغربية. وكان وفد حزب الاستقلال يضم اضافة الى بوعبيد الذى استقبلناه يوم ٢٥، كلا من بنعبد الجليل وبنبركة (...). لقد تعاطى بنعبد الجليل السياسة منذ بلوغه سن الرشد، وأصدر مجلة "المغرب" وساهم في جريدة "نضال الشعب"، وقد نال مكانة بارزة داخل حزب الاستقلال منذ سنة ١٩٤٦، حيث كان يعتبر الخليفة المحتمل لاحمد بلافريج الكاتب العام للحزب.

أما بنبركة الذى عرف أكثر بعد موته، فقد كانت له علاقة بالحزب الشيوعي بعد أن أنهى دراسته بشكل لامع، ثم أصبح من أبرز قادة حزب الاستقلال، حيث كان يثير الانتباه بأسلوبه العنيف (...).

ورغم هذا فقد عبر الرجال الثلاثة عن الرغبة في الاعتدال. وكان "جاك دوهاميل" ــ الذى كان لا يعرف الراحة وكان اصراره يثير اعجابنا ــ يحاول نيل موافقتهم على مخططنا. وحتى مطالبة بنبركة بـ"الحصول على تصريح من طرفنا يؤكد وحدة المغرب وسيادته"، لم نلبث أن لبيناها (...).

ان مجمل هذه المقابلات لم تزودنا في الواقع بمعطيات جديدة، لكنها أكدت لنا أن هناك حلا ممكنا. وكان بامكاننا حصر خمس نقاط تتفق عليها جميع الوفود، وهي: ذهاب بن عرفة في ظروف مشرفة ودون تنازل عن العرش، تكوين حكومة تسيير ومفاوضة مع فرنسا، ضرورة الحصول على تزكية بن يوسف ورجوعه الى فرنسا (...).

ان هذه النقاشات وامتداداتها في الكواليس قد تمت بلباقة عالية. وهؤلاء الرجال الذين كانوا بالامس، يتقاتلون في أزقة الدار البيضاء، يتناقشون الان بهدوء وبشكل يكاد يكون وديا.

لقد استرجعت فرنسا دورها كوسيط، وغادرنا "ايكس ليبان" بقناعة، أو على الاقل بأمل، على أن الحوار سيستمر في جو تمت تهدئته".

* * *

ملاحظـــة أخيـــــرة:

ان هذا النص الذى قدمه مؤلف الكتاب الاستعمارى الجديد "بيير جولي" يوضح لنا أن كلمة "مفاوضات" لا تنطبق في الحقيقة على ما جرى في "ايكس ليبان" بشأن مصير المغرب، بل هي مجرد "مناورة" ومشاورات في شكل مسرحية ذات فصول، نظمها وأتقن تنظيمها الاستعماريون لتتويج مخططات مبيتة.. وشارك من شارك فيها.. كل من موقعه، وحسب مصالحه، مع توفير الاغلبية الساحقة للمخزن والرجعية والاصلاح.. والهدف من كل ذلك: اجهاض الثورة الوطنية المغربية، وتجريد الشعب المغربي من مكتسبات كفاحه وتضحياته، و"ادخال الاستعمار من النافذة بعد أن خرج من الباب" كما يقول الشهيد المهدى بنبركة، أو كما يقول المثل الشعبي "المنجل هو المنجل ولم تتغير الا اليد القابضة به"... من هنا تبرز الاهمية البالغة للنقد الذاتي الذى قدمه أخونا وقائدنا الراحل المهدى بنبركة، والحاحه على عدم تكرار "الاخطاء الثلاثة القاتلة" كما وصفها، وضمنها "المفاوضات" في نطاق مغلق، في غياب عن الشعب وعلى حسابه.

★

الثورة الفلسطينية
أمام التحديات الجديدة

تعكس أحداث وتطورات الوضعين الدولي والعربي في الاونة الماضية جملة من المعطيات والعوامل المستجدة التي قد يكون من الصعب تجاهل انعكاساتها أو استبعاد تاثيرها على ساحة العمل الفلسطيني والمسار المستقبلي المحتمل لمهماتها السياسية والاستراتيجية.

فعلى الصعيد الدولي، يأتي انتخاب المرشح الجمهوري رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة كتأكيد عملي على السياسة الامريكية المرتقبة حيال الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية تحديدا. واذا كانت هذه السياسية قد عبرت دائما وتاريخيا عن عدائها لكل ما هو متعلق بالحقوق والامال الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واستعدادها التقليدي للوقوف في وجه أي محاولة ترمي الى تحقيق تلك الامال والتطلعات سواء كان ذلك عبر الوسائل العسكرية أم السياسية والدبلوماسية، فان كافة المؤشرات تدل على أن ادارة ريغان لن تكتفي بمتابعة هذه السياسة فحسب، بل وبالعمل على تكريسها وزيادتها صلابة وتطرفا في معاداتها. وفي الوقت الذي شكلت فيه اتفاقيات كامب دافيد (وما تلاها من معاهدة "سلام" وتطبيع للعلاقات) تحديا رئيسيا للحقوق الفلسطينية، متمثلا باخراج مصر من المعركة ضد اسرائيل، والمحاولات الرامية الى التوصل الى صيغة "حكم ذاتي" في الاراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧، فان ريغان عازم، كما تدل على ذلك أقواله المتعددة، على دفع هذه المسألة الى الامام، بل والى نهايتها المنطقية اذا صح التعبير، عن طريق العمل على ادخال

الاردن من جديد الى حلبة المفاوضات واعتماده "كبديل شرعي وعملي" لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. ويكفي أن ندرك أن أول كلمة أدلى بها ريغان حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد انتخابه كانت "انني أعتبر منظمة التحرير الفلسطينية مجموعة ارهابية لا تمثل الفلسطينيين". واذا ما تذكرنا أيضا أن الرئيس الامريكي الجديد عبر في أكثر من مناسبة عن اعطاء الاولوية للتحالف الامريكي مع اسرائيل باعتبارها "قلعة استراتيجية للولايات المتحدة" كركيزة لسياسته المتوقعة في الشرق الاوسط، فانه يصبح من السهل تكوين صورة عن الدور الامريكي في المنطقة خلال فترة حكمه.

وعلى الصعيد الاوروبي فان الاعلان عن تأجيل "المبادرة الاوروبية" حيال الشرق الاوسط، كما صرح بذلك مؤخرا اللورد كارينغتون وزير خارجية بريطانيا، يشكل تجميدا على الاقل لوجهة النظر الاوروبية التي كانت تدعو الى الاعتراف بمنظمة التحرير وتكريس دورها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. كما أن هذه الخطوة لا يمكن فصلها عن الشعور الاوروبي السائد تجاه الادارة الامريكية الجديدة و"قوتها" المتوقعة، بما يعكسه ذلك من عودة أوروبية الى الدور الامريكي وافساح المجال له عالميا واقليميا على حساب محاولات "الاستقلال" النسبي التي برزت على المسرح الاوروبي خلال ادارة كارتر. كما أنه لا يمكن تجاهل الانعكاس السلبي المحتمل للموقف الاوروبي الذي اتخذته أخيرا أحزاب الاممية الاشتراكية الاوروبية حول ابراز دور الاردن من جديد والنظر اليه كأساس لحل مسألة فلسطين في الضفة والقطاع.

والاوضاع القائمة على الساحة العربية حاليا، تطرح بدورها على النضال الفلسطيني مهمات وأعباء جديدة، قد يكون من أبرزها تراجع مبادئ "التضامن العربي" وازدياد الخلافات بين دول المنطقة، الامر الذي قد يؤدي، في حالة تفاقمه، الى افقاد منظمة التحرير للكثير من امكانيات تحركها السياسي، ويجعل من الصعب عليها ممارسة دورها التقليدي البارز كعامل جامع وتوحيدي في توجيه كافة الجهود العربية ضد اسرائيل وقدرتها على التحرك السياسي والعسكري في المنطقة. ومن جهة أخرى فان ظاهرة تشعب الاهتمامات العربية وتعدد توجهاتها قد يكون من شأنها أيضا أن تؤدي، اذا ما اتسعت وتكرست، الى خسارة القضية الفلسطينية لموقعها المركزي التاريخي كأساس ومحور للنضال العربي وأهدافه القومية.

وتبرز كذلك في هذا المجال، مسألة الاوضاع الداخلية اللبنانية وأحداثها الاخيرة. فقد بات من الواضح أن حزب الكتائب يتجه نحو فرض سيطرته الكاملة على مناطق بيروت الشرقية والجبل بعد أن تمكن من تصفية حلفائه التقليديين واخضاع سائر القوى السياسية والعسكرية المتواجدة في تلك المناطق. واذا كان الكتائبيون يمضون قدما على طريق استكمال مقومات "دولتهم" غير المعلنة وتكريس سيطرتهم عليها، فان ذلك ما يدعو الى النظر بشكل بالغ اليقظة والتنبه الى ضرورة تمتين

وتحصين الجبهة الوطنية ورص صفوفها في خندق واحد.

أما على الصعيد الاسرائيلي، فان كافة الدلائل تشير الى عزم القيادة هناك على الاستفادة القصوى من هامش الحركة والمناورة الذى تتمتع به حاليا، والناجم أساسا عن المناخ الدولي القائم وصعوبات الوضع العربي واللبناني، بالاضافة طبعا الى الاختلال الحاصل في ميزان القوى الاستراتيجي على صعيد المنطقة ككل. واسرائيل لا توفر في الوقت الحاضر فرصة الا وتستعملها لاثبات قدرتها على التصعيد والتحرك. فمن تزايد أعمال القمع في وجه السكان العرب، كاقفال جامعة بير زيت والتصدى المسلح للمظاهرات الطلابية وحملات الاعتقال والنسف والتشريد المتتابعة ضد الشعب الفلسطيني وزعمائه في المناطق المحتلة، الى التصعيد العسكرى المستمر ضد قوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في جنوب لبنان، وصولا الى التهديد بتحرك عسكرى شامل في المنطقة.

لقد واجهت المقاومة الفلسطينية منذ انشائها صعوبات وتحديات وأخطار كانت تهدف جميعها الى القضاء عليها وتصفيتها عسكريا وسياسيا، حتى أن تاريخ النضال الفلسطيني بأجمعه كان تاريخ مواجهة وتحديات، كان يخرج منها في كل مرة منتصرا، بل أقوى وأمتن. والظروف التي تحيط بالعمل الفلسطيني الان، ليست أصعب ولا أخطر مما عليه في السابق. واذا كانت الثقة بخروج النضال الفلسطيني منتصرا هذه المرة أيضا، فلان هذا النضال قد أثبت على الدوام قدرته وجدارته بالاستمرار والبقاء.

★

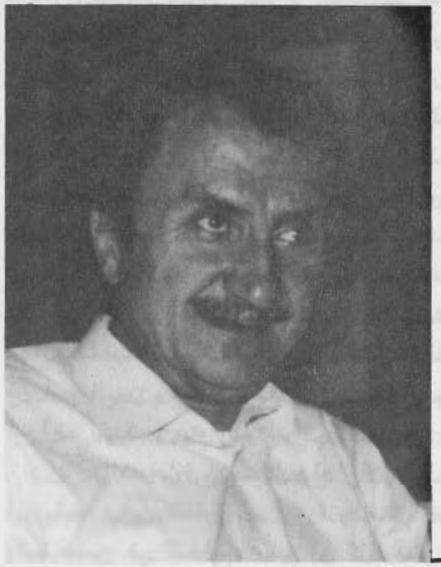

لقاء مع المناضل بسام الشكعة

اغتنمت جريدة "الاختيار الثورى" مناسبة زيارة المناضل الفلسطيني بسام الشكعة لفرنسا، لتلتقي به حيث خصها بحوار ننشره فيما يلي. ولقد قام المناضل الفلسطيني بتنظيم عدة تجمعات في مختلف أنحاء فرنسا.

والمناضل بسام الشكعة غني عن التعريف، فهو رئيس بلدية نابلس الذى استطاع أن يقود نضال شعبه داخل الاراضي المحتلة، وقد حاولت سلطات الاحتلال الحد من نضالاته بتنظيم عدة عمليات ضده، كانت آخرها العملية الاجرامية التي أدت الى قطع ساقيه. غير أن مناضلا مثل "أبو نضال"، الذى يعتبر راية من رايات النضال الفلسطيني، لم تزده هذه العملية الا صمودا وتحديا للعدو الصهيوني. وما أن انتهت عملية علاجه، حتى التحق المناضل بسام الشكعة بمقر بلديته لاستئناف مسيرة النضال والتحـــرر.

الاختيار الثورى: حاولت الصهيونية والاستعمار تقسيم نضال الشعب الفلسطيني، وذلك باللعب على ما أسموه بالداخل والخارج، بدعوى أن الاعتدال يوجد في الداخل والتطرف يوجد في الخارج، فكيف واجهتم هذه المؤامرة؟

بسام الشكعة: في الحقيقة، عمق المواجهة مع السياسة الصهيونية، والتي تعمقت نتيجة

الممارسات عبر تاريخ الصراع الصهيوني العربي، والصهيوني الاسرائيلي/الفلسطيني، هذه الممارسات ركزت في الحقيقة المنطلقات في النضال الفلسطيني، كما كشفت حقيقة أهداف اسرائيل والحركة الصهيونية. وكان من السهل على الصهيونية والاستعمار، لتحقيق مكاسب باستمرار تجاه النضالات الفلسطينية، والانتفاضات العربية عبر تاريخ الصراع، غير أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، سجل في الحقيقة موقعا مرتفعا في استيعابها لتاريخ النضال، لتكون في مستوى الاستجابة لمختلف التحديات، كما رسخت منطلقات جديدة للعمل الثورى في المواجهة.

وهكذا استطاع شعبنا أن يخرج من بؤرة التجارب الاستعمارية الصهيونية، بعد أن مسكت الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير، زمام المبادرة وبدأت توجه نضال الشعب الفلسطيني كوحدة متماسكة كاملة وعميقة، في مواجهة الصهيونية وحلفائها من امبرياليين وعملاء عرب، وأخذ هذا الصراع يوما بعد يوم يقوى النضال الفلسطيني، كما أخذ يكشف ويعرى المؤامرات الصهيونية والامبريالية.

فقد حاول الاحتلال داخل الاراضي المحتلة، بأسلوبه المعروف "فرّق تسد"، أن يقيم عوامل التفرقة بين غزة والضفة الغربية، وبين المناضلين في المناطق المحتلة والمناضلين في الخارج، غير أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، وقد سقطت كل الرموز والشخصيات التي أستعملت في كل هذه المحاولات، بحيث كانت تعزل بشكل طبيعي أمام التفاعل الجماهيرى.

وهكذا أصبح أى عمل نضالي في القدس تتفاعل معه جماهير غزة، فتلتقي نضالات كافة الجماهير الفلسطينية سواء كانت في الداخل أو الخارج.

وقد حاول الاستعمار في أسطورته للتفريق بين الداخل والخارج، الاعتماد على بعض العناصر ذوى المراكز الاقتصادية والاجتماعية، لفرضها بديلا عن القادة الوطنيين الحقيقيين، ولكن كل هذا فشل نتيجة وعي قيادتنا، ووعي جماهيرنا التي كشفت المؤامرة.

وهكذا أصبح شعبنا يناضل بشكل موحد لتحقيق الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وبالكيان والشخصية الفلسطينية، التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية.

الاختيار الثورى: عندما عجزت سلطة الاحتلال على تقسيم الشعب الفلسطيني، لجأت الى لعبة المشروعية، فحاولت من خلال لعبة "الديموقراطية" بواسطة المؤسسات البلدية والنقابات، استيلاب الشعب الفلسطيني، وفي نفس الوقت تلميع وجهها باعتبارها دولة ديموقراطية، فباعتبارك رئيس بلدية نابلس، كيف واجهتم هذا المخطط؟

بسام الشكعة: في الحقيقة، يسعدني أن أسمع هذا السؤال من "الاختيار الثورى"، لانه يوضح بشكل عميق مقدار تفاعل اخواننا في الحركة الوطنية المغربية، مع الاحداث في المشرق العربي، الشيء الذى يؤكد بأن البعد الجغرافي لم يكن عائقا للتفاعل في توحيد وجهات النظر، واستخلاص التجارب، لهذا أود أن أسجل سعادتي، ولو أن هذا ليس بغريب لانسان فلسطيني عربي، لان التعتيم المفروض يحاول أن يفرض علينا موقف الحكومات، واخفاء موقف الشعوب والحركات الوطنية.

فقضية انتخابات البلديات، وممارسة الحق النقابي، وحق التصويت، مارسها الاحتلال لتضليل الرأى العام الدولي، وكانت جماهيرنا ترفض هذه الممارسات المشوهة التزاما مع حقوقها ورفضها للاحتلال، وكذلك انسجاما مع المبادىء الدولية التي تقر حقوق الشعب المحتل.

غير أن قوات الاحتلال، استطاعت أن تفرض هذا، لان نظرتها الى الاحتلال تختلف عن كل الاحتلالات التي عرفها التاريخ، باعتبار أن هذا الاحتلال هو احتلال استيطاني يريد الارض ولا يريد السكان. وهو بالتالي يريد أن يغير اتجاه حياة السكان والتزاماتها ومتطلباتها، محاولا تجيير مصلحة النظام الاسرائيلي، ودوام استمرارية الاحتلال.

من هنا يحاول طرح اختيار مغلوط: اما الديموقراطية أو اللاديموقراطية. والمعروف أن اليدموقراطية من حيث الممارسة لها أشكال معينة، ولكن من حيث منطلقاتها هي في الحقيقة تعبير الانسان عن ارتباطاته بحقوقه الوطنية والاجتماعية والفكرية، الخ... في سبيل خدمة مجتمعه في جميع المجالات.

وهكذا استعمل الاحتلال "الديموقراطية" من حيث الشكل لكي يخرج المجتمع من المضمون، وكان من الطبيعي أن يحس شعبنا، غريزيا، مقدار خطورة هذا الطرح، بحيث أن الاحتلال يريد أن تصبح المجالس البلدية والنقابات تعمل ضمن المخطط الاسرائيلي لضمان استمرارية الاحتلال، والمزيد من سلب أرض شعبنا واقامة المستوطنات عليهـــا.

غير أن شعبنا ظل متمسكا باستكمال تحرره واسترداد أرضه المغتصبة من طرف الغرباء. فسلطة الاحتلال تريد أن تزكي احتلالها بواسطة القوانين التي شرعتها، وأنا كرئيس مجلس بلدى أناضل ضد هذا التوجه ومن أجل توقيف التوسع.

وهكذا يتضح جليا تناقض الجوهر مع الشكل الديموقراطي الذى تمت فيه الانتخابات، لدرجة أن سلطات الاحتلال تتبجح بأنها تمت بشكل ديموقراطي لم يشهد مثلها أى بلد عربي.

قد يكون هذا صحيحا، ولكن متى كانت الديموقراطية وسيلة لانتزاع شعب من أرضه، وفصل الانسان عن انتماءاته الاجتماعية والفكرية والتاريخية التي تشده لشعبه ولامتـــــه.

وهكذا استطعنا افشال هذا المخطط "الديموقراطي" وتحويله باتجاه خدمة نضال شعبنا، لاننا نحن ديموقراطيون في انتمائنا الفكرى والوطني والاجتماعي.

الاختيار الثورى: انتهى عهد كارتر وسيترأس الادارة الامريكية ريغان، الذى لم يخف تعاطفه مع اسرائيل. فاذا كان عهد كارتر قد أبعد مصر السادات عن الصراع، فهل سيسعى ريغان لابعاد الاردن؟ وكيف ترون المشاريع التي يتم تحضيرها؟

بسام الشكعة: طبعا، هناك أشكال جديدة تحاول الادارة الامريكية الجديدة، وعلى رأسها ريغان، طرحها. وقد عبر ريغان المرشح عن دعمه لاسرائيل في اتخاذ القدس عاصمة لها، ولم يتردد في تبرير الممارسات العدوانية الاسرائيلية، ولكن قبل اقتراح أى شكل جديد للحلول، عليه قبل كل شيء اعلان التزامه بالحقوق الاساسية للانسان.

وانا أطرح السؤال على ريغان. ما هو موقفه من ضم القدس؟ وما هو موقفه من اقامة المستوطنات؟ وما هو موقفه من استمرارية الوجود العسكرى داخل الاراضي المحتلة؟ وما هو موقفه من تطبيق القوانين الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني؟ وما هو موقفه من الحقوق الوطنية والفردية للشعب الفلسطيني؟ وما هو موقفه من نضال هذا الشعب بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؟

هذه منطلقات أساسية لا ينبغي لاى حل أن يتجاهلها، ومن الضرورى أخذها بعين الاعتبار. ولا يمكن لاى كان أن يعطي لنفسه الحق في اتخاذ أية مبادرة في القضية الفلسطينية، وبدون ذلك تبقى المسألة عبارة عن مضيعة للوقت، وتقوية لسياسة اسرائيل، ودعم تحالفها مع الامبريالية ومع العمالة العربية الممثلة في السادات.

ان القضية الفلسطينية ليست مسألة حسابية تحتاج الى حل، بل هي مسألة يومية تعاني منها الجماهير وتعرض المنطقة، ومن خلالها كل العالم، الى الخطر.

لهذا فنحن لا نهتم بالحلول المطبوخة، لان شعبنا يلتحم بباقي الجماهير العربية. فبالرغم من الصراعات التي تشهدها الامة العربية حاليا، فهي ليست بوادر انقسام، بقدر ما هي بوادر البحث عن الطرق الاصح والاعمق للوصول الى التفاعل الاعمق، من اجل ضمان المصالح المشتركة لشعبنا وأمتنا العربية.

فليسترح أولئك الذين يخافون على الشعب الاردني من علاقاته مع الثورة الفلسطينية لانها تهمنا أكثر مما تهمهم، ونؤكد أننا نحن شعب واحد، وأمة واحدة، وليس أمامنا الا أن نتعاون من أجل ازالة الحواجز وتحقيق الامال من منطلقات نظيفة، عكس ما يفكر الاعداء.

الاختيار الثورى: الانتخابات الاسرائيلية وشيكة، والتكتيك الصهيوني يهدف الى تغيير الوجوه، وبالتالي عودة حزب العمل الى السلطة. وهـــذا

الحزب يسعى من خلال علاقاته بالاممية الثانية في أوروبا، للبحث عن محاورين عرب، وهو يطرح شعار الخيار الاردني، فكيف ترون هذه المؤامرة؟

بسام الشكعة: هناك نظرة تعلق أهمية على التغييرات التي تستحدث في اسرائيل، وعلى فشل حزب الليكود في الاستمرارية في الحكم. وأنا لست من هذا الاتجاه، وأوافقك الرأى أن الموضوع لا يتجاوز كونه عمل تكتيكي. وقد استطاع هذا التكتيك فصل مصر السادات عن الامة العربية، باعتبارها كانت قوة مؤثرة في الصراع، بحيث تم سجنها في اطار كامب دافيد ضمن المصلحة الامبريالية والصهيونية.

وموقف الثورة الفلسطينية من مخطط كامب دافيد واضح وجلي، باعتباره مؤامرة جديدة ضد القضية، لانه يخدم الحلف العسكرى السياسي الموجود بين اسرائيل وأمريكا، مع اعطاء مصر دورا ثانويا لا يعادل أى شيء.

والشعارات المطروحة حاليا في الساحة ترى أن الحل يجب أن يتم عبر الاردن، وهذا ما يتبناه حزب العمل كطريق للخروج من المأزق. ولكن لحد الان، فالاردن لم توافق على هذا الطرح، والساحة الدولية والعربية لا تنبئ بأن هناك من يستطيع أن يفتح الباب أمام مثل هذه الممارسات.

وحزب العمل يتفق مع الليكود تماما بضم القدس والاستمرار في نهج سياسة المستوطنات، وتثبيت الوجود العسكرى، وبالتالي، السماح للتجمعات الفلسطينية السكانية في داخل الاراضي المحتلة لكي تذهب الى الاردن، وهو لا يتفق مع الليكود في الحكم الذاتي، لانه يرى في هذا الشكل بذرة للشخصية الفلسطينية.

من هنا يتأكد فعلا، أن الامر لا يعدو أن يكون عملا تكتيكيا، وأنا معك. انهم لن يترددوا في النفاذ الى الوطن العربي لضرب وحدة الموقف العربي، وفي نفس الوقت ضرب الشخصية الفلسطينية والثورة الفلسطينية المجسدة في منظمة التحرير الفلسطينية.

طبعا، علاقة حزب العمـل وطيدة مع الاحزاب الاشتراكية في أوروبا، وهذا ناتج عن الوضع الاوروبي نفسه، وعن المشاكل التي تعاني منها أوروبا نتيجة التحولات والمتغيرات في الوضع الدولي. وهذه المشاكل تدفع للاستقلالية عن السياسة الامريكية. غير أن هناك نظرة أوروبا وخوفها من الاتحاد السوفياتي، وهي لم تتحرر بعد من عقدة الصراع الدولي، كما أن أوروبا لم تتحرر بعد من النظرة الاستعمارية التي أفرزت الصهيونية، ولم تتحرر بعد من عقدة الذنب في هذا المجال. وهي تحاول أن تبدو موضوعية، ولكنها لم تصل بعد الى مستوى التأثير واتخاذ موقف واضح.

والتاريخ يفرض على أوروبا أن تتجه الى الامام لا الى الوراء. فمشاكلها واحتياجاتها وطموحاتها سوف تفرض عليها هذا الخيار.

الاختيار الثورى: شهد أخيرا مؤتمر القمة العربي الذى انعقد في عمان، تصدعا في ما يسمى بـ"الحد

الادنى"، هذا المؤتمر لم تحضره منظمة التحرير التي تعتبر صاحبة الحق الاساسي في القضية. فما هي عواقب هذه المبادرة؟

بسام الشكعة: ما شهدته الجامعة العربية في الفترة الاخيرة، يعتبر بادرة جديدة وخطيرة في نفس الوقت، باعتبار أن هذه المرحلة شهدت فرزاً للمواقف. وظهور تيارات داخل الجامعة العربية له دلالات خطيرة، باعتبار أن هذا الفرز لم يحصل حتى أيام كامب دافيـــد.

فالجامعة العربية كانت تحرص باستمرار على اتخاذ مواقف مشتركة، ولو أدى ذلك الى تنازل البعض عن المواقف الخاصة. وكانت كل مؤتمرات القمة العربية تخرج بقرارات الحد الادنى حفاظا على وحدة الموقف، علما بأن وحدة الموقف هذه، كانت دائما أقل من مستوى التحديات التي نواجهها، فلم تكن هذه المواقف قادرة على حل المشاكل. ولكنها كانت في النتيجة هروبا من المواجهة، ولم تكن خطوات في سبيل المواجهة الحقيقية.

فانعقاد مؤتمر عمان، كان في حد ذاته ذا خطورة كبيرة، لانه يعتبر ضربة لوحدة الصف العربي. صحيح أن المؤتمر لم يصل الى درجة التحدى فحسب، بل يمكن أن يكون بداية لوضع خطير. لهذا يجب، وبسرعة، اعادة النظر في هذا الموقف وازالة آثاره.

وكنت أتمنى أن تخصص الجلسة الاولى من المؤتمر لمناقشة هذا الموقف، وبالتالي صدور قرار بالغاء المؤتمر ريثما يتم اعادة وحدة الصف العربي وتوفير الجو المناسب لاعادة الموقف الموحد.

ثم ما فائدة أى اجتماع عربي يتم بمعزل عن الثورة الفلسطينية، وفي معزل عن سوريا، وفي معزل عن لبنان، حتى يكون هناك اهتمام كافي بالقضية الاساسية، وهي القضية الفلسطينية.

الاختيار الثورى: في الوقت الذى يعمل فيه العدو الصهيوني على تعبئة كل امكاناته، نجد بعض الانظمة العربية تقف حاجزا دون قيام جماهيرنا بالواجب النضالي تجاه القضية الفلسطينية، وهذا يؤدى الى تعطيل جانب أساسي من قوة الشعب العربي في صراعه المصيرى، والحد من الامكانيات العربية في مواجهة كافة الامكانيات الصهيونية المجندة.

بسام الشكعة: الوضع السائد في الوطن العربي، هو عدم وجود الشعور بالمسؤولية بشكل كامل تجاه الاخطار. وهذا ناتج عن عدم تقدير الخطورة الكاملة والكامنة في

الخطر الصهيوني وتحالفاته، تجاه الوطن العربي.

وما عبرتم عنه بالخطر الصهيوني الذى بامكانه أن يستفيد من التناقضات العربية ويعبئ كل قواه كيفيا وكميا، وزمنيا وجغرافيا وبشريا، فنحن لا نستطيع مواجهته بهذه النظم التعاقدية. فما دمنا نحن كعرب نريد الدخول، في صراع يواجهنا، بمشاعر اقليمية وبارتباطات موازية مع الخارج، دون أن تكون هناك علاقات عربية حقيقية في مواجهة الخطورة المحدقة، فمن الطبيعي أننا سنظل دون المستوى.

فالمطلوب الان هو أن نقدر هذا الخطر حق قدره، وأن نتصرف كأمة، وعلى هذه الكيانات المتواجدة أن تتجه الى تعبئة قوى الجماهير ضمن وحدة المصلحة ووحدة الهدف، ضمن وحدة نضالية من المحيط الى الخليج.

لهذا على كل العرب أن يناضلوا لاجل فلسطين كفلسطين. ولا ينبغي أن تكون منظمة التحرير عازلا للعرب عن قضيتهم، لان هذا ليس هو هدف منظمة التحرير.

الاختيار الثورى: كلمة أخيرة الى الشعب المغربـــي...

بسام الشكعة: في الحقيقة، انا سعيد بهذه النافذة التي سمحت لي بأن أطل منها على الشعب المغربي ألا وهي جريدة "الاختيار الثورى"، وأعتبر أن مضمون الحوار نفسه، هو رسالة الى كل المناضلين المغاربة.

ونحن نشعر في نضالنا اليومي بالتجاوب الفعال مع النضالات التي يخوضها الشعب المغربي الذى يعتبر أن القضية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من قضيته الوطنية.

★

ملامح عن التجزئة في الوطن العربي

في الوقت الذى تسجل فيه القوى التقدمية في مختلف مناطق العالم انتصارات ملموسة على القوى الامبريالية وتصنع تحررها الوطني كخطوة أولى في سبيل بناء التقدم الاجتماعي، وارساء أسس البناء الاشتراكي، تواجه مجمل حركات التحرر العربية واقع هيمنة القوى الامبريالية وبسط نفوذها على كامل المنطقة العربية، وتكريس أنظمة تابعة تقوم بتأدية عدة وظائف للامبريالية أهمها:

١) تكريس واقع التجزئة.

٢) حراسة المصالح الامبريالية في المنطقة العربية.

٣) قمع النضال التحررى للجماهير.

ومن هنا، ولاسباب موضوعية، يكتسي مفهوم الربط العضوى بين النضال الوطني والنضال القومي أبعاده الحقيقية في مواجهة المخططات الامبريالية والرجعية المحلية المتحالفة معها.

وحيث أن مهمة التحرر والبناء الاشتراكي كطريق نحو الخروج من التخلف والتبعية لا يمكن أن تأخذ بعدها الشمولي ضمن واقع التجزئة، يصبح بالتالي ربط النضال التحررى بهدف الوحدة يمثل مرحلة متقدمة من النضال الوطني لكل قطر عربي، غير أن هذا الربط لا يمكن أن يأتي بدون معالجة مشكلة التجزئة:

فالتجزئة كواقع يجب معالجته وتجاوزه، يقتضي بالضرورة البحث عن العوامل التي أدت اليه، والفئات الاجتماعية ـ ضمن الحياة السياسية الاقتصادية ـ التي مهدت

لهـــذا الواقـــع.

اذ ليس بكاف القاء تبعية هذا الواقع ـ أى واقع التجزئة ـ على الاستعمار وحده، وبالتالي فان التخلص منه لوحده، سوف يقود مباشرة الى توحيد الاقطار المجزءة، ذلك أن التجربة السابقة في فترة المد التحررى الجماهيرى، وبروز أنظمة وطنية ـ طبقية حققت الاستقلال السياسي، قد أعطت عكس هذا التصور حيث عملت هذه الانظمة على تكريس واقع الاقليمية والتبعية من جديد واجتهدت في ابراز الخصائص القطرية تحت ستار "التنمية والتقدم" والذى هو في واقع الامر، الدفاع عن المصالح الطبقية للحاكمين، رغم الشعارات الوحدوية المرفوعة.

لقد تشكلت وحدة الوطن العربي في فترة تاريخية، أى فترة الفتح والمد الاسلامي، حيث انصهرت في هذه العملية الوحدة الثقافية والوحدة الاجتماعية للجماهير، ولعب الدين الاسلامي دورا أساسيا في هذا التوحيد، غير أن عدم وجود وحدة اقتصادية لهذه الرقعة العربية الواسعة، بل تقسيمها اداريا الى وحدات تقوم بمد الدولة المركزية بالنتاج الاقتصادى وسد حاجياتها كجهاز وطبقة على حساب الجماهير ـ وذلك مع قيام النظام الملكي الوراثي ـ وفر المناخ الملائم سواء في مركز الدولة أو أطرافها، لسيادة جو من التفسخ والانحلال وجد تعبيراته في انفصال الدولة عن المركز ـ مثال المغرب العربي وبعض مناطق الخليج ـ الا أن هذا الفعل لم يشكل مخرجا لاعادة تحقيق التطلعات الحقيقية للجماهير العريضة، بل أدى الى نتائج معاكسة، وذلك بسبب تصدره من قبل القيادات والزعامات العشائرية والدينية الخارجة بدورها عن السلطة المركزية. ان التقاء أهداف الجماهير مع هذه الزعامات ضد السلطة المركزية والانتصار عليها في بعض الحالات لم يحل التناقض الاساسي المتمثل في ارساء علاقات اقتصادية عادلة، بل أدى فقط الى قيام كيانات سياسية أوجدت نوعا من العلاقات الرسمية والشكلية مع المركز ـ الخليفة ـ وكرست واقع الاستغلال والقهر محليا.

لقد أفرزت التطورات التاريخية للعلاقات الاقتصادية في طول الساحة العربية نوعين من النشاط الاقتصادى: النشاط الزراعي ـ الفلاحي، الذى يقوم على اقتطاع أراضي واسعة اما من قبل الدولة وتشغيل الفلاحين فيها بالسخرة أو الاجر لتكون موردا ماليا ثابتا لهـــا، أو بمصادرة بعض الاراضي الزراعية ومنحها للوجهاء والاعيان والقواد العسكريـــين. وهذه العلاقات هي التي أدت بالجماهير الفلاحية لولوج منفذ التمرد، وقد تمثل رفض هذه العلاقات الاقطاعية بالخصوص، في ثورة الفلاحين بمصر واخمادها بقيادة عمرو بن العاص، وثورة المغاربة التي تجسدت في قيام عدة دويلات أو كيانات في وقت واحد: البرغواطيين في الشمال والسهل الغربي، الدولة المدرارية في الجنوب الشرقي، الادارسة في وسط المغرب.

والنشاط الاقتصادى الثاني هو النشاط التجارى الذى وجد ازدهاره حول نشوء العديد من المدن المركزية والتي تقوم بدور التبادل التجارى كوسيط حيوى مع

الخارج لتصريف المنتوجات والمواد الخام.

ان هذه العلاقات الانتاجية في الميدان الزراعي والتجارى، وما ترتب عنها من صراعات اجتماعية، هي التي فرزت طبقة من الاقطاعيين والتجار الكبار متناقضة المصالح بشكل تناحرى مع بقية الجماهير الشعبية، كما فرزت على الصعيد السياسي كيانات سياسية تقوم على أساس العلاقة بين "عامة" محكومة ونخبة حاكمة تستمد شرعيتها بالاساس من التأويل والتزوير للمفاهيم الدينية الاساسية. ولعل أوضح مثال في هذا الصدد، هو ما تعبر عنه مقولة "خليفة الله في الارض"، التي تروجها طبقة الاقطاع، يدفعها في ذلك تكريس مصالحها والحفاظ عليها وبناء جهاز الدولة مهما كان شكله لخدمة الهدف الاستغلالي القمعي، بالاضافة الى خلق واقع جديد متمثل في تجزئة الارض والجماهير.

ولقد أدى تطور النشاط الاقتصادى على الصعيد العالمي الى اضعاف المركز التجارى الذى كانت تحتله المنطقة العربية كوسيط للتجارة العالمية، وذلك بعد تحويل طرق التجارة عبر المحيط، مما أدى الى اضمحلال دور المدن كمراكز تجارية، وتحويل التوظيف المالي التجارى الى الزراعة، الشيء الذى يعني استغلال حالة الضعف لدى الفلاحين والاستحواذ على أراضيهم. وفي مثال المغرب لم يتم فقط الاستحواذ على الارض من قبل الطبقة الاقطاعية، ولكن مع طرد الفلاحين منها وتحويلهم الى جيش من العاطلين واستيراد العبيد ــ الافارقة في معظمهم ــ للاشتغال في الزراعة.

تحضير التربة للاستعمار

ان حدة الصراع المتولد عن هذا التقسيم الطبقي قاد في النهاية الى أن يكون الوطن العربي هدفا سهلا في متناول الطامعين. واذا كان الاقطاع قد ساهم في صنع التجزئة، فانه كذلك، ولمواجهة الجماهير، دفعته مصالحه الى ايجاد تحالف مع الاستعمار الزاحف وتسهيل مهمته الاستعمارية، سواء في الاحتلال واستغلال الخيرات الوطنية، أو في قمع الجماهير وابقائها في حالة التجزئة. اذ أن هذه التجزئة جاءت لتلبي حاجيات الاستعمار في السيطرة على المنطقة، ذلك أن هذا الاخير قد وعى، مع تنامي مصالحه، أهمية المنطقة العربية سواء من الناحية الجغرافية الاستراتيجية ــ الموقع الحيوى للوطن العربي وتحكمه في الممرات المائية الحيوية: جبل طارق، قناة السويس، باب المندب، الخليج العربي ــ أو من الناحية الاقتصادية حيث تشكل ثرواته المنجمية والفلاحية موارد أساسية للاطماع الاحتكارية، هذا بالاضافة الى كونه يشكل سوقا استهلاكيا ضخما لتصريف البضائع المصنعة.

ومن هنا فان الاستعمار قد حدد استراتيجيته في هذا المجال كما نصت بعض وثائق لجنة الوزير البريطاني "كامبل بنيرمان":

١) على الدول الكبرى ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتخلفها وابقاء أهلها على ما هم عليه من تفكك وتأخر وجهل.

٢) ضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي في هذه المنطقة عن الجزء الاسيوى، ومن أجل ذلك اقامة حاجز بشرى قوى وغريب يحتل الجزء البرى الذى يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معا بالبحر الابيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة على مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

وفي كل هذا لم يكتفي الاستعمار بالابقاء على شكل التجزئة التي وجدها عقب احتلاله للوطن العربي بل عمد على تعميقها باظهار كيانات ممسوخة، ومحاولته اضفاء المقومات الشخصية المستقلة لهذه الكيانات، مثيرا بين السكان كل ما يستطيع اثارته من تناقضات وصراعات محلية، معتمدا في ذلك على جميع أشكال العلاقات المتخلفة السائـــدة.

خيانـــة الطبقـــة الحاكمـــة

ان سياسة التجزئة قد صارت بموازاة الهدف الاساسي في منطلق الاستعمار وهو السعي لايجاد وقيام الكيان الصهيوني. وفي هذه المسألة بالذات، تبرز، وبشكل واضح، خيانة الطبقة العربية الحاكمة وتسهيلها لقيام هذا المشروع على حساب نضال الشعب العربي عموما حيث التقت من جديد مصالح الطبقة العربية الحاكمة مع الاستعمار والصهيونية في مشاريعهما. واذا كان النضال العربي قد تصاعد في هذه الفترة معتمدا على التراث النضالي الذى خاضته الجماهير العربية في مختلف المراحل قد أدى الى تغيير ميزان القوى لصالح هذا النضال، وارغام الاستعمار على الانسحاب في شكله العسكرى المباشر، فان الاستعمار بدوره، استطاع تكييف مخططاته ومصالحه مع المتغيرات في الساحة، ومن ثم اهداء ثمرات النضال الجماهيرى الى فئات اجتماعية عمل هو في الاساس على تكوينها وتشكيلها لتكون حارسة لمصالحه المستقبلية. وضمن هذا المخطط الجديد استطاع الاستعمار أن يحول بعض الدول العربية المستقلة الى دول تابعة وخاضعة لهيمنته السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث تقوم الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة على تحقيق عدة أهداف:

ــ بقاء الوطن العربي في حالة التجزئة وتحويل هذه التجزئة الى واقع قائم على أسس اجتماعية واقتصادية وثقافية، وخلق المزيد من الكيانات الهزيلة.

ــ التحالف مع الرجعية الحاكمة في الاقطار العربية وربط مصالحها بالاستعمار وقمع جميع أشكال الحياة الديموقراطية.

ــ خلق التناقضات بين الانظمة العربية الحاكمة نفسها، تحت مختلف الشعارات كاستغلال مسائل الحدود التي خلقها وكرسها أصلا، الاستعمار، لتعميق هذه

التناقضات وتحويلها عند الحاجة الى نزاعات مفتوحة، وجر الجماهير العربية الى ساحة هذه التناقضات والنزاعات التي لا مصلحة لها فيها، وذلك لصرف أنظارها عن مصالحها الاساسية.

ـ الابقاء على اقتصاد الاقطار العربية اقتصادا متخلفا تابعا للسوق الرأسمالية العالمية، قوامه تصدير المواد الاولية واستيراد السلع المصنعة وتشجيع وتثبيت البورجوازية الطفيلية.

ـ ادخال بعض الانظمة العربية في الاستراتيجية العسكرية للسياسة الاستعمارية عن طريق ربطها بأحلاف ومعاهدات واقامة قواعد عسكرية على أراضيها وتسخيرها لتعزيز التواجد الاستعماري في المنطقة العربية والاعتداء على الشعوب العربية والشعوب المناضلة الاخرى.

ان ما يشهده وطننا الكبير حاليا من تجزئة وتشردم، وما يتعرض له من نهب وسلب لخيراته الاقتصادية والبشرية، وما تجرى فيه من مخططات سياسية بهدف شده الى الخلف والابقاء على جماهيره في حالة من التخلف والدمار على كل الاصعدة... ان كل هذا يجد مصدره بطبيعة الحال، في الاعتداء الدائم الذى مارسه ويمارسه الاستعمار بأساليبه القديمة والجديدة، لكن أيضا في الدور الخياني الذى لعبه الاقطاع والرجعية في تحضير التربة والمناخ الملائمين لتدخل الاستعمار سابقا، وفي تكريس نفس الدور الخياني من طرف الرجعية العربية حاليا..

★

التواجد العسكرى الامريكي في المنطقة العربية

يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد تمكنت خلال الاشهر القليلة الماضية من التوصل الى تحقيق معظم أهدافها الاستراتيجية المعلنة على صعيد زيادة حجم قواتها العسكرية المتواجدة في المنطقة العربية وحولها، وتوسيع أماكن تمركز تلك القوات ورقعة انتشارها، وتزويدها بما تحتاجه من قواعد وتسهيلات محلية برية وجوية وبحرية. ويعتبر التواجد العسكرى الامريكي في منطقة الشرق الاوسط حاليا أضخم تواجد مباشر من نوعه تمتلكه الولايات المتحدة في تلك المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما أن حجم وطبيعة انتشار ذلك التواجد يدفعان الى وصفه بمثابة طوق حصارى يحيط بالمنطقة من مجموع جوانبها. اذ يمتد ذلك التواجد بأشكال مختلفة من تركيا واليونان والحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط، مرورا بمصر والقرن الافريقي، حتى بحر العرب ومياه الخليج، بما في ذلك طبعا القواعد والتسهيلات المتوافرة للقوات الامريكية على أرض شبه الجزيرة العربية نفسها في كل من المملكة السعودية وسلطنة عمان وامارة البحرين.

وكانت الادارة الامريكية قد أعلنت في أكثر من مناسبة خلال العامين الماضيين عن عزمها على تعزيز الوجود العسكرى الامريكي في الشرق الاوسط، وخاصة في المنطقة المحيطة بمنابع النفط العربية وطرق مواصلاتها. وقد تحولت هذه المسألة الى أولوية أساسية على صعيد الاهداف الاستراتيجية الامريكية في العالم، وذلك تحت شعار حماية النفط وطرق امداداته في وجه التهديدات التي يحتمل بروزها، سواء كانت

تلك التهديدات داخلية أم خارجية. وفي أعقاب سقوط نظام الشاه في ايران والاحداث الداخلية التي شهدتها السعودية وعدد من دول الخليج الاخرى واندلاع الحرب بين العراق وايران . ازداد التركيز الامريكي على ضرورة "رفع مستوى الاستعداد القتالي لمواجهة الاخطار المحتملة في تلك المنطقة"، حتى ولو اقتضى ذلك التدخل العسكرى الامريكي المباشر فيها. وقد شكل التركيز على هذه الناحية تحولا هاما على صعيد الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط خاصة والعالم الثالث بشكل عام، وهي الاستراتيجية التي اعتمدت اثر خروج الولايات المتحدة من فيتنام وتمثلت بتطبيق مبدأ "المشاركة الاقليمية" (مبدأ نيكسون) على صعيد الدفاع عن المصالح الامريكية في العالم خارج نطاق حلف شمالي الاطلسي. ففي حين قضت تلك الاستراتيجية بضرورة الاعتماد على القوى المحلية الحليفة وتوكيلها بمهام الدفاع عن نفسها، أو تحويلها في بعض الاحيان الى "دركي اقليمي" يكفل الدفاع عن الدولة الحليفة المجاورة (كما كانت الحال مع نظام الشاه البائد مثلا)، وذلك دون اللجوء بالضرورة الى التدخل الامريكي العسكرى المباشر، فان الاحداث المتعاقبة خلال اواخر السبعينات أدت بالامريكيين الى اكتشاف الخلل المتحكم بمثل هذا الاسلوب، ودفعتهم بالتالي الى اعتماد مبدأ التواجد المباشر من جديد، وان كان ذلك مقترنا في الوقت نفسه بالدعوة الى حمل الحلفاء المحليين والدوليين للمزيد من مسؤوليات المشاركة في الدفاع عن المصالح الغربية في العالم.

أساليب تعزيز التواجد العسكرى الامريكي

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، ركزت الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمشرق العربي على ثلاثة جوانب أساسية من جوانب العمل العسكرى وهي:

١) تعزيز القوات الامريكية المركزة مسبقا في مسرح العمليات هناك، وتحويلها من قوات "اثبات وجود" اذا صح التعبير، الى قوات قتالية تتمتع بقدرة معينة على التحرك ومواجهة احتمالات الموقف العسكرى. وتتولى عناصر القوات البحرية والجوية التابعة للاسطول (أى حاملات الطائرات)، الانتشار الامامي في هذه الحالة، وذلك عبر خلق وجود عسكرى كبير ودائم في المنطقة المحددة. وبما أن الاسطول الامريكي السادس يؤمن بصورة تقليدية هذا التواجد في البحر الابيض المتوسط، فان الحاجة برزت الى خلق تواجد مماثل في منطقة بحر العرب والخليج العربي، مما استدعى بالتالي تعزيز حجم القوة البحرية الامريكية المكلفة أصلا بالمرابطة هناك، والتي تعرف باسم "قوة الشرق الاوسط"، ويقع مقر قيادتها في البحرين، وتحويلها من وجود عسكرى رمزى الى قوة قتالية رئيسية.

٢) تأمين قواعد وتسهيلات جديدة للقوات الامريكية العاملة في المنطقة،

أو تلك التي تبرز الحاجة الى دفعها اليها في الحالات الطارئة، بالاضافة الى تحقيق مبدأ التواجد العسكرى الدائم في أكبر عدد ممكن من الدول، فيها أو بالقرب منها.

٣) تطوير القدرات الاحتياطية المركزية المتواجدة في الاراضي الامريكية نفسها، والمخصصة للعمل بصورة سريعة وطارئة في مسارح التوتر المحتملة في المنطقة. وقد قررت الولايات المتحدة على هذا الصعيد انشاء ما يعرف باسم "قوات التدخل السريع"، وهي مزيج من مختلف القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية، تتلخص مهماتها في الانتقال باسرع وقت ممكن الى مناطق التوتر من أجل تعزيز القوات الامريكية والحليفة المتواجدة فيها أصلا. وقد اعتبرت هذه القوات، في بادئ الامر مسؤولة عن الدفاع عن مختلف مناطق العالم الثالث التي توجد فيها مصالح أمريكية وغربية حيوية، الا أن التركيز فيما بعد الى تخصيصها للعمل بصورة كلية تقريبا في مسرح العمليات شرق الاوسطي وتحديدا في مناطق انتاج ونقل وامداد النفط.

وفي هذا المجال، تم تعزيز القوات المتواجدة في المنطقة العربية بما مجموعه ٣٢ قطعة سطح رئيسية (بعد أن كانت تقتصر حتى ١٩٧٩، على ٥ قطع بحرية مفرزة من الاسطول السادس) تضم:

أ) قوة الشرق الاوسط الاصلية، التي تضم سفينة القيادة "لاسال".

ب) قوة عمليات حاملة الطائرات النووية "ايزنهاور"، الى جانب ١٢ قطعة سطح رئيسية وسفن اسناد لوجستي التي ترابط في القسم الشمالي من بحر العرب، أى على مشارف الخليج.

جـ) قوة عمليات حاملة الطائرات "ميدواى" التي تضم، اضافة الى الحاملة، ١٥ سفينة، فضلا عن تلك التي تنطلق من قاعدة "دييغو غارسيا"، التي تشارك في استخدامها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا.

هذا، طبعا، دون أن نتجاهل الدور العملياتي الموكل الى الاسطول السادس، وهو يتالف غالبا من حوالي ٤٠ سفينة وغواصة، والذى من أحد مهامه تغطية مسرح العمليات البحرى والجوى في الناحية الغربية لمنطقة شبه الجزيرة العربية، بما في ذلك البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر.

قواعـد وتسهيـلات عسكريـة

ولكي يحقق هذا التواجد أهدافه، كان لا بد من الحصول على القواعد والتسهيلات. وفي هذا الاطار، تمكنت الولايات المتحدة من التوصل الى عقد مجموعة من الاتفاقات مع عدد من دول المنطقة التي كان من نتيجتها أن باتت تلك القوات المتواجدة في المنطقة العربية، تتمتع بسلسلة من أماكن التمركز والانتشار المحتملة في عدة بلدان.

ويبرز على هذا الصعيد، فضلا عن اسرائيل : الترسانة والقلعة العسكرية الدائمة المسخرة للاغراض الامريكية، الدور الذى يلعبه النظام المصرى في تأمين القواعد وتسهيلات التمركز والعبور البرية والجوية والبحرية، حيث وافقت الحكومة المصرية على السماح للامريكيين باستعمال قاعدة "قنا" الجوية للانطلاق منها في مهمات استطلاع استراتيجية دورية فوق منطقة الخليج والمحيط الهندى.

كما تجرى الولايات المتحدة مناقشات تفصيلية مع النظام المصرى تهدف الى التوصل الى اتفاق نهائي حول اعتماد قاعدة "اى بناس" الكائنة على ساحل البحر الاحمر، كقاعدة أمريكية بحرية وجوية ضخمة بصورة دائمة، فضلا عن استخدام ميناء الاسكندرية الذى أصبح نقطة رسو وانطلاق منتظمة لسفن الاسطول السادس في البحر الابيض المتوسط.

كما وافقت الصومال منذ فترة على السماح للقوات الامريكية باستخدام منشآت قاعدة بربرا التي من المقرر أن يتم تحويلها من قاعدة الى مقر قيادة وعمليات مركـزى.

وحصلت الولايات المتحدة أيضا، على حقوق استخدام تسهيلات عسكرية بحرية وجوية في كل من كينيا (ميناء مومباسا)، وعمان.

الى جانب كل هذا فقد حققت الولايات المتحدة، على اثر طلب السعودية رسميا من الحكومة الامريكية تركيز أربع طائرات رصد وانذار استراتيجية على أراضيها لفترة غير محدودة، تسهيلات هامة في هذا الاطار.

وبالاستناد الى هذه المعطيات، فقد أصبح بالامكان وصف التواجد العسكرى الامريكي في المنطقة العربية بانه بات تواجدا دائما ومكرسا عبر اتفاقيات وتفاهمات رسمية بين الولايات المتحدة والدول المشار اليها، كما أن هذا التواجد مرشح للتوسع والازدياد، وهو يشكل باستمرار تهديدا مباشرا للسلام في المنطقة وتحديا موجها ضد الشعوب العربية جمعاء. واذا تعرضنا بشيء من التفصيل لهذا التواجد، فليس من باب التهويل .. بل في اطار معرفة الخصم، وعلما بأن ارادة الشعوب لاتقهر مهما بلغت التحديات العسكرية، وتجربة الشاه البائد وترسانته الهائلة ليست بالبعيدة...

★

أسطورة "المساعدات"

"ان المساعدات الخارجية هي أداة تسمح بالحفاظ على النفوذ والمراقبة عبر العالم والدعم للدول التي سوف تنظم للمعسكر الاشتراكي في حالة غياب هذه المساعدة"...
المستشار الالماني السابق ارهارد

ترتكز الدعاية الامبريالية باستمرار على التطبيل "للمساعدات" التي تقدمها للبلدان النامية من أجل المساهمة في حل مشاكلها الاقتصادية بهدف "تقليص الهوة" بين البلدان المصنعة والبلدان المتخلفة.

والحقيقة أن هذه المساعدات المزعومة تدخل في الاطار العام لسياسة تصدير رؤوس الاموال التي تكتسي أهمية بالغة ضمن الاستراتيجية الامبريالية كأداة لفرض نظام الاستعمار الجديد على البلدان التي تمكنت من التخلص من الاستعمار المباشر.

وسياسة تصدير رؤوس الاموال هذه، مرت، منذ الحرب العالمية الاخيرة، من ثلاثة مراحل أساسية. اتسمت الاولى بتخفيض موقت في نشاط الرأسمال الاجنبي الخاص داخل البلدان المستعمرة والشبه مستعمرة، وذلك تحسبا لعواقب المد الثورى والتحررى الذى عمّ تلك البلدان خلال هذه المرحلة، وما ترتب عنه من اجراءات اقتصادية وطنية (التأميمات) ايجابية في وقتها، وبالتالي انسحاب جزء من الرأسميل الاجنبية وعودتها الى بلدها الاصلي. أما المرحلة الثانية، فلقد تميزت ببروز أساليب الاستعمار الجديد من جهة، ومن جهة ثانية تصدير الرأسميل الغربية في شكل رأسميل تابعة للدولة مع تراجع في نشاط الرأسميل الخاصة في البلدان النامية. والمرحلة الثالثة تتسم بتوسع نشاط الرأسميل الاحتكارية عن طريق الشركات الكبرى "المتعددة الجنسية".

خلال المرحلة الثانية المذكورة ـ مرحلة الاستعمار الجديد ـ والممتدة من

منتصف الخمسينات الى نهاية الستينات تقريبا، كانت البلدان الرأسمالية المصنعة تصدر الرأسمال الاحتكارى التابع للدول في شكلين رئيسيين وهما :

١ ــ "المساعدات العمومية المجانية"، والقروض التي تقدم في اطار المساعدة أيضا، والتي تتم اما بواسطة الاتفاق النهائي بين دولتين، أو عن طريق المؤسسات الدولية.

٢ ــ القروض التجارية العمومية. وهذه الاخيرة لا تختلف من حيث الهدف عن الرأسمال الاحتكارى الخاص الا في الجانب الشكلي، لانها تعمل في نهاية المطاف، وكأنها رأسمال جماعي يتصرف وفق شروط السوق الرأسمالية العالمية.

تبـــــادل الادوار

واذا كانت الدعاية الغربية تحب التأكيد على الطابع المجاني "للمساعدات" الاستعمارية الجديدة، فان ذلك لا أساس له من الصحة. والحقيقة أن الرأسمالية الاستعمارية التقليدية أصبحت خلال الخمسينات والستينات عاجزة كل العجز ــ بسبب طبيعتها ــ على بلوغ هدفها الاستراتيجي الاقتصادى والسياسي المتمثل في ضرورة أرض نمط الانتاج الرأسمالي التبعي على البلدان المستقلة سياسيا، وكان من الضرورى أن يتولى رأسمال الدولة الاحتكارى هذا الدور. وتحقيق هذا الهدف هو الذى يوفر الظروف الملائمة للاستمرار في استغلال هذه البلدان ونهب خيراتها. وبالتالي، فان رأسمال الدولة الاحتكارى لم توظفه الدول الامبريالية في البلدان النامية لخلق الظروف المذكورة على حساب الرأسمال الخاص أو منافسته، بل على العكس من ذلك، تمت هذه التوظيفات لصالحه وتمهيدا لتوسع نفوذه من جديد.

وهذا ما تم بالفعل في المرحلة الثالثة، حيث نشاهد نموا ملحوظا في نشاط الرأسمال الاحتكارى الخاص داخل البلدان النامية ــ خاصة ابتداء من سنة ١٩٧٠ ــ مستفيدا من الظروف الملائمة التي خلقت له خلال المرحلة الثانية، من خلال سياسة "المساعدات المجانية" المزعومة... فلا غرابة اذن، اذا ما رأينا الدعاية الغربية تركز اليوم على "ثقل الحمل" الذى تعاني منه البلدان المصنعة لمساعدة البلدان النامية، فما ذلك الا احساسا منها بأن سياسة المساعدات المزعومة قد بلغت عمليا أهدافها المرسومة.

وكمثال عن طبيعة هذه الاهداف، نلاحظ أن كل الاتفاقيات الحكومية الثنائية التي تقام بين دولة امبريالية وبلد "نامي" من أجل انجاز مشروع من المشاريع الزراعية أو الصناعية في اطار "المساعدة"، تكون دوما مرفوقة بعقود تجارية لصالح الشركات الاحتكارية الكبرى التي تتحكم هي نفسها في اقتصاد البلدان المصنعة. وتتعلق هذه العقود التجارية بمنح حق الاحتكار للشركات المذكورة بشأن توفير البضاعات والتجهيزات

الضرورية لانجاز المشروع، وذلك بالاثمنة التي تناسب مصالحها، والتي تكون دائما أغلى من الاثمنة المتداولة في السوق العالمية.

الشركات "المتعددة الجنسية" و"المساعدة"...

ان أبرز مميزات الاستعمار الجديد خلال العشر سنوات الاخيرة (المرحلة الثالثة) هو اعتماده بشكل أساسي على الشركات "المتعددة الجنسية"، في اطار تدويل الرأسمال ومركزته، الى درجة أن هذه الشركات أصبحت تتحكم في ٩٠٪ من التوظيفات الرأسمالية في الخارج. والشركات "المتعددة الجنسية" التي تمكنت من التحكم في المرافق الاقتصادية الاساسية للبلدان النامية التابعة، تستطيع اليوم فرض أثمنتها الاحتكارية داخل سوق هذه البلدان بدون منافس، الشيء الذى جلب لها أرباحا خيالية.

ففي فترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧ فقط، بلغت الارباح الصرفة التي حققتها الشركات الامريكية في هذه البلدان خمسون مليار من الدولارات... ويدعي أنصار الشركات الاحتكارية ("المتعددة الجنسية") أن البلدان النامية في حاجة للتعامل مع هذه الاخيرة للاستفادة من رؤوس أموالها وتكنولوجيتها المتفوقة.

والواقع أن تمركز المكتسبات العلمية والتكنولوجية الحديثة في أيدى هذه الشركات يخلق شكلا جديدا من أشكال التبعية يضاف الى الاشكال الاقتصادية والسياسية والعسكرية المعروفة ويسمح بتطوير أساليب الاستعمار الجديد وجعلها أكثر مكرا وحذاقة ومرونة في نفس الوقت.

وضمن هذه الاساليب التي تستعملها الشركات "المتعددة الجنسية" أسلوب خلق شركات مختلطة، تساهم فيها شركات محلية أو القطاع العام المحلي نفسه. ولا يتعلق الامر في غالب الاحيان سوى بمساهمة في التسيير الادارى لهاته الشركات المختلطة، في حين أن التحكم في انتاج وتسويق المنتوجات يبقى من صلاحية الشركات الاحتكارية التي تستعمل هذه التغطية "الوطنية" للاستفادة من الدعم الذى تقدمه السلطات المحلية من تسهيلات جبائية، وحق استيراد التجهيزات بحرية كاملة، واستعمال وسائل النقل والبنية التحتية المحلية عموما، والاستفادة من المواد الاولية، الخ...

بهذه الطريقة، وفي الوقت الذى يكتسب فيه شعار التأميم الوطني قوة وشعبية متزايدة، فان الشركات "المتعددة الجنسية" تسعى الى ابطال مفعول هذا الشعار ــ بالنسبة للدول النامية التي يسود فيها نظام رأسمالية الدولة ــ عن طريق التحكم في التكنولوجيا والدوائر المالية، وكذا التحكم في تسويق البضائع المصنعة.

وهكذا، فانها تحافظ على أرباحها، بل تنميها وتضاعفها، كما كان الحال بالنسبة للصناعة البترولية "الوطنية" في ايران خلال عهد الشاه مثلا..

وتلعب الشركات "المتعددة الجنسية" أيضا دورا أساسيا في اعادة ترتيب توزيع العمل الدولي بشكل استعماري جديد. فاذا كان دور المستعمرات خلال عهد الاستعمار المباشر هو تزويد البلدان الاستعمارية بالمواد الاولية والمنتوجات الفلاحية، فان الاستعمار الجديد يوكل اليوم لبعض البلدان المستقلة شكليا، والتي يتم اختيارها وانتقاؤها بعناية، مهمة القيام محليا بانتاج بعض المواد المصنعة، علاوة بالطبع، على سياسة نهب المواد الاولية التي تبقى هي القاعدة العامة... ومقياس اختيار هذه البلدان لانتاج بعض المواد، ليس أبدا، هو العمل على تصنيعها وتقريبها من البلدان الرأسمالية المتقدمة كما يدعي الاستعماريون وأنصارهم، بل الحقيقة هو أن ارتفاع تكاليف تصدير المواد الاولية وتشغيل اليد العاملة في البلدان المتقدمة صناعيا، هو الذى جعل الرأسمالية عاجزة كل العجز على تنمية بعض القطاعات الصناعية التي تحتاج بكثرة الى هذين العاملين، والا تعرضت للافلاس المؤكد، وهو الذى جعلها تنقل جزءا من هذه الصناعات الى بعض البلدان التابعة، حيث اليد العاملة الرخصية ووفرة المواد الاولية محليا. وهذه الاجراءات تتعلق بمسالة استمرارية وتطور الانتاج الرأسمالي، وهي بمثابة قضية حياة أو موت بالنسبة اليه، ولم تكن في يوم من الايام مسألة "عمل خيرى" أو "مساعدة انسانية" للبلدان النامية، كما تقول الدعايات الاستعماريـــــة.

واضافة الى الارباح الطائلة التي تجنيها الامبريالية من عملية تحويل بعض الصناعات الى البلدان النامية، فان ذلك يجنبها في نفس الوقت بعض المشاكل التي تولدها تلك الصناعات، كالتلوث مثلا، الذى بلغ درجة عالية من الخطورة في البلدان الرأسمالية المصنعة عموما. ولنضرب مثالا حيا على ذلك:

في اندنوسيا، أنشأت بعض الاحتكارات اليابانية مصنعا لتكرير النفط. وهذا المصنع لا يكرر النفط الاندنوسي ذى النوعية الجيدة جدا، والذى تستورده اليابان، بل انه يستعمل لتكرير النفط الذى تشتريه اليابان من الشرق الادنى والذى يحتوى على نسبة عالية من الكبريت، الشيء الذى يترتب عليه تلويث الهواء بشكل مفرط. وهذا النفط تبيعه اليابان في السوق المحلية اليابانية....

واضافة الى المقاييس المذكورة لاختيار البلدان النامية لمثل هذا العمل، فان الامبريالية تولي اهتماما كبيرا لمسألة "الاستقرار السياسي"، وطبيعة الحكم المحلي الذى يجب أن يكون رجعيا تابعا، وتواجد قوات انتاجية محلية متطورة نسبيا، وبنية تحتية ملائمة. وهكذا، نجد أن الاغلبية الساحقة للتوظيفات الاجنبية في البلدان النامية قد تمت أساسا في أندونوسيا وماليزيا والهند وسنغافورا وهونغ كونغ والفلبين والارجنتين والبرازيل...

ان التبعية التكنولوجية، هي كما أسلفنا، احدى الوسائل الاساسية التي يستعملها الاستعمار الجديد لتكريس هيمنته، الشيء الذى يتطلب مركزة الامكانيات

البشرية في هذا الميدان على الخصوص. وهكذا، نجد أن ٩٠٪ من مجموع الباحثين والمهندسين في العالم الرأسمالي يوجدون حاليا في البلدان المصنعة، هذا بالاضافة الى "هجرة الادمغة" التي تشجعها الامبريالية وتعمل على تقويتها. فخلال فترة ١٩٦٠ – ١٩٧٥ مثلا، نجد أن ثلاثة مائة ألف اخصائي من البلدان النامية قد هاجروا الى الولايات المتحدة وانجلترا وكندا. ستون في المائة منهم أطباء وأربعون في المائة مهندسون وتقنيون. لقد كلفت مصاريف تكوين هؤلاء الاخصائيين للبلدان النامية مبلغا قدره ٤٦ مليار دولار في الفترة ما بين ١٩٦١ و١٩٧٢. وهذا المبلغ يعادل تقريبا ذلك الذى قدمته البلدان الثلاثة المذكورة كـ"مساعدة انسانية" للبلدان النامية...

أسطـورة المصيـر المشتـرك

كتبت مجلة "التايمز" البريطانية في بداية سنة ١٩٧٥، تقول: "في اطار الظروف الصعبة التي يتميز بها العقد الحالي، فان أعظم أمل هو ادراك جميع الاطراف لتبعيتها المتبادلة، بسبب الحاجة الى المواد الاولية والتكنولوجيا والبضائع ورؤوس الاموال والافكار. ان العالم القديم الذى كان يهيمن فيه الغرب قد ولـى زمنه، واذا كانت دول النفط تنوى الهيمنة على العالم الجديد الذى تسود فيه التبعية المتبادلة، فلن تكون نتيجة ذلك سوى الافلاس والتقهقر بالنسبة للغرب، والبؤس والجوع المتزايدين بالنسبة للبلدان النامية"...

هكذا تحاول الدعاية الامبريالية الايحاء بأن المصير مشترك بين البلدان المصنعة والبلدان النامية، وأن على هذه الاخيرة أن تتخلى عن أية محاولة للاستقلال عن الاولى التي تقدم "المساعدات" من أجل توطيد وتمتين التبعية المتبادلة...

ان هذه الادعاءات تستهدف بطبيعة الحال، التغطية عن الاساليب الاستعمارية الجديدة التي تعمل على تكديس الارباح بين أيدى الرأسمالية العالمية، وتعميق الهوة مع البلدان الفقيرة، بنهب خيراتها وارغامها على التبعية والخضوع. فـ"المساعدات" كما أسلفنا، لا تحل أى مشكل من المشاكل الملموسة لهذه البلدان، بل انها أصبحت بشكل واضح، ومنذ أن استلمت الشركات "المتعددة الجنسية" ادارة دفتها، مصدرا للعديد من التلاعبات الاضافية التي تعاني منها البلدان النامية. ان هذه "المساعدات" المصحوبة بجملة من الشروط، قد أصبحت اليوم، تعيق بشكل قوى نمو الاقتصاد الوطني للعديد من البلدان المستقلة شكليا. ويكفينا للتأكد من صحة هذا القول، أن نستحضر هنا الرقم الاجمالي لديون هذه الاخيرة تجاه البلدان الرأسمالية المصنعة الذى بلغ في أواخر ١٩٧٩: ٣٠٠ مليار دولار.

ان الامبريالية تستعمل "المساعدات" كسلاح سياسي واقتصادى لتحقيق أهدافها الاساسية المتمثلة خاصة في ربط البلدان النامية بالنظام الاقتصادى الرأسمالي

وتركيز هياكل هذا النظام داخلها، ومنع نمو وتطور التيارات الاجتماعية والاقتصادية التحررية والتقدمية.

ولا سبيل لاحباط هذه المخططات، وفرض اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس من العدالة والديموقراطية، سوى النضال التحررى الحازم الذى تنخرط فيه كل القوى الوطنية والتقدمية، في خندق واحد ضد الامبريالية وعميلتها الرجعية المحلية، من أجل تحقيق الاستقلال الوطني الكامل، أى الاستقلال الاقتصادى والسياسي والاجتماعي.

★

ابن خلدون : هذا العالم الفذ !

لم نكن لنتعرف بالتحديد على ما حدث في افريقيا منذ الفتح الاسلامي الى القرن الرابع عشر ميلادى، لولا التراث الرائع الذى خلفه لنا ابن خلدون. وكان علينا اذن، أن نقتصر على افتراضات وتأويلات مشكوك في صحتها، وكل المؤرخين الذين كتبوا عن هذا العصر الوسيط بخصوص المغرب العربي، اقتبسوا أهم موادهم من أعمال ابن خلدون.

ولكن من الضرورى الاشارة هنا الى أن البعض منهم، في أوروبا على الخصوص، قد عملوا جاهدين على تشويه الحقيقة، وتعريض آراء ابن خلدون لتغييرات شتى لدرجة خلق شخصية أخرى ترادف الاولى، والغريب في ازدواج الشخصية هذا، هو أن الثانية تمهد أو تبرر آراء وأفكار المغتصبين والمستعمرين.

يبقى لنا اذن، أن نعمل على دراسة الشخصية الاولى، الشخصية المغربية اللامعة: ابن خلدون الذى وضع أسس التاريخ العلمي، واكتشف علم الاجتماع أو "العمران" كما يسميه، والذى يعني بدراسة أنظمة وتطور المجتمعات البشرية، ودراسة ابن خلدون ليست مفيدة لعالم الاجتماع والمؤرخ والفيلسوف فحسب، بل انها تفيد كذلك وبالضرورة، المناضل العربي المتشبث بالتراث الشعبي وقيمه التقدمية، والطامح الى تطويرها وتعميقها واغنائها وفقا لمتطلبات العصر.

ان هذه الدراسة تدخل في اطار اعادة اكتشاف تراثنا العربي الشعبي، الفكرى والثقافي، وصهره ضمن توجهاتنا الاشتراكية العلمية والانسانية. وهذا مما

لا شك فيه، عمل طويل النفس، ومهمته مطروحة على عاتق كل المثقفين المخلصين لشعبهم، وهناك غير ما بادرة في الساحة المغربية نفسها، تندر وتبشر بهذا الاتجاه العام، ونحن لا نطمح من خلال هذا العرض البسيط الا الى التعريف ببعض جوانب أعمال عالمنا الفذ: ابن خلدون، وذلك بشكل مبسط وفي متناول الجميع.

انتـــــاج ثـــــرى

عرف ابن خلدون خاصة كمؤلف لـ"المقدمة" الضخمة التي أعدها لكتابه: "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والعرب والبربر"، الذى يتضمن ست مجلدات، أشهرها ذلك الذى يتناول تاريخ البربر. الا أن ابن خلدون قد ألف كتبا أخرى في مواضيع مختلفة، نذكر من بينها: كتاب في الحساب، وشرح نهج البردة، وكتاب شفاء السائل، وملخص لكتاب الفيلسوف الكبير ابن رشد.

وتعتبر "المقدمة"، بدون منازع، التأليف الاساسي لابن خلدون، نظرا لما اشتملت عليه من مواضيع ودراسات واكتشافات ومفاهيم جديدة. وتشتمل المقدمة، اضافة للمدخل، على ستة أبواب، يتناول الاول طبيعة العمران في الخليقة، والثاني العمران البدوى والامم المتوحشة والقبائل، ويتناول الباب الثالث الدول والملك والخلافة والمراتب السلطانية، ويبحث الباب الرابع في البلدان والامصار وسائر العمران، أما الباب الخامس فيتعلق بالمعاني ووجوهه من كسب وصنائع، ويختص الباب السادس والاخير في العلوم وأصنافها، والتعلم وطرقه. وسنحاول فيما يلي ذكر أهم المفاهيم والاكتشافات التي تضمنتها المقدمة، وذلك بشكل مركز ومبسط.

نقـــد التاريـــخ التقليـــدى

قبل أن يقدم لنا ابن خلدون منهجه ويطلعنا على عمله الجديد، تعرض أولا بالنقد لاخطاء المؤرخين الذين سبقوه، ولم يكن هذا النقد سلبيا عقيما أو انتقادا من أجل المتعة، ولكن من أجل تصحيح الاخطاء من جهة، واعطاء البديل في شكل منهج تاريخي متكامل، من جهة أخرى.

ويرجع ابن خلدون أسباب هذه الاخطاء الى "روح التعصب، والثقة العمياء في الرواية، وجهل المعنى الحقيقي للاحداث، والادعاء بمعرفة الحقيقة، والتزويق المقصود، والتحريف، والجهل"... ومجمل هذه الاخطاء هو الذى قاد المؤرخين في العصور التي سبقت عصر عالمنا، الى اعطاء أهمية للاشياء العادية أو المعزولة، على حساب ما هو عام، أى اعطاء الاسبقية لما هو خاص على حساب التصور الشمولي للحدث ضمن التطور العام. وهذا ما جعل جل أعمال هؤلاء المؤرخين تتسم بطابع البدائية،

اذ أن أفقها ينحصر عند الوصف والرواية البحتة.

العـــام والخـــاص

لقد كتب ابن خلدون "المقدمة"، "ليفهم حالة الانسان الاجتماعية"، كما يؤكد ذلك بنفسه، وليس ليسرد الاحداث من أجل سردها. لكنه في نفس الوقت، في حاجة الى فحص هذه الاحداث من أجل استنتاج القوانين العامة، لذلك نراه يرتبها ويفرزها، ويلغي في نفس الوقت، الحشو والصبغة المحلية الخاصة.

وهكذا، انطلق ابن خلدون من الكـل، الذى هو "العمران" من أجل "دراسة الاجتماع الانساني، والطبيعة والتوحش والتآنس، والعصبيات، وطرق غلب مجموعة بشرية على أخرى" ـ كما يقول ـ وهذا يؤدى الى دراسة "أجزاء" هذا العمران، أى التطرق لظواهر "البداوة والحضارة، والعصبية، والملك، والمعاش، والعلوم، والفنون"، أى كل ما له صلة بالعمران. ودراسة هذه الاجزاء نفسها بدقة، هي التي تسمح باستنتاج القوانين العامة وتوضيح التصور حول العمران ككل.

البـــدو والحضـــر

ان ابن خلدون يبحث العمران انطلاقا من المجموعات البشرية ـ لا الفرد ـ وهو يقصد بالعمران، مجموعة الاشياء المادية والروحية التي تكون المجتمع، ويقسم هذه المجموعة الى قسمين: العمران البدوى والعمران الحضرى.

وفي اطار هذا التقسيم العام، يتمعن في البحث الدقيق والمفصل لطرق تعامل البشر التي يربطها رباط وثيق بالظروف المعاشية للافراد، مؤكدا بأن الفوارق التي نلاحظها في عادات ومؤسسات المجتمعات البشرية ترتبط أصلا بالطريقة التي يتبعها الانسان في سد حاجياته المعاشية... ومن ثم، فان ظروف الكفاف الصعبة في البادية هي التي طبعت شخصية البدو والرّحل والفلاحين ـ وهي المجموعات الثلاث التي تعمر البادية ـ بعدة خصائص نفسية واجتماعية، منها الشجاعة والشهامة والكفاف، وخاصة عاطفة التضامن التي توجد فيما بين الافراد داخل هذه المجموعات، لدرجة أن البدوى لا يمكنه أن يعيش خارج مجموعته، بل انه مرتبط بها عضويا وخاضع لمصلحتها الجماعية، كما يتضح من خلال ظاهرة "العصبية" ـ التي سنتعرض لها فيما بعد ـ وهذا خلافا لاهل الحضر (أهل المدن) المتمتعين بالحياة السهلة والمنغمس بعضهم في النعيم والترف، والذين لا علاقة لهم اجمالا بالصفات النفسية والاجتماعية التي تطبع شخصية الانسان البدوى.

والجدير بالذكر أن ابن خلدون لا يقيم التضاد بين العمران البدوى والعمران

الحضرى ـ أو بين العرب والبربر، كما يدعي البعض ـ بل انه يصف لنا نقط خصائص ومميزات كل واحد منهما، وفي هذا الاطار تبرز لنا بجلاء علاقة الاستغلال الاقتصادى والسياسي القائمة بين غالبية أهل البداوة من جهة، وأهل المدن من جهة ثانية، علما بأن المدن كانت تجسد مراكز السلطة الاقطاعية ونفوذها الاقتصادى والسياسي وكذا الثقافي . . .

العصبيـــــة والحضـــــارة

ان العصبية بمعناها العام، تعني عاطفة التضامن التي توحد مجموعة بدوية وتحركها في نفس الوقت. وهذا المفهوم العام للعصبية، يرتبط بعدة عوامل نفسية واجتماعية، منها النسب والحسب والشرف، وكذلك الحلف والولاء والرئاسة. . . وبالتالي، فان مفهوم العصبية يعني واقعا مركبا لحالات اجتماعية معينة ـ حالات التضامن القبلي ـ وهذه الاخيرة ليست بالجامدة أو الساكنة، بل انها في تغيّر مستمر.

وبناء على ذلك، فان ابن خلدون يصف العصبية من خلال طورين متميزين: يتعلق الطور الاول بنشوء العصبية في قالبها البدوى الصرف، كعلاقة تربط فيما بين مجموعة بدوية من نفس النسب. وغالبا ما يكون الدافع الاول للعصبية في مرحلتها الاولى، هو دافع الحفاظ على الذات، والانكماش على النفس من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للمجموعة أو القبيلة، وذلك بشكل منفصل عن العالم الخارجي. وتكون العصبية هي الشعور المحرك لافراد المجموعة للدفاع عن هذه الاخيرة والحيلولة دون أى تدخل أجنبي في شؤونها. وهؤلاء الافراد تربط فيما بينهم علاقة النسب بشكل وثيق ـ أو علاقة "الدم" ـ بحيث أن الزواج يتم دائما داخل نفس المجموعة، وفي غالب الاحيان يكون الزوج ابن عم الزوجة.

وتنتقل العصبية من هذا الطور الاول، عندما تبحث المجموعة (أو القبيلة) على علاقة حلف مع مجموعة أو مجموعات أخرى، وذلك ليس من أجل الانزواء أو الحفاظ على النفس، لكن بهدف توسيع دائرة النفوذ وبلوغ أهداف هزم العالم الخارجي، من أجل التحكم فيه، وتصبح غاية العصبية في نهاية المطاف هي الملك والدولة. ومن أجل ذلك فان العصبية في هذا الطور تعتمد أساسا على الدعوة من أجل ابرام التحالف فيما بين القبائل المجاورة أولا، ثم توسيع دائرة هذا التحالف، ورص صفوفه في اطار مواجهة الدولة القائمة بالدعوة والكلمة، للطعن في شرعيتها وابراز فسادها، لكن أيضا بالقوة والسلاح بهدف الاطاحة بها وبناء الدولة الجديدة. وتركز الدعوة بشكل عام على ابراز الفضائل المستمدة من العيش البدوى ـ من استقامة وكفاف وايمان، الخ . . . ـ والتنديد بصفات الحاكمين المنعمين في المدن والتأكيد على فساد أخلاقهم وانحرافهم عن الدين الاسلامي.

وهكذا، ومن خلال الفحص الدقيق لظروف عيش الانسان المغربي في البادية والمدينة، والشرح المستفيض للعلاقات الاجتماعية التي تربط فيما بين الافراد المنتمين لنفس المجموعة البشرية، ولظاهرة العصبية التي تحركهم وتحكم العلاقة فيما بينهم أو تجاه المجموعات الاخرى. . يعمل ابن خلدون على فك كل دواليب المجتمع ثم اعادة تركيبها، ليشرح لنا كيف توافدت السلالات المغربية على الحكم، وكيف انقرض البعض وحل محله البعض الاخر، في اطار حلقة دامت عدة قرون، تظهر بمظهر "الحلقة المفرغة"، لكنها في الحقيقة نتاج تطور مستمر، حركته قوات وعوامل اقتصادية (معاشية) واجتماعية، ومن خلال ذلك نتعرف على مفهوم "العمران الحضارى" الشامل عند ابن خلدون. ويشتمل تطور العمران الحضارى هذا على ثلاثة مراحل أساسية: الاولى تتعلق بنشوئه، والثانية بنضجه، أما الثالثة فهي مرحلة الانحطاط ثم السقوط.

ففي المرحلة الاولى، تعمل المجموعة البدوية المنتصرة ـ بفضل دعوتها وجهادها وتحالفها مع المجموعات الاخرى ـ على انشاء المؤسسات الضرورية لتسيير شؤون الدولة، وهذه المؤسسات لا يمكن أن تكون الا في المدينة كمركز، لذلك تكون أول عملية تهتم بها هي انشاء مدينة، أو تحويل احدى المدن الكبرى التي سيطرت عليها الى عاصمة لها. الا أن أعضاء المجموعة، رغم اقامتهم بالمدينة، يستمرون طوال المرحلة الاولى ـ مرحلة انشاء الدولة الجديدة التي تستغرق ثلاثين سنة تقريبا ـ في حياة البداوة المتقشفة وفقا لعقيدتهم وعاداتهم ودهنيتهم التي لم تتغير بعد، وهم لا يمقتون حياة الترف وحسب، بل ينبذون كل ما يذكر بالنظام السياسي السابق والعمران الحضارى الموجود. وغالبا ما يؤدى ذلك الى تحطيم جزء من مكتسبات العمران الحضارى للعهد البائد. . . وخلال هذه المرحلة تستمر علاقات العصبية قائمة وطيدة.

أما المرحلة الثانية فتبدأ عند التغلب على كل العقبات التي كانت تواجه انشاء الدولة وفرض سلطتها، وتكون الهياكل العمرانية قد استقرت، واكتسبت قوتها وصلابتها، عندها يتم الشروع في بناء العمران الحضارى الجديد. وتصادف بداية هذه المرحلة بصفة عامة، حكم ولي عهد مؤسس الدولة الجديدة، الذى يكون متأثرا بحياة الحضر والذى يعمل على ابعاد أقاربه للانفراد بالسلطة. وبقدر ما يتطور العمران الحضارى، بقدر ما تضعف العصبية وتضمحل، وينغمس الحكام في حياة الترف والبذخ، وتعرف مدنهم على الخصوص، نموا اقتصاديا وثقافيا شاملا، في حين أن جماهير واسعة من البدو تظل في نفس حالة الكفاف والتقشف . . .

وفي المرحلة الثالثة والاخيرة، يبلغ العمران الحضارى قمته وتنمو مصالح الاقطاعيين المحليين بشكل مفرط، الى درجة تهديد السلطة المركزية الا أن هذه الاخيرة لا تبقى مكتوفة الايدى، ويأبى السلطان الذى يجسدها الا أن يستمر في حكمه المطلق. ونظرا لتفتت قبيلته الاصلية وانقراض عصبيتها بحكم اندماجها في العمران

الحضارى، فانه يسعى الى الاحتماء بقبائل "أجنبية"، ويلتجىء الى تجنيد المرتزقة لغزو القبائل المتمردة عليه، أو هزم المنافسين الاقطاعيين لسلطته. ومع تضاعف هذه التناقضات وكثرتها بتضاعف الاضطهاد والظلم ومختلف أنواع الحيف، التي تعاني منها جماهير الفلاحين وكذلك أهل المدن الذين يشاهدون اتلاف ثرواتهم وفسادها. وبشكل عام يعجز المنتجون على مواصلة عملهم بسبب تضاعف الجبايات التي تفرض عليهم، وجو الفوضى العامة التي تسود البلاد في مثل هذه الحالات. وهكذا تشهد الدولة بداية تفسخها الذى يؤدى الى انحطاطها وسقوطها وذلك بشكل موازى مع توطيد عصبية جديدة، وغزوها لمراكز السلطة حتى سيطرتها عليها...

وهكذا، فان العمران الحضارى، كما يشرح لنا ابن خلدون، لم يعرف تطورا هادئا متواصلا، بل تعرض لتغييرات النمو والا نحطاط، وتفاعلت داخله مختلف العوامل الاقتصادية (المعاشية) والاجتماعية والثقافية، وهو بالتالي، نتاج التطور التاريخي للمجتمع ككل.

خاتمـــــــة:

استهدف هذا العرض البسيط التعريف ببعض الجوانب من المفاهيم الاساسية التي تعرض لها ابن خلدون ضمن انتاجه الضخم والثرى، والغرض من ذلك هو بالاساس اثارة انتباه المناضلين الى ضرورة دراسة تراثنا الشعبي والتمعن في قيمه التقدمية دون اجحاف ولا مبالغة أو اقحام... وتبقى مهمة اعادة استقراء هذا التراث بشكل شامل كامل، فكريا وثقافيا، مطروحة على عاتق كل المثقفين الوطنيين والتقدميين المخلصين.

★

الولايات المتحدة ورهان السالفادور

يشهد السالفادور نهوضا جماهيريا قويا في وجه النظام الدكتاتورى الذى ارتكب جرائم لا تعد ولا تحصى في حق الشعب. وقد عمل ويعمل هذا النظام، ممثلا في الطغمة العسكرية الحاكمة، على حماية مصالح الاوليغارشية المحلية وخدمة مصالح الامبريالية الامريكية، معارضا بذلك كل تطور ديموقراطي في البلاد. ان هذه الطغمة التي تتحلى بلباس "الديموقراطية المسيحية" لم تتردد في اغتيال الاسقف "روميرو" مطران السالفادور. وخلال السنة الماضية وحدها، تم اغتيال ما يزيد على عشرة آلاف مواطن على يد العصابات اليمينية والحرس الوطني. ومن بين آخر الضحايا، ستة مسؤولين في "الجبهة الديموقراطية الثورية"، هذه الجبهة التي تجمع قوى اليسار المعارضة وتحظى بدعم شرائح واسعة من البورجوازية الوطنية وعناصر الجيش المعارضة للدكتاتورية.

وتجدر الاشارة الى أنه في شهر مارس ١٩٨٠، تمت قرب حدود "الهوندوراس" أكبر المجازر وأشرسها حيث قام قتلة الحرس الوطني وسفاكيه باغتيال ما يزيد عن ستة مائة مواطن من أسر فلاحية : نساء وأطفالا وشيوخا.

أمام هذا القمع الوحشي ضاعف الشعب مقاومته والتجأ الى حمل السلاح من أجل تخليص البلاد من هذه الدكتاتورية. وان هذا الكفاح المسلح الذى تقوده "جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني"، قد مكنها من تحرير مناطق واسعة من البلاد والسيطرة على مدن وقرى هامة، بالرغم من التفوق العسكرى، نوعيا وكميا، الذى يتوفر

عليه الحرس الوطني، بحكم المساعدات الامريكية.

والجدير بالذكر أن هذه المساعدات كانت قد توقفت على اثر اغتيال أربع راهبات أمريكية، لكن في الاونة الاخيرة قررت الحكومة الامريكية اعادة المساعدات العسكرية للنظام السلفادورى، بل وتقويتها باعتباره القوة الوحيدة التي تدافع على مصالح الامبريالية في السلفادور، وبالتالي، فان انهيار الطغمة الحاكمة يعني فقدان هذه المصالح لا محالة. لكن رغم هذه المساعدات العسكرية المتدفقة بدون انقطاع، ورغم الخبراء العسكريين الذين يفدون على السالفادور لتأطير الحرس الوطني، ورغم دعم جيشي "غواتيمالا" و"الهوندوراس" اللذان يتدخلان بشكل مكشوف ضد سكان السالفادور من أجل ايقاف المد التحررى الذى يجتاح البلاد، بالرغم من كل هذا فان مقاومة الشعب السالفادورى مستمرة ولو في ظروف أقوى صعوبة.

ان الادارة الامريكية القديمة/الجديدة قد نزلت بكامل ثقلها لدعم الدكتاتورية في السالفادور بدف تعزيز القوات الفاشية في أمريكا اللاتينية التي بامكانها أن توفر لها نفسا جديدا من أجل اعادة ترتيب الاوضاع بما يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

وقد جعلت الامبريالية من الحرب الاهلية في السالفادور ذريعة للتلويح بالتهديد بضرب الحصار على كوبا والتدخل العسكرى في نيكاراغوا، هذان البلدان اللذان شكل انتصار شعبيهما البطلين ضد قوى الطغيان، ضربة في العمق للامبريالية التي لم تتمكن أبدا من استصاغتها. ويخشى أن يكون السالفادور أول ضحية لهذه السياسة العدوانية ويعرف الشعب السالفادورى نفس الماساة التي عرفها أشقاه في تشيلي وبوليفيا...

ان هذه الردة الرجعية العدوانية أصبحت تخيم على مجموع المنطقة، ولكنها ستصطدم دون شك بمقاومة مضاعفة من طرف شعوب أمريكا اللاتينية الغيورة على حريتها واستقلالها، كما ستلقى مناهضة كل القوى التقدمية والديموقراطية عبر العالم.

★

"الاختيار الثورى" في ندوة "مالقة"

احتضنت مدينة "مالقة" الاسبانية من ٦ الى ٨ ديسمبر ١٩٨٠، ندوة السلام والامن في البحر المتوسط، حضرتها المنظمات الاشتراكية والتقدمية المتوسطية. وهكذا، كان التقاء اثنين وعشرين تنظيما، يمثلون الحركات الثورية والاحزاب الشيوعية والاشتراكية في المنطقة.

وكان موضوع الندوة هو: "الامن والسلام في المتوسط". وقد تمحورت النقاشات حول نضال الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، باعتبار أن مسألة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يشكل اخطر ظاهرة تهدد الامن في المنطقة. ويمكن القول، اجمالا، أن الندوة تعتبر انتصارا سياسيا جديدا انتزعته منظمة التحرير الفلسطينية، اذ اتفق المشاركون على ادانة التعنت الصهيوني والتاكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية على ترابه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد. وان كان هذا الاعتراف بديهي بالنسبة للحركات الثورية والتقدمية الفعلية في البحر الابيض المتوسط، فان انتزاعه من "تنظيمات اشتراكية" أعضاء في الاممية الثانية وبالتالي مرتبطة عضويا بحزب العمل الصهيوني لم يكن بالامر الهين.

وعند مناقشة أمن البحر المتوسط والعمل على جعله "بحيرة سلام" حاولت بعض "الاحزاب الاشتراكية" وضع الامبريالية الامريكية والاوروبية وقوى المعسكر الاشتراكي في نفس الصف، متهمة الكل بالهيمنة والسيطرة، الا أن القوى الثورية المتشبثة بضرورة انسحاب كل القوات العسكرية المتواجدة في البحر المتوسط، قاومت هذا

المفهوم الذى يرمي الى الخلط بين قوى الغزو والاحتلال والقوات الحليفة لحركات تحرر الشعوب.

سبتة ومليلية والجزر الجعفرية والصحراء المغربية

وقد استغل وفد حركة الاختيار الثورى ـ الوفد المغربي الوحيد الحاضر ـ فرصة انعقاد هذه الندوة فوق التراب الاسباني وعلى بعد عشرات الكيلومترات فقط من أراضينا الشمالية المحتلة، لطرح مسألة استرجاع مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية الى حضيرة الوطن واستكمال وحدتنا الترابية، معارضا بكل موضوعية الاطروحات الانفصالية.

وقد أثارت هذه القضية انتباه وسائل الاعلام الاسبانية، خصوصا وأن رئيس الحكومة الاسبانية كان في نفس الوقت يقوم بزيارة للمدينتين المغتصبتين. وقد تظاهرت الحركات السياسية الاسبانية ب"اجماعها" حول اسبانية المدينتين، متضامنة مع حكومتها أو متشبثة ب"حق تقرير المصير" لسكان المدينتين، حسب تعبير أحد قادة الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني.

وقد كانت لقاءات وفد حركة الاختيار الثورى مع ممثلي أهم الصحف الاسبانية مناسبة أخرى لشرح القضية واعطائها البعد التقدمي الذى يخدم مصلحة الشعبين.

وفي نفس الاتجاه، كان الطرح التقدمي لتحرير صحرائنا المغربية مدينا الطرح الانفصالي وموءكدا أن النضال ضد الامبريالية لا يمكن أبدا أن يجرنا الى العمل على خلق كيانات مصطنعة على حساب الوحدة الترابية الوطنية، وبالتالي تركيز التطاحن الداخلي وتشتيت القوى المناضلة فعلا ضد الهجمة الامبريالية الجديدة.

وقد قوبلت أطروحات الاختيار الثورى بتأييد القوى التقدمية العربية على الخصوص.

★

نداء من المعتقلين السياسيين

في يوم ١٠ دجمبر الماضي، ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، قامت مجموعة من عائلات المعتقلين السياسيين بالاعتصام السلمي بمبنى الامم المتحدة بالرباط، وأعلنت في نفس الوقت شنها لاضراب عن الطعام لمدة أربعة وعشرين ساعة للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المغتربين. فدبت قوات القمع على عادتها، لتطويق مقر الاعتصام مستعملة الاساليب المعهودة من ارهاب وتهديد ووعيد، غير أن عائلات المعتقلين، رغبة منها في تجنب منح قوات القمع فرصة الانتقام من نساء وفتيات وأطفال عزل مسالمين، أعلنت عن توقيفها للاعتصام. وفور خروج المعتصمات من مقر الامم المتحدة، داهتهن قوات القمع لتفرقهن مستعملة الهروات، كما اعتقلت خمسة من أمهات المعتقلين ومناضل من جمعية حقوق الانسان وكذا معتقل سياسي سابق، حضرا لمساندة العائلات.

وعلى اثر هذه العملية القمعية الجديدة، التي تضاف الى ملف النظام القمعي الذى لا يحصر، بعث لنا المعتقلون السياسيون بالسجن المركزى بالقنيطرة، بنداء في هذا الصدد، نورد نصه فيما يلي:

يا أصحاب الضمائر الحية في المغرب وعبر العالم.

نود أن نطلعكم بكل موضوعية، على آخر ما جدّ من ممارسات بالغة الخطورة تثقل من جديد مرة أخرى، وهذا ما يكتسي دلالة كبرى، الملف الاسود للمعتقل السياسي

في المغرب. هذه الممارسات التي تجاوزت أبسط الحريات الديموقراطية الاساسية، ممرغة في الوحل كل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والتي لم يجف بعد توقيع المسوءولين عليها.

فبمناسبة يوم الذكرى للاعلان العالمي عن حقوق الانسان يوم ١٠ دجمبر ١٩٨٠، التحقت خمسون من عائلاتنا (أمهات زوجات أخوات) بمبنى ممثلية الامم المتحدة بالرباط بشكل عادى وسلمي، معلنات عن اعتصامهن مع شن اضراب عن الطعام لمدة أربعة وعشرين ساعة، احتجاجا على استمرار الاعتقال السياسي، مطالبات باطلاق سراح كافة أبنائهن وعودة كل المغتربين الى أرض الوطن.

ان هذا التحرك النضالي العادى لعائلاتنا، سرعان ما لقي تجاوبا حماسيا من طرف شخصيات وطنية وهيئات نقابية وحقوقية، وحظى باهتمام الرأى العام الوطني والدولي، قد أثار بحدة قضية حقوق الانسان المقبورة وغياب الحريات العامة في المغرب، الشيء الذى استنفر أجهزة الحكم القمعية، التي لها حساسيات كبيرة تجاه مثل هذا الموضوع، فعمدت منذ الدقائق الاولى الى استعمال الضغوطات المتنوعة، وانتهى بها الامر الى التهديد بمحاولة اقتحام المبنى المسالم الذى توسمت فيه أمهاتنا الامن كل الامن...

فأمام الضغوطات والتلويحات باقتحام المبنى، فان عائلاتنا، وعيا منها بالمسوءولية وتجسيدا للروح النضالية العالية، انسحبت بهدوء من المبنى الامن لكي تفوت على قوات القمع أية مبررات للبطش والانتقام منهن. وفي أى يوم؟ يوم الذكرى ٣٢ للاعلان عن حقوق الانسان وبالضبط في مبنى تابع لهيئة الامم المتحدة الذى كان مهددا بانتهاك حرمته لا محالة...

لكن البوليس الاسود، رفض بكل صفاقته أن يترك يوم الذكرى يمر دون أن يعبر عن التزامه الدائم بالخرق السافر لحقوق الانسان. فقام بتشتيت عائلاتنا حوالي الساعة السادسة مساء، في جوارهابي مكشوف وتم اعتقال خمس أمهات، وهن السيادات: فاطمة الناصرى (عمرها ٤٧ سنة)، ممّاس بنت الحسين (عمرها ٥٩ سنة)، الضاوية بنت عبد الله (عمرها ٥٠ سنة)، عائشة بنت محمد (عمرها ٥٠ سنة)، وأمينة بنت ابراهيم (عمرها ٦٠ سنة)...

كما تعرض للاعتقال التعسفي كل من السيدين عبد الرحمان بن عمرو (محام، عضو في جمعية حقوق الانسان وعضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي) المعروف بمواقفه التقدمية، وكذا الفلاحي محمد المعتقل السياسي سابقا...

ويأتي اعتقال هذين المناضلين، دون تهمة محددة، لا لشيء الا لانهما مواطنان تقدميان يناضلان من أجل احقاق الديموقراطية في ربوعنا وتوطيد حقوق الانسان وتنميتها، ولانهما عبرا عن تضامنهما المطلق عندما وقفا الى جانب عائلاتنا وصرخاتهن الاحتجاجية الصاخبة للمطالبة باطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين

وعودة المغتربين الى أرض الوطن.

صحيح أن الحكم الرجعي قد أفرج ابان الصيف المنصرم عن ٩١ معتقلا سياسيا، ذلك بعدما فرضت مسألة الاعتقال السياسي كقضية تتطلب حلا عاجلا. الا أن المسوءولين عمدوا الى تقديم حل جزئي للاستهلاك الدعائي مع نثر الغبار من جديد على ملف المعتقل السياسي... وتدخل هذه العملية في اطار اعطاء شحنة أخرى لما أسموه بـ"المسلسل الديموقراطي"...

وبموازاة مع ذلك "الافراج" المحدود، سمح بالعودة لعدد من المغتربين الى البلاد في شروط غير مشجعة بتاتا، حيث تغيب فيها الحريات الاساسية للمواطن، وتتعرض فيه حقوق الانسان لخروقات وتجاهل سافر تذكرنا عن حق بسياسة الاستبداد والدوس على كل مقومات الانسان أيام الاستعمار المباشر...

والملاحظ هو أن المفرج عنهم لم يتمتعوا بكل حقوقهم الوطنية بل أضحوا عرضة سهلة للبطالة والتشرد ولكل أنواع التهديدات والابتزازات الدنيئة علاوة على الاعتقال من آونة لاخرى.

يكفينا قولا ان ما قام به الحكم لم يستطع طمس الملف الضخم للمغتربين عن أرض الوطن، وينسينا قساوة الغربة التي ما زال يعاني منها أبناء بررة لهذه البلاد المعطاءة التي ارتوت تربتها برائحتهم ودمائهم. فما زالوا مبعدين عن حرارة وحنان ذويهم، محرمين ــ عن سابق اصرار ــ من كل مساهمة مباشرة على أرض الوطن بجانب شعبهم من أجل تقدمه وتطوره وانجاز تطلعاته نحو حياة تضمن الخبز والحرية والكرامة..

ويكفينا قولا ان ما قام به النظام لم يستطع اغلاق ملف المعتقل السياسي حسبما تم الترويج له، كمحاولة بئيسة لتبييض وجهه ولوى عنق الواقع. فالواقع عنيد ويأبى الا أن يعكس الحقيقة الساطعة التي مفادها أنه قد أبقي، عن قصد مبيت، على ١٥١ معتقلا سياسيا من بينهم، وهذه هي المهزلة، المناضلين: ألبو حسن وأشديني ميلودى، اللذين ما زالا يقاسيان من خلل عقلي مستفحل. هذا في نفس الوقت الذى أبقي فيه على المناضلين الاتحاديين: الاطلس محمد بلحاج الذى قضى زهرة عمره (ما يزيد على ١٧ سنة) خلف الجدران القاتلة التي امتصته حتى النخاع، وكذا على الخيارى محمد المحكوم بالاعدام الشيء الذى يجعل من شبح تنفيذ قرار الحكم ــ أو الموت من جراء الامراض ــ والتي مرتعها المفضل السجن المركزى ــ بمثابة سيف جلاد حقيقي ينغذ في صدره في طريقه الى القلب.

وقد يسقط، يا شرفاء هذا العالم، هوءلاء المناضلون شهداء، بسبب أفكارهم ومعتقداتهم، غدا أو بعد غد... دون أن يروا النور... دون أن يعانقوا الارض التي حبلت بهم وأرضعتهم، والتي هم من أجلها معتقلون... قد يحدث كل هذا دون وداع زوجاتهم وذويهم وحتى أطفالهم الذين تركوهم وهم بعد في أحشاء زوجاتهم، ومن الممكن قد كبروا اليوم... قد يحدث كل هذا، ويرحل هوءلاء المناضلون دون

اشارة أو ابتسامة واحدة فقط، خاصة اذا عرفنا أن المحكوم عليهم بالاعدام لا حق لهم في زيارة أحد . . . الا نادرا، اللهم الموت . . .

ان هذه المآسي الحقيقية، مجتمعة مع ما يتعرض له باقي المعتقلين السياسيين من مخاطر متعددة تجعل حياتهم في خطر. فشبح الموت والخلل العقلي يحوم فوق الروءوس برخصة رسمية، والمجاعة تجاوزت الحد المرسوم، وغياب أى علاج جدى (اذ أن التطبيب شكلي جدا) ومع ذلك فكثيرا ما نحرم منه تحت مبررات تافهة تشعرك ببرودة الموت تغزو قلبك . . . وكثيرا ما نضطر الى القيام بتحركات نضالية متوالية للحصول عليه كما حصل أخيرا عندما فرضنا "تطبيب" ألبو حسن وأشديني ميلودى، ونحن واعون كل الوعي أن ذلك "التطبيب" لن يكون ناجعا.

وبالفعل، قد أودعا في "قسم مغلق" حيث يتعرضان للاهمال والمجاعة والتخدير يوميا ناهيك عن عزلهما نهائيا عن رفاقهما وعائلاتهما.

أخيرا فقط، استطاع ألبو حسن صدفة أن يتعرف على أم حنون من أمهاتنا (التي فرض عليها الانتظار أكثر من ١٢ ساعة لتحظى بزيارتهما دون نتيجة) فناداها من بعيد قائلا: "فينا الجوع. اعطينا لقمة خبز اذا منعوك من زيارتنا".

ويمكن لكل ذى ضمير حي أن يتصور حدة المأساة الحقيقية التي هي واقع دينك المناضلين. ودون الاطالة في سرد عدد المطالب المعلقة، كحقنا في المذياع، النشر والاطلاع على الصحف الوطنية . . . يمكن أن نسجل هذه الشروط المزرية التي تهدد بقهر المعتقلين السياسيين تحت غطاء الحملات الدعائية التضليلية المفضوحة التي أطلقها الحكم الرجعي لكي يوهم الرأى العام الوطني والدولي بأن لا وجود في المغرب لاى معتقل سياسي منذ الصيف الفائت، ان هذه الممارسة تدخل ضمن اطار خطة شاملة تتلخص في "الحفاظ على الدرهم الابيض لليوم الاسود" بمعنى آخر الحفاظ على ورقة المعتقلين السياسيين لاستعمالها في المساومات عندما يحين وقتها، وللاستفادة منها في ترسيخ وهم بأن هناك "انفراجا" و"مسلسلا ديموقراطيا" . . .

واذا كنا قد حاولنا ضرب طوق العزلة والتآمر على حياتنا وحريتنا، بالبيانات المتعددة التي تتفضل بعض الصحف بنشرها من حين لاخر، فان التحركات الاخيرة لعائلاتنا بعد حملة العرائض المتواصلة، قد رفعت من جديد صوت المعتقل السياسي مخترقا الحواجز والاجهزة التي حالت دون سماعه واضحا كما هو عليه اليوم. ومن ثمة فان المطالبة بعودة المغتربين الى البلاد واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين أضحت تتوسع باستمرار وتخرق جدار الصمت المضروب حولها . . . ذلك بعد أن قضوا سنوات طويلة لا تعوض، لا لشيء الا لانهم أصحاب رأى وعقيدة. انها تهمتهم الوحيدة.

فغيرتهم الوطنية على بلادهم هي التي دفعتهم للقول جهارا:

ـ لا للاستغلال والقهر الطبقيين.

ـ لا للتجهيل والتجويع والقمع.

ـ لا لجعل بلادنا خزانا وبقرة حلوب في يد الاستعمار والرأسمال الاجنبي . . .

الا أن للنظام في المغرب تاريخ أسود مع خرق حقوق الانسان والتنطع لكل المواثيق الدولية التي يوقع عليها، بل والرمي عرض الحائط حتى بالدساتير والقوانين التي يسطرها بنفسه، بحيث لا يسوّد الا تلك الموروثة عن عهود الاستبداد والاستعمار.

والامثلة عديدة، فعلى الطريق نجد كلا من: المهدى بنبركة، عمر بنجلون، عبد اللطيف زروال، كرينة، سعيدة المنبهي . . . وسلسلة الشهداء الذين حرموا من حقهم في الحياة طويلة وآخر حلقة فيها هو استشهاد عامل من عمال الميناء المضربين بالبيضاء في الشهر الماضي داخل أقبية البوليس الرهيبة *. وما التعامل القمعي الاخير الذى عوملت به عائلاتنا وبالاخص أمهات رفاقنا: صبير لحسن، خليل قاسم، تيتي حبيب، مداد، وحبشي . . .

وما اعتقال المواطنين: الفلاحي محمد وعبد الرحمان بن عمرو، الا نموذج آخر يكشف عن استهتار الحكم بكرامة الانسان وحريته، ومحاولة يائسة لاشاعة جو ارهابي لتوقيف كل أشكال الدعم والتضامن مع المعتقلين السياسيين، هذا في وقت يبعث فيه وزير خارجيته امحمد بوستة، دون خجل، ببرقية الى السيد كورث فالدهايم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان . . .

أيتها القوى التقدمية والديموقراطية . . . ويا من ترحكه الغيرة على حقوق الانسان في المغرب وعبر العالم.

اننا اذ نفضح هذا الواقع المزرى وندينه، نحيي المواقف النضالية الرائعة لعائلاتنا ونعتز بكل المواقف التضامنية لكل ذى ضمير حي، شريف، وندعوهم بكل حرارة الى المزيد من التراص لوضع حد لمحنة الاعتقال السياسي وأصحاب الرأى والعقيدة . . . على طريق احقاق حقوق الانسان وبناء مجتمع حر ديموقراطي.

٨٠/١٢/١٦

* في يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٠، تعرض المرحوم الكمي أحمد، وهو سائق بمصلحة الجرارات في ميناء الدار البيضاء، على اثر اعتقاله التعسفي بعد سوء تفاهم مع أحد رجال الشرطة بالميناء، الى أبشع أنواع التعذيب، الى أن لفظ أنفاسه الاخيرة بمركز شرطة الميناء. بعد هذه الجريمة الشنعاء، قرر عمال الميناء شن اضراب للتنديد بمثل هذه الاساليب الوحشية.

المناضل
محمد أطلس :
17 سنة وراء القضبان

رغم موجة الادعاءات التي يقدم عليها النظام الرجعي والمتعلقة بـ"المسلسل الديموقراطي" و"العفو"، فان الواقع يصرخ بمختلف أوجه الهضم الشنيع لحقوق الانسان بالمغرب، وبالقمع السياسي المنهجي السائد فيه. اننا نعرض هنا حالة المناضل أطلس محمد (خمسين سنة) معتقل منذ ١٩٦٣، والذى قضى حتى الان سبعة عشرة سنة داخل الاسوار.

"حينما اعتقلت يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٦٣، وجدت أمام عيني موجة من المناضلين الوطنيين والتقدميين سواء كان ذلك في دار المقرى أو سجن لعلو بالرباط (...) ومنذ ذلك الوقت، لم أتوقف عن لقياهم هنا بالسجن المركزى، أو عن السماع عنهم. حقا ان شعبنا مستمر في الكفاح وتقديم التضحيات من أجل كرامته وحريته (...) ومن خلال سفرتي وراء الاسوار منذ ١٧ سنة أتيتكم برسالة من عند كل شهداء شعبنا، وهذه الرسالة ليست كتابية، انها موشومة على وجهي وعلى كياني بأكمله (...)".

هكذا تكلم أطلس محمد أمام رفاقه المعتقلين السياسيين بمناسبة انقضاء ١٧ سنة على وجوده داخل السجن. نعم ١٧ سنة وراء القضبان. ١٧ سنة من المعاناة والقهر. لكن كذلك ١٧ سنة من المقاومة والنضال ضد هذا الموت البطيء الذى يحاول النظام عن طريقه وضمن وسائل أخرى، تحطيم مناضلي الشعب المغربي.

ان الرفيق أطلس محمد (وهو من مواليد ١٩٣٠ بمراكش من وسط اجتماعي فقير) هو أحد الضحايا العديدة للقمع السياسي المنتهج من طرف النظام الرجعي

المغربي كأسلوب للحكم. ان أطلس محمد هو أحد المناضلين الاوائل داخل صفوف المقاومة المغربية وجيش التحرير المغربي.

لقد تم اعتقاله يوم ٦٣/١٠/٢٥ خلال الموجة القمعية التي ضربت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في نفس السنة تحت تبرير " المؤامرة ضد الملكية"، ذلك التبرير الذى أصبح منذ ذلك الوقت، الاسطوانة الثابتة التي رافقت المحاكمات السياسية التي عرفها مغرب ما بعد "الاستقلال". وداخل مراكز الاعتقال السرية (حيث قضى أكثر من شهر في دار المقرى السيئة الذكر) تعرض أطلس لتعذيب جسدى ونفسي أدى به الى غيبوبة لمدة ١٣ يوما كاملة. واضافة الى ذلك كان من نتائج التعذيب اصابته بعاهات مستديمة منها شلل ذراعه الايسر وتأثر عموده الفقرى بمرض روماتيزم خطير.

وبعد خمس سنوات قضاها متنقلا بين الزنازن، تم تقديم أطلس ورفاقه الى العدالة ويا لها من عدالة. فلقد كانت المحاكمة عبارة عن مسرحية من النوع الرديء حيث أن الاحكام كانت محددة سلفا على أساس تقارير رجال القمع، ودون اعارة أى اعتبار لما دار داخل جلسات المحاكمة. وكان الاعلان عن صدور الاحكام قاسيا بالنسبة لاطلس محمد، حيث صدر في حقه الحكم بالاعدام. وبعد صدور الحكم قيد المناضل أطلس الى السجن المركزى بالقنيطرة، وعلى وجه التحديد في الحي السيء الذكر: حي الاعدام، حيث قضى هناك تسع سنوات ثقيلة بكل أسباب القهر والترهيب، وذلك حتى سنة ١٩٧٧، حيث خفض الحكم بالاعدام الى عشرين سنة نافذة، ثم غادر أطلس جناح المحكومين بالاعدام تاركا هناك رفيقيه الخيارى والمالكي.

وداخل جناح الاعدام هذا، حيث بين السجناء هناك وبين الموت بضع خطوات ليس الا، تعرف ظروف الاقامة تدهورا كبيرا، فمن غياب العناية الصحية الى النقص في التغذية مرورا بعزل المحكوم عليهم بالاعدام في القضايا السياسية بعضهم عن بعض وحرمانهم من ساعات التجول اليومية، هذا فضلا عن شبح الموت الماثل في كل لحظة وآن أمام نزلاء هذا الحي الاسود اللعين، بحيث يكاد المرء يشم رائحة الموت في جدرانه النتنة.

فليس من الغريب ان قضى المعتقل تسع سنوات سوداء في هذه الظروف وسيف الاعدام معلق فوق رأسه، ليس غريبا أن يكون لذلك أفدح الاثر على وضعه الصحي، وذلك ما وقع بالفعل للمناضل أطلس الذى تدهورت حالته الصحية تدهورا كبيرا من نتائجه تفاقم شلل ذراعه، تعمق مرض الروماتيزم، نقصان بصره بنسبة الثلثين، وتضرر بالغ في كليتيه من جراء تناول أقراص الاسبيرين "الصالح لمعالجة كل الامراض".

هذا على المستوى الصحي الجسماني، أما على صعيد الوضع النفسي والعصبي فان مختلف أوجه السياسة القمعية المتبعة ضد المعتقلين السياسيين مع خصوصيتها بالنسبة للمحكوم عليهم بالاعدام، قد تركت آثارا بليغة على المناضل أطلس محمد. فالحياة داخل الحي السيء الذكر طيلة تسع سنوات كاملة حيث مرت أمامه أفواج

المناضلين الذين أعدموا فعلا، وحيث الاقدام على الانتحار لدى المعتقلين العاديين عملة رائجة بسبب اليأس، كل هذا ما كان ليمر دون أن يترك لديه أعمق الاثار السلبية. واضافة لكل ما سبق، هناك البعد عن العائلة وآثاره، خاصة عندما يتعلق الامر برب عائلة كما هو الحال بالنسبة للمناضل أطلس الذى له خمسة أطفال، في سنة ١٩٦٣، كان يبلغ أكبرهم تسع سنوات وأصغرهم ثلاثة عشرة شهرا. ليس ضروريا والحالة هذه، توضيح الالام والمعاناة والمشاكل وآثارها النفسية والعاطفية والاجتماعية على الاب والام والابناء، طوال كل هذه السنوات السوداء.

هذا بشكل مركز نظرة عن حياة مناضل عانى السجن ولا يزال، وعاشر الموت خلال سنوات طويلة. واذا كانت كل هذه السنوات، وكل هذه المعاناة قد طبعت كيانه، واذا كان ثلج القضبان وهذه الجدران المحيطة بمنفى القلعة قد شربت من دمه وأكلت من لحمه وهدت قواه، فان المناضل أطلس محمد مع ذلك يحتفظ بمعنويات عالية وأمـــل لا يفـــل.

ان هذه الحقائق تكذيب قاطع لكل ما روج من ادعاءات حول اطلاق سراح المعتقلين السياسيين. ان كل ذوى الضمائر الحية وكل الغيورين على حقوق الانسان وحرياته الاساسية لا يمكنهم الا أن يستنكروا هذه الاوضاع التي يعيشها يوميا كل المعتقلين الذين لا زالوا قابعين في زنازن النظام، ونوجه لهم نداء بالعمل بكل الوسائل على فرض اطلاق سراح ما تبقى من المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين.

★

مناضلان في خطر !

توصلنا بتصريح من السجن المركزى بالقنيطرة موقعا من طرف ما يزيد على مائة معتقل سياسي، يثير انتباه الرأى العام الوطني والدولي الى وضعية المناضلين أشديني ميلودى والبو حسن، المصابان في صحتهما العقلية، واللذان يقيمان في جناح المصابين بالحمق في سجن القنيطرة. ويندد البيان بالاهمال المقصود من طرف المسؤولين تجاه هذان المناضلان اللذان لا يعالجان الا بالمخدرات، الشيء الذى يزيد في تأزيم وضعيتهما. كما يتوجه البيان بنداء الى الرأى العام الوطني والدولي للتدخل من أجل أن يتلقى المناضلان عناية وعلاجا ملائمين.

ان هذين المناضلين يوجدان ضمن مجموعة من المعتقلين السياسيين تمت محاكمتهما سنة ١٩٧٧، في الدار البيضاء حيث صدرت ضدهما أحكام قاسية: ألبو حسن عشرين سنة، وأشديني ميلودى عشر سنوات.

ان المآل الذى وصل اليه كل منهما والذى يعرض حياتهما للخطر، ما هو الا نتيجة الشروط اللانسانية المفروضة عليهما طيلة مدة الاعتقال السياسي، والذى عانى منه مناضلون آخرون من قبلهم مثل وهام مصطفى، أزرورة حميد، والملياني الزاوى... الذين خرجوا من السجن وهم فاقدين قواهم العقلية تماما.

ان وضعية هذان المناضلان جد خطيرة حيث يوجدان في زنازن معزولة ضيقة وقذرة، لا يتناولان الاكل ويعانيان من قلة النوم، حتى أنهما فقدا الوعي بما يحيط بهما، نتيجة حقنهم المستمر بالمخدرات.

ان مثل هذه المعاملة اللانسانية تعد جريمة في حق المناضلين المعتقلين، ترتكب في ظل "المسلسل الديموقراطي" المزعوم، وتضاف الى سلسلة الجرائم الكثيرة التي لا يزال النظام المغربي يرتكبها يوميا في حق جماهير العمال والفلاحين الفقراء والشباب في بلادنـــا.

اننا اذ ندين بشدة هذه الاساليب الهمجية، لننادى كافة القوى التقدمية والديموقراطية في المغرب وخارجه، للتدخل من أجل انقاذ حياة هذين المناضلين، واطلاق سراحهما فورا، وتوفيرهما العلاج الجدى والمناسب لحالتهما.

أشديني ميلودى

ألبو حسن

ألبو حسن : ازداد سنة ١٩٥٣، بأولاد الجامع قرب فاس، من عائلة فلاحية فقيرة. طرد من المدرسة والتحق بجرادة حيث زاول مهنة البناء، ثم ذهب الى الدار البيضاء لتدريس اللغة العربية للاطفال المصابين بالبرص في مستشفى عين الشق.

ألقي عليه القبض في ماى ١٩٧٦، وبقي تحت التعذيب لمدة أربعة أشهر في مركز درب مولاى الشريف.

وتجدر الاشارة الى أنه كان يعاني من التهاب في عينيه دون أن توفر له امكانية العلاج، وعلاوة على ذلك فانه فقد أسنانه الواحدة بعد الاخرى. ولما نقل الى سجن عين علي مومن انتفخت جبهته وانتشر هذا الانتفاخ الى جزء كبير من وجهه، وتحت ضغط رفاقه على ادارة السجن، نقل الى المستشفى، والعلاج الوحيد الذى أعطي له هو البنيسيلين، وتم ارجاعه فورا الى السجن.

ولما أصبح وضعه الصحي يدعو الى القلق، نقل من جديد الى مستشفى ابن سينا بالرباط، وكان جواب "الطبيب" الذى "فحصه": "ان مرضك لا يستحق العلاج". وتم نقله في الحين الى سجن لعلو بالرباط حيث ظروف الاعتقال أقسى مما هي عليه في السجون الاخرى.

وفي يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧٩، وجده رفيق له في السجن، ملقيا على الارض ورأسه ملطخ بالدم، كما لاحظ جروحا في عنقه وصدره، وبالقرب منه خنجر، وبعد اشعار ادارة السجن، نقل الى المستشفى حيث مكث هناك يوما كاملا، ولما استيقظ وجد نفسه ممدودا على الفراش ومطوقا برجال الشرطة المكلفين بحراسته. وقد روى لرفاقه أنه لما خرج من فراشه واتجه نحو الباب ارتمى عليه رجال الشرطة وأشبعوه ضربا بعد أن كبلوا يداه قائلين له "انك تحاول الفرار".

منذ ذلك الوقت والمناضل ألبو حسن معزول في زنزانة ضيقة ومظلمة، لا تزيد مساحتها على مترين ونصف مربع، مطوقة بشباك سميك وقضبان عمودية، ويحتل المرحاض ثلث هذه المساحة حيث تمنع رائحته القوية كل امكانية للاكل أو النوم.

*

سلسلة محاكمات

تحت تهمة "الاخلال بالامن العام" و"تأسيس جمعيات سرية"، قـدّم منذ الصيف الماضي، عدد كبير من المناضلين أمام المحاكم في العديد من المدن المغربية. وقد كان هؤلاء المناضلون يتمتعون بالسراح المؤقت منذ مارس ١٩٨٠، بعد أن قضوا حوالي ثلاث سنوات بالسجن المدني بمكناس من دون محاكمة أو تهمة محددة.

وبالرغم من توزيع المتهمين الى مجموعات صغيرة أمام المحاكم الاقليمية، على غرار الاسلوب الذى دشنه النظام في السنوات الاخيرة في محاولة يائسة للحيلولة دون أن يكون للمحاكمات السياسية وقعا وصدى كبيرين، فانها كانت مع ذلك تنقلب الى محاكمة للنظام وسياسته اللاشعبية، وقمعه للحريات العامة والفردية، ودوسه المستمر لابسط حقوق الانسان، وكل ذلك تحت غطاء ما يسمى بـ"المسلسل الديموقراطي". ان هذه المحاكمات الجديدة ما هي الا حلقة من سلسلة المحاكمات التي شهدتها بلادنا منذ سنة ١٩٦٣، وكسابقاتها، فان المراد بها هو محاكمة كل من يحمل أفكارا تقدمية.

لقد شهدت جل المحاكمات الاخيرة خروقات من طرف هيأة المحكمة التي حاولت في كل مرة منع المناضلين المتهمين من حقهم في التعبير عن المواقف التي اعتقلوا من أجلها. ورغم ذلك وقف المناضلون بتحدى لتفنيد ادعاءات الشرطة وبطلان التهم الموجهة اليهم، مؤكدين على الظروف القمعية التي تم فيها طبخ ملفات الاتهام، كما أوضحوا أن اعتقالهم سنة ١٩٧٧، جاء في ظرف حاول فيه الحاكمون باسم "السلم الاجتماعي" النيل من مكاسب القوى الديموقراطية واجهاض التحركات النضالية للجماهير وخنق حرياتها، وان هذا الاعتقال الواسع كشف بوضوح مزاعم المسؤولين حول "المسلسل الديموقراطي".

ونورد فيما يلي الاحكام التي صدرت في حق هؤلاء المناضلين:

محكمـة الربـــاط:

ـ بن الصغير عبد الهادى: ٥ سنوات سجنا نافذة وغرامة ١٠٠٠ درهم.

ـ غزى نور الدين، الفيغة عبد السلام، الصوتي مصطفى: ٤ سنوات سجنا نافذة وغرامة ٥٠٠ درهم.

محكمة الخميســات:

الجرموني عبد الكريم، البربرى نجيب، شباب قاسم، مسداد عبد الله: ما بين ٣ و٤ سنوات نافذة وغرامة مالية تتراوح ما بين ٢٥٠ و٤٥٠ درهم.

محكمـــة ورززات :

ـ العلوى مولاى رشيد ، العلوى العربي : سنتين ونصف نافذة .

ـ عابي محمد : البـــراءة .

محكمـــة القنيطـــرة :

ـ اتسيوسة أحمد ، اللوكي عبد الله ، بنصحراوى بوسلهام ، الغويتة علي ، عندليب عبد الحق : ٣ سنوات سجنا نافذة وغرامات مالية تتراوح ما بين ٣٠٠٠ و ٥٠٫٠٠٠ درهـــم .

محكمة قلعة السراغنـــة :

ـ الواتي عبد العزيز : ٣ سنوات سجنا نافذة وغرامة مالية .

ـ النجارى خديجة : ٥ سنوات سجنا نافذة و٥ سنوات منعا من الاقامة بالرباط و١٠ سنوات منعا من الوظيفة العمومية وغرامة مالية قدرها ٧٠٠٠ درهم ..

محكمـــة مكنـــاس :

ـ رضوان عبد السلام ، وهبي محمد ، ملوك زكرياء ، طليمات عبد الجليل : ما يقرب من ٣ سنوات نافذة وغرامة مالية موقوفة التنفيذ قدرها ١٠٠٠ درهم .

ـ القباب عبد العالي : ٦ أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة ٥٠٠ درهم .

ـ الحسناوى عبد القادر : البـــراءة .

محكمـــة آسفـــي :

ـ بنيوب أحمد شوقي ، أبو تمام محمد ، ازرويل عبد الصمد ، وداد البواب ، الادريسي الترابي حفيظ : سنتين سجنا نافذتين .

محكمـــة مراكـــش :

ـ بوقشبين عبد الحكيم ، الزيادى علي ، الكاتي محمد ، النظيف الحبيب ، اذبيهي عبد العزيز ، الزويني رشيد ، كومينة رشيد : ٦ أشهر موقوفة التنفيذ .

محكمـــة الجديـــدة :

ـ مصطفى الزنايدى ، محمد صلاح الدين ، أحمد زعمي ، كسير عبد العزيز : ٣ سنوات سجنا نافذة .

ـ أزرويل عبد الرحيم ، حيثوم محمد : ٣ سنوات سجنا نافذة .

محكمـــة الدار البيضاء :

ـ عبد الواحد بلكبير ، الجبابدى لطيفة ، الزايدى عمر ، شركو محمد ، أوملاك محمد : هؤلاء المناضلين تم تأجيل محاكمتهم .

محكمـــة وجـــدة :

بنيس عبد الحق ، السرجي العيد ، بودلال محمد ، الصوالح يحيى ، عبد المومني فؤاد :

محكمـــة سطـــات :

ـ بوزيان المختار ، مرير جعفر ، كريش عبد الحق ، الجوالي عبد الكريم :

ومن ضمن المناضلين المحكومين بأكثر من ثلاث سنوات والذين لا يزالون رهن الاعتقال ، يوجد المناضل بن الصغير عبد الهادى الذى أصبح مهددا في حياته نتيجة ما تعرض له من تعذيب وتنكيل على يد البوليس أثناء وجوده في مركز الشرطة وخلال اقامته بالسجن المدني بمكناس . الشيء الذى أدى الى تردى حالته الصحية والى ضرورة اجراء خمس عمليات جراحية على معدته وأمعائه في ظرف لا يتعدى الشهرين . ولا زالت حياته مهددة حتى الان حيث لا يقوى على القيام بأية حركة . . .

* كما تمت في الفترة الاخيرة محاكمة مجموعة من المناضلين الاتحاديين بمدينة تزنيت تحت تهمة "التحريض على المظاهرة والاخلال بالامن العام والطمأنينة" . وقد صدرت في حقهم أحكام جائرة هي كالتالي :

ـ بنمسعود أحمد : سنتين سجنا نافذتين وغرامة قدرها ٦٠٠ درهم .

ـ رباح علي : سنة سجنا نافذة وغرامة قدرها ٥٠٠ درهم .

ـ تاحماد الحسين : ١٥ شهرا سجنا نافذة وغرامة قدرها ٥٠٠ درهم .

ـ عنكر محمد ، أنوكو خالد ، خليل عبد الله ، العمرى الطيب ، بوتباغة عبد الرحيم ، أولغلا عمر ، الغدير احمد ، أوحمي الناجم : ٥ أشهر سجنا نافذة .

في يوم ٢ فبراير ، مع بداية محاكمة هؤلاء المناضلين ، أصدر المكتب المركزى للجمعية المغربية لحقوق الانسان ، بلاغا يدين فيه التعذيب الذى تعرض له جل المناضلين هذا ما جاء فيه :

. . . " لقد تعرض خمسة من هؤلاء المناضلين لتعذيب جسدى عاين آثاره عضو من المكتب المركزى للجمعية ، ويتعلق الامر بالسادة : تاحماد الحسين (أثر التعذيب برجليه) ، الغدير أحمد (أثر التعذيب برجليه) ، بنمسعود أحمد (أثر التعذيب باليد اليسرى) ، بوتباغة عبد الرحيم (أثر التعذيب بشفتيه وبالعمود الفقرى) ، رباح علي (أثر التعذيب باليدين والرجلين) .

هذا وان الجمعية المغربية لحقوق الانسان اذ تدين اللجوء الى التعذيب ، مع أن القانون الجنائي المغربي ينص على معاقبة ممارسة التعذيب ضد الاشخاص ، تطالب بفتح تحقيق في الموضوع ومتابعة المسؤولين عن تعذيب هؤلاء المناضلين" .

* وفي مدينة مراكش تمت محاكمة مناضلين من حزب التقدم والاشتراكية تحت تهمة "الاخلال بالامن العام" وهما آيت أوكريم وآيت ابراهيم ، وصدر في حقهما حكم يقضي بسجنهما مدة شهرين وأداء غرامة مالية قدرها ٢٠٠ درهم .

* في كل من وجدة وفاس والرباط والبيضاء، شهدت الجامعة المغربية تحركات طلابية واسعة دفاعا عن الحقوق المشروعة للحركة الطلابية وضد انتهاك حرمة المؤسسات الجامعية من طرف البوليس. ولقد تلت هذه التحركات النضالية اعتقالات واسعة في صفوف الطلاب وقدم العشرات منهم أمام المحاكم تحت تهم واهية.

وهكذا، أصدرت المحكمة بفاس يوم ١٧ فبراير ١٩٨١، أحكاما بالسجن لمدة شهرين نافذتين في حق ٣ طلاب، وبشهر نافذ في حق ثلاثة آخرين، وبأربعة أشهر موقوفة التنفيذ في حق ٥١ طالبا، وتمت تبرئة ثلاثة...

* استشهدت طالبة من جراء الجروح التي أصيبت بها على يد الشرطة، بعد أن هجمت هذه الاخيرة على كلية العلوم وانهالت على الطلبة بالضرب بالهروات. وقد وقع هجوم الشرطة يوم ١٣ فبراير.

* على اثر نفس الهجوم، تم اعتقال مجموعة من الطلبة، الذين حوكموا وصدرت في حقهم الاحكام التالية: أربعة بشهر سجنا نافذ، واثنان بشهرين سجنا نافذتين.

* أقدمت السلطات المحلية بمدينة لفقيه بنصالح على اقفال مقر فرع الاتحاد الاشتراكي بالمدينة، واعتقال خمسة من مناضليه تحت تهم ملفقة، وبعد تقديمهم أمام المحكمة رفض لهم السراح المؤقت وأجلت محاكمتهم الى يوم ١٦ مارس.

وفي تازة اعتقل مناضل اتحادى آخر، وقدم أمام المحكمة التي ستصدر حكمها في حقه يوم ١٤ مارس... ولا زال مسلسل المحاكمات مستمرا...

★

الى روح الشهيدين

كنعار بلعيد

"خالي"

نعيم محمد بن الاشكر

"الهواري"

نهدي هذا العدد..

الاختيار الثوري